

الأوطان والفقهاء

على مذهب الإمامية

تأليف

محمد بن علي بن أبي الحسين الأحمدي

المعروف بابن أبي جعفر

من أعلام أئمة الناصر

تصنيف
الشيخ محمد المحزون

إشراف
السيد محمود المرعي

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

مَجْطُوطَات
مَكْتَبَةُ آيَةِ اللَّهِ الْمُرْعَشِي الْعَامَّةِ

(٣٦)



الْأَقْطَابُ الْفَقْهِيَّةُ

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ

تأليف:

مَحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَحْمَدِيَّ

المعروف بابن أبي جمهūr

من أعلام أئمة النّاس

إشراف
السيد محمد مود المرعشي

تحقيق
الشيخ محمد المحمّد

* كتاب : الاقطاب الفقهية على مذهب الامامية

* تأليف : ابن أبي جمهور الاحمائي

* تحقيق : الشيخ محمد الحسون

* نشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم

* طبع : مطبعة الخيام - قم

* التاريخ : ١٤١٠ هـ ق

* العدد : (١٠٠٠) نسخة

* الطبعة : الاولى

* السعر : ريال

المقدمة

الى السبط الاول ، والامام الثاني

الى المقتدى الثالث ، والذكر الرابع

الى شبه رسول الله (ص) ، وريحائه

الى سيد شباب أهل الجنة

إليك يا مولاي يا أبا محمد الحسن بن علي (ع)

أهدي هذا الجهد المتواضع

راجيا نظرة قبول

محمد الحسون

(مقدمة التحقيق)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

اللهم اني أحمدك على ما أنعمت به علينا من النعم العظام ، واشكرك على ما أوليتنا به من الخيرات الجسام . وصل اللهم على سيد البشر محمد المصطفى ، وعلى آله الميامين الأطهار عليهم السلام .

وبعد، بين يديك عزيزي القاريء كتاب «الأقطاب الفقهية على مذهب الامامية» تأليف العالم الجليل والحكيم المتكلم، المحقق المدقق ابن أبي جمهور الأحسائي «رضوان الله تعالى عليه» . وهو مرتب على أقطاب في بيان قواعد الأحكام الفقهية نظير قواعد الشهيد ، لكن هذا أوجز منه . جمع فيه مؤلفه الفروع ومآخذها ودلائلها بأسلوب لطيف ومتمين .

ألفه بعد كتابه «غوالي اللاليء» حيث قال في المقدمة : ولما وفق الله الكريم بلطفه العميم لاتمام كتاب «غوالي اللاليء» الحديثية على مذهب الامامية» احببت أن أتبعه برسالة في الأحكام الفقهية والوظائف الدينية ، جامعة بين الفروع ومآخذها ، حاوية لمسائلها ودلائلها ، معلمة للطالب الراغب بكيفية الاستخراج ، ومعرفة له بطريق الاستنتاج على سبيل الإيجاز والاختصار، خالية عن الاسهاب والاكتثار سميتها

بـ « الأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية » ومن الله أسأل التوفيق والسداد ، والارشاد الى المراد ، والامداد بالاسعاد انه علم ما يشاءقدير .

حياة المصنف (*)

اسمه ونسبه وولادته :

هو الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين أبي الحسن علي بن حسام الدين ابراهيم ابن حسن بن ابراهيم بن أبي جمهور الهجري الأحسائي . هذا ما ذكره أكثر من ترجم للمصنف .

وذكره الحر العاملي في موضعين من كتابه أمل الأمل :

الأول : قال : محمد بن أبي جمهور الأحسائي ، ويأتي في ابن علي بن ابراهيم

(*) انظر ترجمته في : اجازة الامير عبد الياقبي السيد بحر العلوم ، الاجازة الكبيرة للسيد عبدالله الجزائري الثوري : ١٨ - ٤٧ ، الاعلام لخير الدين الزركلي : ٦ : ٢٨٨ ، أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين : ٩ : ٤٣٤ ، أمل الأمل للحر العاملي : ٢ : ٢٥٣ و ٢٨٠ ، ايضاح المكنون للبغدادي : ١ : ٦٠٦ ، ٢ : ١٥١ و ٢٧٠ و ٣٢٨ وغيرها ، تنقيح المقال للشيخ عبدالله المامقاني : ٣ : ١٥١ ، روضات الجنات للخوانساري : ٧ : ٢٦ ، رياض العلماء للافتدي : ٦ : ١٣٠ باب الكنى ، ربحانة الادب للشيخ محمد علي التبريزي المدرس : ٥ : ٢١٥ ، الفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي : ٣٨٢ و ٥٥٤ ، الفوائد المدنية للاسترايادي : الفائدة التاسعة ، كشف الظنون لحاجي خليفة : ٢ : ١٩٢٨ ، الكنى والالقب للشيخ عباس القمي : ١ : ١٨٣ ، لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني : ١٦٦ ، مجالس المؤمنين للعلامة القاضي نور الله الشوشتری : ١ : ٥٨١ ، مستدرك الوسائل للشيخ النوري : ٣ : ٣٦١ و ٤٠٥ ، معجم مؤلفي الشيعة لعلی القاضل الثاني : ١٥ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ١٠ : ٢٩٩ ، هدية العارفين للبغدادي

وهو الأصح ^(١).

الثاني : محمد بن علي بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحساوي، فاضل محدث له كتب ، تقدم في محمد بن أبي جمهور ، وما هنا اثبت ^(٢).

وذكره المحدث النيسابوري في موضعين أيضاً :

الأول : محمد بن الحسن بن علي بن حسام الدين بن ابراهيم بن الحسن بن

ابراهيم بن أبي جمهور الأحساوي .

الثاني : محمد بن علي بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحساوي ^(٣).

وقال العلامة القاضي نور الله الشوشتری في مجالس المؤمنين : محمد بن

علي بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحساوي ^(٤) . وهذا خطأ واضح ، اما من المؤلف

او تصحيح من الناسخ ، والصحيح الأحساوي .

وفي رياض العلماء : ابن جمهور الأحساوي ، وقد يقال : ابن أبي جمهور ،

ويقال في هذه النسبة الأحساوي أيضاً ، ويقال تارة الأحساوي والأحساوي تارة ، لكن

قال في تقويم البلدان : انه الأحساء بفتح الهمزة وسكون الهاء وفتح السين وفي

آخرها ألف؛ وهي بلدة في جزيرة العرب، ذات نخيل كثيرة ومياه جارئة ومناييعها

حارة شديدة الحرارة .

والاحساء في البرية وهي عن القطيف في الغرب بميله الى الجنوب على نحو

مرحلتين ، ونخيلها بقدر محوطة دمشق مستدير عليها . والاحساء جمع حسي وهو

رمل يفوص فيه الماء حتى اذا صار الى صلابة الأرض امسكته .

(١) أمل الامل ٢ : ٢٥٣ .

(٢) أمل الامل ٢ : ٢٨٠ .

(٣) روضات الجنات ٧ : ٣١ .

(٤) مجالس المؤمنين ١ : ٥٨١ .

وبين الأحساء واليمامة مسيرة اربعة ايام ، واهل الاحساء والقطيف مجلبون التمر الى الخرج^(١) وادي اليمامة ويشترون بكل راحلة من التمر راحلة من الحنطة^(٢).

نشأته وحياته وما قيل فيه :

ولد الشيخ الاحسائي في منطقة الأحساء ، ودرس فيها وتفوق على اقرانه ونال قصب السبق في دراسته ، ثم سافر الى العراق وحضر عند علمائها خصوصاً الفاضل شرف الدين حسن بن عبد الكريم القتال .

وفي سنة ٨٧٧ هـ ذهب لحج بيت الله الحرام وزيارة ائمة البقيع عليهم السلام من طريق الشام ، وفيها بقي مدة شهر واحد في خدمت شيخ الاسلام علي بن هلال الجزائري في مدينة كرك نوح ، وفي خلال هذا الشهر استفاد كثيراً من هذا الشيخ الجليل وأخذ منه اصناف المعارف الاسلامية .

وبعد أداء الحج والزيارة رجع الى دياره وبقي فيها مدة قصيرة ، ثم سافر الى العراق لزيارت العتبات المقدسة ، ومن ثم توجه الى خراسان لزيارة الامام الرضا عليه السلام . وفي الطريق ألف رسالة في اصول الدين اسمها زاد المسافرين .

وفي مدينة مشهد المقدسة كان بصحبة السيد محسن الرضوي القمي ، وفي سنة ٨٧٨ هـ وبالتماس منه شرح هذه الرسالة وسمى شرحه هذا بكشف البراهين .

وفيها ايضاً جرت مناظراته مع الفاضل الهروي في موضوع الامامة حيث قال فيها بعد الحمد والصلاة : انني كنت في سنة ثمانون وسبعين وثمانمائة مجاوراً لمشهد الرضا عليه السلام ، وكان منزلي بمنزل السيد الأجل والكهف الأطل محسن ابن محمد الرضوي القمي ، وكان من اعيان اهل مشهد واشرافهم ، بارزاً على اقرانه

(١) الخرج : موضع باليمامة . الصحاح ١ : ٣٠٩ .

(٢) رياض العلماء ٦ : ١٣ .

بالعلم والعمل .

وكان هو وكثير من اهل مشهد يشتغلون معي في علم الكلام والفقه ، فأقمنا على ذلك مدة ، فورد علينا من العراق خال السيد محسن ، وكان مهاجراً بالهراة لتحصيل العلم فقال : ان السبب في ورودي عليكم ما ظهر عندنا بالهراة من اسم هذا الشيخ العربي المجاور بالمشهد وظهور فضله في العلم والأدب ، فقدمت لأستفيد من فوائده شيئاً ، وخلفي رجل من اهل كيج ومكران ، ولكنه قريب من ستين سنة متوطن بالهراة مصاحباً لعلمائها يطلبون فنون العلم ، وقد صار الان مبرزاً في كثير من الفنون مثل العربية واصول الفقه وغير ذلك ، وهو عامي المذهب ، وله مجادلات مع اهل المذاهب وقوة الزام الخصوم في الجدل فقد سمع بذكر هذا الشيخ العربي فجاء لقصد زيارة الامام الرضا عليه السلام ، وقصد ملاقة هذا الشيخ والجدال معه ، وهذا على الأثر يقدم غداً او بعد غد فما انتم قائلون ؟

فأشار الي السيد بما قاله خاله مستظلاً لرأبي وقال : اذا قدم هذا الرجل فبادره بكون ضيفاً لنا لأنه قدم مع خالي وخالي ضيف لنا ، وما يحسن لنا ان نضيف احداً المتضايفين ونترك الآخر ، واذا حضر مجلس الضيافة التقى معك وتحصل المجادلة بينكما ، لأنه ما اتى الا لهذا الغرض فما انت قائل ، أتحب ان تلاقيه وتجادله ، او لا تحب ذلك فتحال في رده عنا ؟

قلت : استعين بالله على جداله وارجو أن يقرره الحق بفلمحه ويغلبه بنوره ، فقال السيد : ذلك هو مراد الأصحاب ومقصود الأجاب .

ولما كان بعد مجيء خال السيد قدم الهروي الى المدرسة وعلم السيد وخاله نزوله ، فمضينا اليه وجاء به الى المنزل وأضافوه ، وعملوا وليمة احضروا فيها جميع الطلبة وجماعة من الاشراف والسادات ، وحصل بيني وبينه ملاقة في منزل السيد أطال الله بقاءه ، فجادلت معه في ثلاثة مجالس .

المجلس الأول كان في منزل السيد يوم الضيافة بحضرة الطلبة والأشراف ،
فكان أول ما تكلم به بعد التهئة أن قال : يا شيخ ما اسمك ؟
قلت : محمد .

فقال : من أي بلاد العرب ؟

فقلت : من بلاد الهجر المشهور بالأحساء أهل العلم والدين .

فقال : أي شيء مذهبك ؟

فقلت : سألتني عن الأصول أو الفروع .

فقال : عن كليهما .

فقلت : أما مذهبي في الأصول فما قام لي الدليل عليه ، وأما في الفروع فلي
فقه منسوب إلى أهل البيت عليهم السلام .

فقال : أراك إمامي المذهب ؟

فقلت : نعم ، أنا إمامي المذهب فما تقول ؟

فقال : إن الإمامي يقول : إن علي بن أبي طالب عليه السلام إمام بعد رسول

الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بلا فصل .

فقلت : نعم ، وأنا أقول ذلك .

فقال : أقم الدليل على دعواك .

فقلت : لا احتاج إلى إقامة الدليل على هذا المدعى .

فقال : لم ؟

قلت : لأنك لا تنكر إمامة علي بن أبي طالب أصلاً ، بل أنا وأنت متفقان على

أنه إمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولكن أنت تدعي الوساطة بينه وبين

الرسول ، وأنا أنفي الوساطة ، فأنا ناف وأنت مثبت فإقامة الدليل عليك ، اللهم

إلا أن تنكر إمامة علي أصلاً وتقول أنه ليس بإمام أصلاً ورأساً فتخرق الإجماع ،

فيلزمني حينئذ اقامة الدليل عليك .

فقال : اعوذ بالله ما أنكر امامته ولكن أقول انه الرابع بعد الثلاثة .

فقلت : إذا أنت تحتاج الى اقامة الدليل على دعواك لأنني لا أوافقك على اثبات هذه الوسائط .

فضحك الحاضرون من الأشراف والطلبة، وقالوا : ان العربي لمصيب والحق احق بالاتباع ، انك مدعي وهو منكر ، والمنكر لا يحتاج في اثبات دعواه الى البيينة .

فلما ألزمته قال : الدلائل على مدعاي كثيرة .

فقلت : أريد واحدة منها لاغير .

فقال : الاجماع من الامة على امامة أبي بكر بعد الرسول بلا فصل ، وأنت لاتنكر حجية الاجماع .

فقلت : نعم أنا لا أنكر حجية الاجماع ، ولكن أقول : ما تريد فيه ، لأن بالاجماع الاجماع من كثرة القائل بذلك في هذا الوقت ، أو الاجماع الحاصل من أهل الحل والعقد يوم موت الرسول ؟

ان أردت الأول فلاحجة فيه ، لأن المخالف موجود ، والكثرة لاحجة فيه بنص القرآن ، لأنه يقول : « وقليل من عبادي الشكور » ولم تزل الكثرة مذمومة من كل الأمور حتى في القتال قال الله تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » .

وان أردت الثاني فلاثباته طريقان : طريق على مذهبي ولا يلزمك ، وهي أن الاجماع عندنا انما يكون حجة مع دخول المعصوم . . . الى أن قال : وطريق على مذهبك وهي أن الاجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد من امة محمد صلى الله عليه وآله على أمر من الأمور .

وهذا المعنى لم يحصل لابي بكر يوم السقيفة ، بل كان فضلاء الاصحاب وزهادهم وعلمائهم وذو الاقدار منهم وأهل الحل والعقد غيباً لم يحضروا معهم السقيفة بالاتفاق ، كعلي وابنيه ، والعباس وابنه عبدالله ، والزبير ، والمقداد ، وعمار ، وأبوذر ، وسلمان ، وجماعة من بني هاشم وغيرهم من الصحابة كانوا مشغولين بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله ، فرأى الانصار فرصة باشتغال بني هاشم فاجتمعوا الى سقيفة بني ساعدة لأصابة الرأي . . . الى آخر ما ذكره من السؤال والجواب . وما افحم به ذلك الناصب الجانب طريق الصواب^(١) .

وقد اثرت حول ابن أبي جمهور الأحسائي شبهات عديدة ، جمعها ورد عليها آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام ظله » في رسالة سماها « الردود والنقود على الكتاب ومؤلفه والاجوبة الشافية الكافية عنهما » وطبعت هذه الرسالة في مقدمة كتاب العوالي .

قال : وأما النقود المتوجهة الى صاحب الكتاب - عوالي اللآلي - فأمور : منها : انه كان من الغلاة .

ومنها : انه كان من العرفاء والصوفية .

ومنها : انه كان من الفلاسفة .

ومنها : أنه كان متساهلاً في النقل ، لأنه ينقل في كتبه ما وجدته من الاخبار أينما كان .

ومنها : انه كان أخبارياً .

ومنها : أنه كان غير مثبت وغير ضابط في النقل ، الى غير ذلك من وجوه

الاعتراض والتموهيات .

ثم اجاب السيد المرعشي حفظه الله على هذه الاشكالات قائلاً :

أما اسناد الغلو اليه فأنت خير بأن هذا توهم لا اعتداد به ، وهو مجاب عنه

نقصاً وحلاً :

أما النقض : فليراجع الى ذير الحديث ، فانه قل ما يوجد كتاب لم يذكر فيه نبذ من هذه الاخبار الموهمة للفلو ، فلو جاز هذا الاسناد في الدين لكان هذا النقد متوجهاً الى مؤلفي تلك الزبر والاسفار أيضاً .

فان كان وجه الاسناد الى ابن أبي جمهور غير ما في كتاب الغوالي ، فراجعوا الى سائر تأليفه من المجلي والدرر العمادية والأقطاب والتعليقة على اصول الكافي والتعليقة على الفقيه وغيرها من آثاره الممتعة ورشحات قلمه الشريف . فما يقول المعارضون في حق كتب بقية العلماء فليقولوا في حق هذا الشيخ كذلك .

وأما الحل : فلم أر في كلماته ما يشعر بذلك سوى نقله نادراً بعض الروايات الموهمة للفلو ، أو بعض خطابات له لأمر المؤمنين وأولاده الطاهرين بقوله : « وهم أئمتي قبلتي وبهم اتوجه الى الله » وأمثال هذه الكلمات التي شاع الخطاب بها بين الزعماء ، ومن دونهم في كل قوم ورهط وبكل لسان .

أفلا ترى في المنشآت الفارسية قول المنشئين « قبله گاها » ، ونحوها من العبارات المعمولة في المحاورات وخطابات الأبناء الى الآباء ، وصرف نقل الرواية هل يدل على الفلو مع كون الرواية ذات محامل قريبة وبعيدة ؟ حاشا وكلا .

وأما كونه من الصوفية : فنسبة هذه لصيغة الى الرجل البريء مما نسب اليه وظلم في حقه . والفرق بين العرفان والتصوف غير خفي على المحققين ، فحينئذ تلك الكلمة والنسبة فرية بلا مرية .

وأما نسبة الفلسفة اليه : فغير ضائر أيضاً ، اذ الفلسفة علم عقلي برع فيه عدة من علماء الاسلام كشيخنا المفيد ، والشريف المرتضى ، والمحقق الطوسي ، والعلامة الحلي ، والسيد الداماد ، والفاضل السبزواري ، والمولى علي النوري والمرلى محمد اسماعيل الخواجوي الاصفهاني ، وشيخنا البهائي ، والسيد محمد

السبزواري المشتهر بميرلوحى جد الشاب المجاهد السيد مجتبى الشهير بالنواب الصفوي، والقاضي سعيد القمي، والمتأله السبزواري، وصدر المتألهين الشيرازي والمحدث الكاشاني، وغيرهم الذين جمعوا بين العلوم النقلية والعقلية، وهم في أصحابنا مآت وألوف، وعلم كل شيء خير من جهله. فان كان ذلك شيئاً فيتوجه النقد اليهم أيضاً مع انهم بمكان شامخ في العلم والعمل، والزهد والورع والتقوى ولا يستلزم العلم بشيء الاعتقاد به وعقد القلب عليه، جزاهم الله عن الدين خيراً. وأما اسناد التساهل اليه في النقل: فهو ازراء في حق هذا الرجل العظيم، ويظهر ذلك لمن اجال البصر ودقق النظر في مشيخة هذا الكتاب.

وأما كونه اخبارياً فهو خلاف ما يظهر من كلماته في بعض كتبه، كما هو غير مستور على من راجع الى آثاره، ويبدو له أن المؤلف كان مذاقه متوسطاً بين الاصولية والاخبارية.

ثم على فرض كونه اخبارياً فذلك غير مضر بحجبة منقولاته بعد الاطمئنان بالصدور كما ذكرنا، والافتوجه النقد الى عدة كثيرة من أصحابنا الاعاظم كشيخنا الكليني، والصدوق، وصاحب قرب الاسناد والاشعثات، وصاحب البحار والوسائل والوافي والحدائق وغيرهم.

فانه لافرق بيننا وبين الاخبارية الا في أمور قليلة كحجبة ظواهر الكتاب، هم نافوها ونحن مثبتوها، واجراء البراءة في الشبهات البدوية التحريمية، هم نافون ونحن مثبتون، أو في انفعال الماء القليل، فان اكثرهم ذهبوا الى عدم الانفعال والاكثر منا الى الانفعال، ومنجسية المتنجس فأكثرهم على عدمها واكثرنا على ثبوتها، ووقوع التحريف فان اكثرهم ذهبوا الى الوقوع واكثرنا وهم المحققون الى العلم، وهكذا.

ومن رام الوقوف على تلك الفروق فليراجع الى كتاب الحق المبين في الفرق

بين المجتهدين والاختباريين لشيخنا العلامة الأكبر الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء .

وأما كونه غير مثبت وغير ضابط : ولعمري انه اسناد شيء الى من هو برىء مما نسب اليه ، فمن أين ثبت كونه غير ضابط ، وماهي كتبه ورشحات قلمه السيال الجوال ، فليراجع حتى يظهر الحق .

اطراء العلماء له :

مدح ابن أبي جمهور الاحسائي كل من ذكره وترجم له ، وان كان البعض منهم قد قدح في بعض جوانب حياته وتصرفاته أو بعض كتبه ، ونحن نذكر هنا بعضاً ممن مدحه واطراه :

قال الخوانساري عنه في الروضات : هو الشيخ الفاضل المحقق ، والجبر الكامل المدقق خلاصة المتأخرين^(١).

وذكره الحر العاملي في أمل الامل في موضعين قائلاً : كان عالماً فاضلاً راوية له كتب منها عوالي اللالي^(٢).

وقال المحدث النيسابوري عنه : متكلم فقيه صوفي له كتب ، منها كتاب المجلي جمع فيه بين الكلام والتصوف ، وعوالي اللالي^(٣) ، ورسالة المناظرة^(٤) . وفي لؤلؤة البحرين قال الشيخ يوسف البحراني عنه : كان فاضلاً مجتهداً متكلماً^(٥).

وقال عنه العلامة القاضي نور الله الشوشتری: صيت فضائله معروف ومشهور

(١) روضات الجنات ٧ : ٢٦ .

(٢) أمل الامل ٢ : ٢٥٣ و ٢٨٠ .

(٣) نقله عنه الخوانساري في الروضات ٧ : ٣٢ .

(٤) لؤلؤة البحرين : ١٦٧ .

بين الجمهور ، وهو في عداد المجتهدين الامامية ، وفنون كمالاته خارجة عن حد الاحصاء^(١).

وفي خاتمة المستدرك قال الشيخ النوري عنه : الشيخ الجليل الفقيه العارف النبيل^(٢).

وقال عنه السيد حسين القزويني في مقدمات شرح الشرائع : فاضل جامع بين المعقول والمنقول ، راوية للأخبار^(٣).

وفي رياض العلماء عبر عنه بالفقيه الحكيم المتكلم المحدث الصوفي المعاصر للشيخ علي الكركي^(٤).

وفي ربحانة الادب : عارف رباني محقق مدقق حكيم كامل متكلم فاضل محدث متبحر ماهر^(٥).

وقال عنه الشيخ عباس القمي في الفوائد الرضوية والكنى واللقاب: عارف عالم حكيم متكلم محقق مدقق فاضل محدث خبير متبحر ماهر صاحب كتاب عوالي اللآلي^(٦).

مؤلفاته :

١ - اسرار الحج: فرغ من تبييضه سنة ١٩٠١ هـ ، وطبع ضمن كتابه المجلي سنة

(١) مجالس المزمين ١ : ٥٨١ .

(٢) مستدرك الوسائل ٣ : ٤٠٥ .

(٣) نقله عنه في مستدرك الوسائل ٣ : ٣٦٢ .

(٤) رياض العلماء ٦ : ١٤ .

(٥) ربحانة الادب ٥ : ٢١٥ .

(٦) لقوائد الرضوية : ٣٨٢ و ٥٥٤ ، الكنى واللقاب ١ : ١٨٣ .

١٣٢٤ هـ^(١).

٢ - الاقطاب الفقهية : وهو الكتاب الذي بين يديك .

٣ - شرح معين الفكر في شرح الباب الحادي عشر : وقد ذكر فيه تمام معين الفكر من أوله الى آخره بعنوان الاصل ثم شرحه بعنوان الشرح^(٢).٤ - قبس الاقتداء أو الاهتداء في شرائط الافتاء والاستفتاء : كما صرح به في اجازته الكبيرة للشيخ محمد بن صالح الغروي ، وفيه مباحث الاجتهاد والتقليد ، وهو كتاب كبير مفيد فرغ منه في ٨٨٨ هـ^(٣).

٥ - كاشف الحال عن احوال الاستدلال : وهو في بيان طريق الاستدلال على التكليف الشرعية وكيفية أخذها من الاصول الدينية . كتبه للسيد محسن الرضوي وهو من كتب اصول الفقه .

وقد عبر عنه العاملي في أمل الامل برسالة في العمل بأخبار اصحابنا .

واستظهر في الروضات أن مؤلفه من الأخباريين ، واعترض عليه الشيخ النوري في خاتمة المستدرک بما رأى من نسخه .

فرغ منه في مدينة مشهد المقدسة يوم الجمعة ٣ ذي القعدة سنة ٨٨٨ هـ^(٤).٦ - كشف البراهين في شرح زاد المسافرين : في اصول الدين ، كتبه بمشهد الرضا عليه السلام بالتماس تلميذه الامير محسن بن محمد الرضوي في ٨٧٨ هـ^(٥).

٧ - رسالة في لزوم العمل بأخبار الاصحاب في هذا الزمان : وقد عبر عنها

(١) الذريعة ٢ : ٤٣ رقم ١٧٠ .

(٢) الذريعة ١٤ : ٧٣ رقم ١٨٠٣ .

(٣) الذريعة ١٧ : ٣١ رقم ١٨١ .

(٤) الذريعة ١٧ : ٢٤٠ رقم ٧٣ .

(٥) الذريعة ١٨ : ٢٢ رقم ٤٨٥ .

في الأمل برسالة العمل بأخبار اصحابنا^(١).

٨ - المجلي لمرآة المنجي : وهو شرح لكتابه مسالك الافهام في علم الكلام فرغ منه في أواخر جمادى الثانية سنة ٨٩٥ هـ بالمشهد الغروي العلوي المرتضوي^(٢).

٩ - مسالك الافهام في علم الكلام : ويعبر عنه بمسلك الافهام ، كما صرح به في اجازته^(٣).

١٠ - المسالك الجامعة في شرح الرسالة الالقية الشهدية : كتبها في جامع الكوفة أيام اعتكافه بالمسجد سنة ٨٩٥ هـ^(٤).

١١ - معين الفكر في شرح الباب الحادي عشر : ذكره في اجازته للشيخ محمد صالح الغروي^(٥).

١٢ - مناظرة ابن أبي جمهور مع الفاضل الهروي العامي في المشهد الرضوي في مجالس ثلاثة في مسألة الإمامة^(٦).

١٣ - غوالي اللاليء العزيزية في الأحاديث الدينية^(٧) ، وهو كتاب مشهور ومعروف ، قام أحد الفضلاء بتحقيقه وطبعه .

١٤ - درر اللاليء العمادية في الأحاديث الفقهية : وهو من مأخذ مستدرك الوسائل . وقد تسامحوا في التعبير عنه ، فبر عنه الحر بالأحاديث الفقهية ، وسماه

(١) الذريعة ١٨ : ٢٩٩ رقم ٢٠٦ .

(٢) الذريعة ٢٠ : ١٣ رقم ١٧٢٦ .

(٣) الذريعة ٢٠ : ٣٧٨ رقم ٣٥١٧ .

(٤) الذريعة ٢٠ : ٣٧٩ رقم ٣٥٢١ .

(٥) الذريعة ٢١ : ٢٨٦ رقم ٥٠٩٧ .

(٦) الذريعة ٢٢ : ٢٨٥ رقم ٧١٢٤ .

(٧) الذريعة ١٦ : ٧١ رقم ٣٥٤ .

المجلسي عند ذكر مأخذ البحار بنثر اللالي ، وتبعه صاحب الرياض والمقابس ، وأما صاحب الروضات مع رؤيته مجلده الأول الى الحج سماه اللالي العزيزة^(١).

أساتذته وشيوخه :

- ١ - والده الشيخ علي بن ابراهيم الأحسائي .
- ٢ - الشيخ علي بن هلال الجزائري .
- ٣ - الشيخ حسن بن عبدالكريم القتال النروي .
- ٤ - الشيخ حرز الدين الأوابلي .
- ٥ - السيد محمد بن السيد شهاب الدين أحمد الموسوي الحسيني .
- ٦ - الشيخ عبدالله بن علاء الدين فتح الله بن رضي الدين الواعظ القمي .

تلامذته والرايون عنه :

يروي عنه السيد محسن بن السيد محمد الرضوي المشهدي ، هذا ما ذكره كل من ترجم حياة الشيخ الأحسائي واتفق عليه أصحاب كتب التراجم والسير . وفي روضات الجنات قال الخوانساري: وفي بعض اجازات شيخنا المحدث العارف المتأخر الشيخ أحمد بن زين الدين البحراني رواية الشيخ علي بن عبد العالي المشتهر بالمحقق الثاني عنه ، كما عن شيخه الشيخ علي الجزائري .

وفي بعض المواضع ايصال رواية السيد محمد بن السيد موسى الاحسائي الذي يروي عنه المولى عطاء الله الاملي الذي يروي عنه السيد المحقق الحسين ابن الحسن الموسوي الذي هو أيضاً أحد مشايخ السيد حسين بن السيد حيدر العاملي

المشهور عن ابن أبي جمهور المذكور، وكأنه اشتباه في الرواية له كما قد عرفتها بالرواية عنه كما لا يخفى^(١).

وفي الكنى والألقاب قال الشيخ عباس القمي : وأجاز ابن أبي جمهور السيد محسن الرضوي رضي الله عنه، وأجاز الشيخ ربعة بن جمعة ، والسيد شرف الدين محمود الطالقاني ، والشيخ محمد بن صالح الغروي الحلبي .

وقال في بعض إجازاته بعد التوصية برعاية العلم والقيام بخدمته والجد في طلبه وكثرة الدرس والمذاكرة والحفظ وعدم الاتكال على جمعه في الكتب :

فان للكتب آفات تفرقها النار تحرقها والماء يفرقها

واللبث يمزقها واللص يسرقها

وأوصيك بما يتعلق باستاذك ومعلمك وهو أن تعلم أولاً أنه دليلك وهاديك ومرشدك وقائده ، فهو الأب الحقيقي والمولى المعنوي . فقم بحقه كل القيام ، ونوه بذكره بين الانام ، وكن مطيعاً لأمره ونهيه لما قال سيد العالمين صلى الله عليه وآله : « من علم شخصاً مسألة ملك رقه » ف قيل له : اييبه ؟ قال : « لا ولكن يأمره وينهاه » .

وقد ورد رعاية حقوق الشيخ وهي : اذا دخلت مجلسه فعم بالسلام وخصه بالتحية والاكرام وتجلس اين انتهى بك المجلس وتحشم مجلسه فلا تشاور فيه أحداً ، ولا ترفع صوتك على صوته ، ولا تغتصب أحداً بحضرته . ومتى سئل عن شيء فلا تجب أنت حتى يكون هو الذي يجيب ، وتقبل عليه وتصغي الى قوله وتعتقد صحته ولا ترد قوله ولا تتكرر السؤال عند ضجره ولا تصاحب له عدواً ولا تعادي له ولياً . واذا سأله عن شيء فلم يجبك فلا تعد السؤال .

وتعوده اذا مرض ، وتسأل عن خبره اذا غاب ، وتشهد جنازته اذا مات .

فاذا فعلت ذلك علم الله انك انما قصدته لتستفيد منه تقرباً الى الله وطلباً لمرضاته ،
واذا لم تفعل ذلك كنت حقيقاً أن يسلبك الله العلم وبهائه ، وهذه وصيتي اليك
والله وكيل عليك وهو حسبي ونعم الوكيل^(١).

وفاته :

لم أجد - ومن خلال مطالعتي القاصرة لكُتب التراجم والسير - من يحدد
وفاة ابن أبي جمهور الأحسائي ، الا أن الاكثر اتفقوا على انه مات في أوائل
القرن العاشر ، ولعله في العقد الاول منه .

ففي ربحانة الادب : أنه توفي بعد عام ٩٠١ هـ^(٢).

وفي الذريعة : أنه كان حياً سنة ٩٠١ هـ^(٣).

وقال الزركلي في الاعلام : أنه توفي حدود سنة ٨٨٠ هـ .

وفي كشف الظنون وهدية العارفين ومعجم المؤلفين : انه توفي بعد سنة

٨٧٨ هـ^(٤).

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

١ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد

المرعشي النجفي « دام ظله الوارف » كتبها بخط النسخ محمدرضا بن أبي القاسم

(١) الكنى واللقاب ١ : ١٨٣ .

(٢) ربحانة الادب ٥ : ٢١٥ .

(٣) الذريعة ١٣ : ١٢٣ .

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٩٢٨ ، هدية العارفين ٢ : ٢٠٧ ، معجم المؤلفين ١٠ : ٢٩٩ .

في يوم الثلاثاء من شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٦ هـ ، وهي مذكورة في فهرس المكتبة ٩ : ١٨٠ تحت رقم ٣٣٩٤ ، وتقع في ٨٧ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٥ سطر ، حجم الورقة ٢١ في ١٥/٥ سم . وقد رمزنا لها بالحرف « ش » .

٢ - النسخة الخطية ١ المحفوظة في المكتبة العامة لاية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام ظلّه الوارف » ، مذكورة في فهرسها ١٠ : ٥٢ تحت رقم ٣٦٥٩ ، وهي بخط المستعليق ، وعناوينها بخط النسخ ، وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، وقد سقطت من آخرها عدة أوراق ، وتحتوي على تصحيحات في الحواشي تقع في ١٣٩ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٩ س ، حجم الورقة ١٩ في ١٢ سم ، وقد رمزنا لها بالحرف « ش ١ » .

٣ - النسخة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة تحت رقم ٧٣٥٨ ، تأريخها سنة ١٢٤٤ هـ ، وهي بخط النسخ ، وتحتوي على ٤٣ ورقة وكل ورقة تحتوي على ٢١ سطر ، وحجم الورقة ٢١ في ١٥ سم . وقد رمزنا لها بالحرف « ض » .

منهجية التحقيق :

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب طريقة التلقيق بين النسخ الخطية الثلاث التي مر وصفها ، فقابلت بعضها ببعض الآخر ، وثبت الصحيح أو الاصح في المتن ، واشرت الى الاختلاف في الهامش ، وبهذا نكون قد حصلنا على متن عار عن الأخطاء ان شاء الله تعالى .

ثم قمت بتخريج ما يحتاج الى تخريج - وان كان قليلا ، لان الكتاب ليس استدلالياً - من آيات وأحاديث وأقوال ، ووضحت الكلمات اللغوية الصعبة ، ثم عملت فهرس فنية للكتاب .

شكر وتقدير :

وفي الختام أقدم جزيل شكري وتقديري لسماحة حجة الاسلام الأستاذ المحقق السيد احمد الحسيني ، الذي ارشدني الى هذا الكتاب وحثني على تحقيقه . كما واشكر ادارة مكتبه آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام ظلّه الوارف » المتمثلة بنجله سماحة حجة الاسلام السيد محمود المرعشي ، على طبعها لهذا الكتاب وفقنا الله واياهم لاحياء تراث اهل البيت عليهم السلام .

محمد الحسون

١٥ محرم الحرام ١٤١٠ هـ

مدينة قم الطبية

لا تكتب كتابا بغير اذن مني
فمن عصى امر الله تعالى - قم

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لنا من عطاياك ما يكون
 نصيبا لنا من عطاياك واجعل لنا من نعمات جودك ما
 يرضينا لأخشيكتك وتوكلنا وحفظنا من حفظ
 عليك المحيط بما يرضينا من عطاياك وصل اللهم
 على أكرم صفاتك وحبيب أخلاقك وأزوب
 أمتهن وأحبهم من أهل بيتك وساك جودك المخصوص
 بمحمدك وروحب عطاياك وآله الذين هم خير
 الكل واحدهم ما يراد لك صلوة دائمة
 برواميقك مغفرة إلى عبادك وجنتنا اللهم من
 الملائكة الذين يوم تنفك وجنتنا من

[illegible]

[illegible]

10

في

[illegible]

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأسنانه في مدينة مشهد المقدسة (ض)

كانت جميعها الجارية على ما وصفه على الرضا وعلو نور وسطها اذا لم يكن يدركها مسير
 في حين شعر الجناح والاكاس من تحت الجناح لم يتعد الا قطاب من الملك الوفا
 استخرجت في الساحة اسفها من تحت كثير الزمان
 في سنة بيد برهان الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهناء هب لنا من عطائك ما يكون سبباً لرضاك ، واتح لنا من نفحات جودك ما يوصلنا الى خشيتك وتقواك ، واجعلنا ممن حفظه علمك المحيط عما يزيل قلوبنا عن هواك . وصل اللهم على اكرم اصفيائك واحب احبائك ، واقرب الخلق لديك من أهل ارضك وسمائك ، محمد المخصوص بمحامد ومواهب عطائك ، وآله الذين شرفتهم على الكل وأخدمتهم سائر الأملاك^(١) ، صلاة دائمة بدوام بقاءك مقربة الى هداك ، واجعلنا اللهم بهم من المزلفين اليك يوم تلقاك .

وبعد، فإن اتباع الطاعة بالطاعة دليل على قبول الطاعة، كما جاء في الحديث^(٢) البالغ حد الاشاعة ، فكان ذلك من المواهب السنية ، والعطايا الالهية ، والمنع

(١) في هامش نسخة « ض » : السائر قد يجيء بمعنى الباقي ، وهماذا بمعنى الجميع والاملاك جمع ملك . منه (ره) .

(٢) في هامش نسخة « ض » : بطرق صحيحة مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله انه قال : « الطاعة بعد الطاعة دليل على قبول الطاعة ، والمعصية بعد المعصية دليل على خذلان العبد ، والمعصية بعد الطاعة دليل على رد الطاعة ، والطاعة بعد المعصية دليل على غفران المعصية » .

الربانية ، والنفحات القدسية .

ولما وفق الله الكريم بلفظه العميم لاتمام كتاب « غوالي اللآلىء الحديثة على مذهب الامامية » أحسبت أن اتبعه برسالة في الأحكام الفقهية والوظائف الدينية جامعة بين الفروع ومآخذها ، حاوية لمسائلها دلائلها ، معلمة للطالب الراغب بكيفية الاستخراج ، ومعرفة له بطريقة الاستنتاج على سبيل الإيجاز والاختصار ، خالية عن الاسهاب والاكثار سميتها بـ « الأقطاب الفقهية على مذهب الامامية » ومن الله أسأل التوفيق والسداد ، والارشاد الى المراد ، والامداد بالاسعاد ، انه على ما يشاء قدير .

[١]

قطب

الفقه : العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية .

وموضوعه : أفعال المكلفين من حيث الاقتضاء أو التخيير .

ومسائله : مطالبه المثبتة فيه .

ومبادئه التصورية : معرفة موضوعه ، واقسامه واقسام الأحكام ومتعلقاتها .

والتصديقية : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، وأدلة العقل .

وقد يطلق على علم طريق الآخرة بتحصيل ملكة الاحاطة بدقائق الكون ، ودقائق آفات النفس ، الموجب لاستيلاء الخوف ، المستلزم للاعراض عن الغايات والاقبال على ما يقبى .

ومجموعه لمصالح العباد ، اما ليجلب نفع أو دفع ضرر ، اما دنيوي أو أخروي .

فالأخروي العبادات ، والدنيوي ان لم يفتر الى عبارة فأحكام ، فان افتقر : فاما

من طرفين فعقود ، أو من طرف فايقاع . وكلها لحفظ مقاصد خمس : الدين ،
والنفس ، والمال ، والنسب ، والعقل .

فالأول بالعبادات .

والثاني بالقصاص .

والثالث بالعقود والتمليكات .

والرابع بالنكاح .

والخامس بتحريم المحرمات وحفظها بالحدود والتعزيرات . وحفظ الكل
بالقضاء والشهادات . وقد يجتمع الغرضان والثلاثة في واحد . وكل منها إما
مقصود بذاته ، أو بالتبع ، والأول المقاصد ، والثاني الوسائل .

والحكم : خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو
الوضع ، وينقسم إلى : تكليفي ، ووضعي ، وليس بينهما منع الجمع ، فالأول
كالنطوعات ، والثاني كالأحداث ، والثالث كالصلاة .

ومدار كلها : الكتاب نصه وظاهره ، والسنة نبويها وإماميها ، متواترها وآحادها
على الأقوى . وهي قول وفعل ، أما ابتداء أو بيان وتقرير . فالنبوي حجة قطعاً ،
والإمامي محتمل ، والاجماع المستحيل خطأؤه بدخول معصوم ، والعقل ضرورة
واستدلالاً مستقلاً وغير مستقل ، كمفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة على قول .
ومنصوص العلة عند قوم ، واتحاد الطريق .

والاستصحاب : هو البناء على الأصل ، وقد يعبر عنه بأن اليقين لا يرفع بالشك ،
ودفع المشقة لطلب اليسير ، وتحكيم العادة والصرف مع عدم نص شرعي أو
لغوي ، ونفي الضرر والخرج .

[٢]

قطب

الواجب : ما يذم تاركه لا الى بدل ، وقد يطلق على ما لا بد منه وان لم يتعقبه
ذم ، وينقسم الى :

عيني : تعلق غرض الشارع بإيقاعه من كل واحد .

وكفائي : وهو ما لم يتعلق غرض الشارع بإيقاعه من مباشر معين .

ومضيق : وهو ما لا يفضل وقته عنه ، أو ما لا يسوغ تأخير عنه .

وموسع : وهو ما قابله .

ومعين : وهو ما لا يقوم غيره مقامه .

ومخير : وهو ما قابله .

والمعين شرع لحكمة تكرره ، والكفائي لابرازه في الوجود ولشبه النفل من

حيث سقوطه عن البعض ، وقد يسقط به فرض العين ، والشروع فيه ملزم لاتمامه .

ومن تلك الجهة جاز الاستتجار عليه في مواضع ، بل قد تجوز الاجرة على العيني .

وينقسم الواجب الى :

كلي على الاطلاق كالمخير .

والى كلي يقال فيه كالموسع وبه كالسبب والالة .

وعليه كالكفاية .

وعنده كالحول في الزكاة .

ومنه كالمخرج منه .

وعنه كالمعول في القطرة .

ومثله كالمضمون بالمثل والصيد .

واليه كالليل في الصوم .

والمخير يتعلق بالقدر المشترك وهو مفهوم احدهما ، وهل يتعلق التخير بالنهي؟

الأقرب المنع . وقد يتعلق بالواجب والندب ، وبما يخاف سوء عاقبته ، وبين ما لا يخوف فيه ، ولا يقع بين المباح والحرام .

ومن الواجب فوري يجب فعله في أول أوقات الامكان ، وغير فوري وهو ما قابله ، ومجرد الأمر لا يقتضي الفورية على الأقوى .

[٣]

قطب

السنة والندب والتطوع والمستحب والتفل والفضل والاحسان الفاظ مترادفة،

الا أن السنة قد تطلق على الواجب في مواضع .

والوضع ينقسم الى : سبب ، وشرط ، ومانع .

فالسبب : هو الوصف الظاهر المنضبط الذي دل دليل على كونه معرقاً للحكم

شرعي ، بحيث يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم . وقد يتخلف الحكم

عنه لمانع أو فوات شرط . وأما وجود الحكم بدونه فمحال .

والشرط : ما يتوقف عليه التأثير ، بحيث يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من

وجوده الوجود .

والمانع : ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه الوجود ولا العدم لذاته .

ثم السبب اما معنوي : وهو الوصف المستلزم لحكمة باعثة على شرعية الحكم

كالزنا للحد ، والملك للانتفاع ، واليد والمباشرة والاتلاف للضمان . وطريقة

السببية اما العقل أو الشرع .

أو وقتي كأوقات العبادات من الصلاة والصوم والزكاة والحج .
والعلة لأبد فيها من المناسبة للحكم ، سواء كانت باعثة أو معرفة . والسبب
أعم ، لأنه قد لا يظهر فيه المناسبة .

فالأول : كالنجاسة في وجوب الغسل ، وكالزنا في الحد ، والقتل للفصاحص ،
والكبيرة في الفسق .

والثاني : كالدلوك للصلاة وسائر أوقات العبادات ، والحدث للوضوء والغسل
والعدة مع عدم الدخول ، والهرولة للسعي ورمي الجمرات ، وتقديم الأضعف على
الأقوى في ميراث الفرقى على الأقوى .

وقد يكون السبب فليماً كالصيد والالتقاط والوطء للمهر ، وقولياً كالعقود
والإيقاعات . وقد يتقارب السبب والمسبب زماناً كموجبات الحدود ، وقتل الكافر
في سلبه في الأصح مطلقاً أو مع الشرط . والملك للاصطياد والحيابة والأخذ
من المعدن والاحتطاب والاحتشاش والأحياء . وهل يتوقف على النية ؟ الأقوى نعم .
وقد يتقدم المسبب كغسل الجمعة يوم الخميس ، وضل الاحرام على الميقات ،
أما تقدمه عليه لناذرته قبله فليس منه ، لأن السبب هو النذر . وزكاة الفطرة على
هلال العيد على القول بجواز التقديم ، الا ان يكون السبب هو الشهر ، والزكاة
على الحول على قول ، وارث الدية مع أن وجوبها بعد الموت .

وأما صيغ العقود والإيقاعات فهل يقارن الحكم فيهما آخر جزء للفظ ، أو
يقع عقبيه ؟ احتمالان .

وقد يتحد السبب والمسبب كالتلف للحد ، والكبيرة لازالة العدالة .

وقد يتعدد السبب ويتحد المسبب كموجبات الوضوء المتعددة في ايجاب
واحد ان نوى المطلق اجمعاً ، أو نوى واحداً منها على الأصح .

وهل أسباب الغسل كذلك ؟ الأقرب نعم ، الا أن فيه رفع الجنابة اذا جامعها غيرها رافع لما عداها ، دون العكس على الأقوى .

أما اسباب الأغسال المندوبة اذا انضم اليها واجب ففي دخولها تحته احتمالان ، اقربهما عدم . وكذا لا تداخل بينها لو انفردت على الأصح .

وهل موجبات الافطار في يوم واحد كذلك ؟ الأقوى نعم .

أما مرات ووطء الشبهة بالنسبة الى وجوب مهر واحد فانها متداخلة قطعاً ان اتحدت الشبهة ، فان تعددت فالأقوى عدم التداخل . ووطء المكروهة على الأصل ومرات الزنا لا يجاب حد واحد ، وأسباب السرقة في قطع واحد اذا لم يظفر به على الأقوى . وأسباب القذف للواحد وأسباب المحاربة توجب الواحد قطعاً . وكذا الشرب وإن تغاير المشروب . وهل تداخل اسباب التعزير ؟ الأقوى نعم . وقد يتعدد السبب ويختلف الحكم ، فقد ينترج احدهما في الاخر ، كداخل المسجد اذا صلى فريضة أو راتبة فانها تجزئ عن التحية على قول .

أما الوضوء المستحب ففي اجزائه عن الواجب اشكال ، اقربه ذلك ان نوى رفع الحدث به مع امكانه . اما مالا يمكن فيه رفعه فلا يجزئ عنه قطعاً ، اما في صورة العكس فلا اشكال في اجزائه .

وأسباب الحج لا تداخل ، فلا تنادى حجة الاسلام بنية النذر على الأصح ، ولا العكس قطعاً . وفي اجزاء تكبيرة الاحرام عنه ، وعن تكبيرة الركوع للمأموم قول للشيخ^(١) .

أما مالا يمكن فيه الجمع ، كالواحد اذا قتل جماعة دفعة او على التعاقب ، فان فيه خلافاً للأصحاب .

وقد يصح اعمال السبين كم هو خال في الارث بهما ، وكابن عم هو زوج .

وقد تتباين الأسباب فيقدم الأضعف بالأقوى ، كأخ هو ابن عم في الارث بالاخوة خاصة . وقد يتساقط اذا تعارضت ، كالحكم بتساقط البيتين عند التعارض على القول به ، ولا كذلك الدعاوى .

وقد يتحد السبب دون مسببه ويتدرج بعضها في بعض ، كاللمس للتعزير المندرج تحت الزنا الموجب للجلد ، وكضمان سراية الطرف المندرج في ضمان النفس في باب الدية . وهل القصاص كذلك ؟ اقول .

وقد لا يتدرج كالحيض وانخويه في ايجاب الفسل والوضوء ، والقتل في ايجاب الفسق ، والكفارة والدية والقود وغصب الأموال وكذا اطلاقها عدواناً الموجب للضمان والفسق والتعزير ، والحدث الأصغر في تحريم الصلاة والطواف ومس المصحف على القول المشهور . والحدث الاكبر لذلك ، ولقراءة العزيمة ، واللبث في المساجد ، والجواز في المسجدين . والصوم والحيض والغاس لذلك ، ولتحريم الوطء والطلاق .

والفرق بين اجزاء السبب واجتماع الأسباب : أن الحكم ان ترتب على كل واحد منها فهي اسباب مجتمعة ، وان ترتب على الجميع فهي الأجزاء ، وتسمى الأسباب المركبة .

والسبب الفعلي قد يكون منصوباً ابتداء ، فلا يحتاج الى القرينة كما مر ، وقد يحتاج اليها ، اما حاله أو مقالية . فالأول كتقديم الطعام للضيف ، والثاني كاذن الصبي في فتح الباب لدخول الدار .

والفعل قد يكون قليلاً كالنيات لترتب أحكامها عليها .

[٤]

قطب

الوقت نفسه قد يكون سبباً ، كوقت الصلاة مع كونه ظرفاً للآزاء ، ولا تختص السببية بأوله ، بل كل جزء منه سبب وظرف ، أما تجدد الأيام لا يجاب الصيام فالسبب أول النهار ، وليس كل جزء منه سبب ، ولهذا لم يجب الصوم على من بلغ أو أسلم في أثناء النهار . ولا كذلك المريض والمسافر ، لتحقق السبب فيهما ، والمانع منع الحكم دونه فزواله ظهور أثر السبب .

والوقت قد يفضل عن المظروف كالصلاة ، وقد لا يفضل كالصوم ووقوف عرفة والمشرع . وقد يعرى عن السببية . ولا يصح عراؤه عن الظرفية كالسنة في قضاء رمضان فإنها ظرف لأسبب ، فإن السبب هو القوات ، وجميع العمر ظرف للواجبات الموسعة مع أن أسبابها مغايرة له .

وكذا أوقات العدد ، وهلال شوال سبب للزكاة ، والليلة ونصف يومها ظرف لأدائها . ومتى علق الحكم على سبب متوقع ، يختلف الحكم بسبب زمان التعليق وزمان الوقوع ، ففي اعتبار أيهما وجهان . ومن ثم اختلف في أن المعتبر بالوصية حالها أو حال الموت ، والأقوى الثاني .

ومتى شك في السبب بنى على الأصل ، فإن كان هو التحريم وشك في سبب الحل ، كما لو تردى الصيد فوجد ميتاً ، بنى على الحرمة . ومنه الجلد المطروح واللحم ، إلا مع قرينة صارقة فيهما . وإن كان هو الحل وشك في سبب الحرمة ، كالطائر المقصوص ، والظلي المقرط ، بنى على الأصل ، إلا مع قوة الإمارة كالمثال ، فإن الظاهر التحريم لقوة السبب .

ولو غلب الظن بتأثير السبب غلب الحرمة ، إلا أن يبعد فيصير وهماً كنوهم

حرمة ما في يد الغير . ولو تساوى الاحتمالان فالأقرب الحكم بالحل ، لكن الاجتناب أحوط ، إلا في المحصور فيمين .

ولو نذر الحلال في بلدة وعسم الحرام تحتم الاجتناب مع المكنة ، ومع عدمها يتناول ما تدعو الضرورة اليه لا أزيد .

وقد يصير الشك نفسه سبباً في الحكم ، كالشك بين التذكية والموت ، وبين الأنث والأجنبية ، فانه يكون سبباً في التحريم فيهما . وقد لا يكون سبباً ، كمن شك هل طلق امرأته أم لا . أما لو شك هل زكى ماله أم لا ، وهل صلى أم لا ، وجب الاتيان به .

وأما الشرط فلا يشتمل على مناسبة ويلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده الوجود . وقد يكون لغوياً كتعليق الظهار على الدخول ، وعرفياً كاسلم لصعود السطح ، وشرعياً كالطهارة للصلاة ، وعقلياً كالحياة للعلم .

وكل معلق على شرط فانه لا بد فيه من تقديم المعلق عليه ، كالظهار على الدخول ، فيتوقف وقوعه على وقوع الدخول . وإذا تعددت الشروط وعلق بعضها على بعض يلزم أن يكون اللاحق شرطاً في السابق فيقدم عليه . واللغوية اسباب ، فيلزم من وجودها الوجود ، دون العقلية والشرعية والعرفية ، لكنها ملازمة في العدم ، ويلزم الاولى التقدم ، وهل البواقي كذلك ؟ الظاهر المساواة ، إذ شأن الشرط ذلك .

ومن التكليف ما لا يقبل التعليق كالإيمان ، ومنه ما يقبله كالتعق . وقد يقبل الشرط دون التعليق كالبيع ، والصلح ، والاجارة ، والرهن ، وسائر العقود . وقد ينعكس كالصوم والصلاة وسائر العبادات ، إلا الاعتكاف فانه يقبلهما .

وأما المانع فهو مانع السبب : وهو كل وصف وجودي ظاهر منضبط يستلزم حكمة يقتضى نقيض حكم السبب مع بقائها ، أو مانع الحكم . وهو كل وصف

وجودي يخل وجوده بحكمة السبب .

وهو اما مانع في الابتداء والاستدامة كالرضاع ، أو مانع الابتداء خاصة كالعدة .

ومانع الحكم ليس كمانع السبب ، لأن مانع الحكم السببية حاصلة معه في نفس الأمر ، فمتى زال أثر السبب . وأما مانع السبب فإنه يرفع التأثير ، ويتفرع على ذلك فروع كثيرة .

[٥]

قطب

متعلق الحكم مقصدان : نفس المصلحة أو المفسدة في نفسه ، ووسيلة هي الطريق المنفذي الى أحدهما ، وحكمها حكمه في الأحكام الخمسة ، ويتفاوت في الفضيلة بحسب تفاوت المقاصد فيها .

ومنهما ما منع منه اجماعاً كحفر الآبار في الطرق ، وطرح المعاثير فيها ، والقاء السم في المياه ، وسبب المستحق اذا كان سبباً لما لا يستحق منه ، وبيع العنب للخمر ، والخشب للصنم ، وكل معين على محرم .

ومنهما ما لم يمنع منه اجماعاً كغرس العنب ، وعمل السلاح وان خشي منهما ما يؤدي الى المحرم .

ومنهما ما اختلف فيه كبيع العنب على عامل الخمر ، وبيع الخشب على صانع^(١) الصنم ، والبيع بشرط الاقراض أو تأجيل الحال ، وبيع الغلام ليخبر بالزائد ، وشراء المبيع نسيئة عند حلول الأجل بنقيصة .

(١) في « ض » : عامل .

ويضمن الصنّاع ما في أيديهم . ومنع القضاء بالعلم ، وكل ما هو وسيلة الى شيء متى عدم عدت الوسيلة .

وربما توسل بالمباح الى المحرم كالطعماوات ^(١) للظلمة . وقد تحرم بتحريم المتوسل اليه كالتقصير للعاصي بسفره ، أما المعاصي المقارنة لأسباب الرخص فلا تحرمها اجماعاً ، لأن العصيان مقارن لأسباب . وقد تفيد ملك العين كعقود المعاوضات ، وقد تخلو عن العوض كعقود الخطايا ، وقد تخلو عنهما كالمواريث ، والملك لمنفعة بعقد معاوضة كالاجارة وبغيرها كالعمرى ، وبغير عقد كالثمن المنفعة .

واسباب التسلط على ملك الغير : اما قهراً كالشفعة ، والمقاصة للمساطل ، والرجوع في العين للمفلس ، وبيع الحاكم على الغريم الممتنع ، والفسخ بالخيار على الأصح .

وقد لا يكون قهراً ، أو يكون لمصلحة المتصرف كالعارية ، ولمصلحة المالك كالوكالة والوصاية والوديعة ، أو للمصلحتين كالشركة والقراض .

واسباب الحجر توجب عكس ذلك ، لانتضاها منع تسلط المالك مع بقاء الملك .

وقد تكون الوسيلة لحفظ المقاصد الخمسة ، فالقصاص لحفظ النفس ، والجهاد لحفظ الدين ، وتحريم الزنا لحفظ النسب ، وتحريم الغصب لحفظ المال ، وتحريم المسكر لحفظ العقل ، وقد تقوى لجلب المصلحة كالتقضاء .

(١) هكذا ورد في النسخ الخطية الثلاث ، ولعل المراد الاطعمة .

[٦]

قطب

البناء على الأصل متعين ، فينبى عليه فى نفى التشريع حتى يقوم الدليل وهو البراءة الأصلية ، ويتنبى على عموم العام حتى يرد المخصص ، وعلى حكم المنصوص حتى يرد الناسخ ، بل كل حكم يثبت شرعاً بوجود سببه حتى يحصل الراجع .

وهل يتوقف على البحث عن المخصص والناسخ ؟ الأقوى ذلك . وكذا حكم الأجماع حتى يقوم ما يخرج عنه من الدلالة ، كالمتميم اذا شرع فى الصلاة ثم وجد الماء لا ينقضها ، للأجماع السابق على صحة الصلاة قبله ، فينبى عليه حتى يقوم دليل يخرج عنه ، وله نظائر .

وقد يتعارض الأصلان ، كأصالة بقاء العبد الغائب فى صحة عتقه عن الكفارة ووجوب فطرته مع الشك فيه ، وأصالة شغل الذمة فى الأول وفراغها فى الثانى حتى يتحقق المزيل فى الأول والمثبت فى الثانى ، ففي ترجيح أيهما احتمالان ، ونظائره كثيرة .

وقد يتعارض الأصل والظاهر ، كفسالة الحمام وثياب مدمن الخمر وطين الطريق ، وله فروع كثيرة . وفي ترجيح أيهما وجهان ، أقربهما مراعاة القوة والضعف فى أيهما ، الا أنه خص بالأجماع على ترجيح الأصل فى دعوى البيع أو الشراء أو الدين أو الغصب من البالغ غاية العدالة والورع اذا لم يكن مخصوصاً وان كان المدعى عليه معلوماً بالتغلب والظلم ، والترجيح الظاهر اجماعاً فى باب الشهادات مع العدالة بظاهر صدقها مع أصالة براءة ذمة المشهود عليه .

ويكتفى بالنية في تقييده المطلق ، وتخصيص العام ، وتعيين المعين ، وإرادة بعض معاني المشترك ، وإرادة المجاز الصارف عن الحقيقة .
 أما العقود والايقاعات فلا تكتفي النية فيها بدون الألفاظ .
 ونية الخاص من العام لا تخصصه على الأقوى ، فلو حلف لا كلمت انساناً ونوى زيدا عنه وغيره ، إلا أن العموم بالقصد الأول والخصوص بالقصد الثاني ، إلا أن ينوي اخراج من عداه .

[٧]

قطب

كون المشقة سبباً في اليسر جاءت له الرخص الشرعية كلها كالتقية ، وشرع التيمم عند الخوف .

وقد تعم الرخصة كالعقود في النافلة ، وإباحة الحرام عند المخمصة . وقد تخص كرخص السفر والمرض ، وقد تفتن بالفدية كإباحة محظورات الاحرام مع الفدية .

ويكون مع عدم البذل كفصر الصلاة ، ومع البذل كفصر الصوم واكل مال الغير مع خوف الهلاك .

وقد يجب تناول الحرام عند خوف العطش ، والخمر لاساغة اللقمة بشرطه . وقد يستحب كنظر المخطوبة .

وقد يباح كالقصر في مواضع التخيير ، والابراد في الظاهر على الأصح .
 والمشقة الموجبة لليسر هي التي تنفك العبادة عنها غالباً كما مر ، أما ما لا تنفك

عنها كالصوم في شدة الحر ، والوضوء والتسل في السبرات^(١) وان اشتد البرد مع انتفاء الضرر ، لا ابتناء التكليف على المشقة .

وكذا ما كان منه على وجه العقوبة كالحدود ، وليست مضبوطة بالعجز الكلي بل بالضيق والخرج . ولهذا ابيح الفطر في السفر ولاكثر مشقة فيه ولا عجز^(٢) . والتخفيف واقع في الصود - كالعبادات -^(٣) كبيع الجذاذ يابسة ، وبيع الرمان والبطيخ وما يؤدي اختباره الى فساده بدونه . وبيع الاعيان الغائبة بوصفها ، وبيع الصبرة برؤية ظاهرها .

ولم يقع التخفيف في بيع الملايح والمضامين ، وما يشتمل على الضرر ، وغير المقدور على تسليمه .

وشريعة خيار المجلس من بابه ، وكذا خيار الحيوان وخيار الشرط . وشريعة المزارعة والمساقاة والاجارة ، وفروعه كثيرة ، وتجويز الاجتهاد في الاحكام من بابه ، والاكتفاء بالظن للحاكم في تعديل الشهود .

وقد تقام الحاجة مقام الضرورة في التيسير ، كنظر الأجنبية للمعاملة ، والطبيب للمعالجة ، ونظر الختان للعودة ولمسها ، ونظرها لتحمل الشهادة في الزنا والولادة ، ونظر الثدي لشهادة الرضاع وامثاله .

[٨]

قطب

نفي الضرر سبب لشرعية الحكم ، كصلح الكفار عند العجز عن المقاومة ،

(١) السبرة بالفتح : القعدة الباردة . القاموس المحيط ٢ : ٤٤ « سير » .

(٢) لم ترد في « ض » و « ش » .

(٣) في « ض » و « ش » : ولاكثر مشقته فيه العبادات ولا عجز .

وشرعية الشفعة والتغليظ على الغاصب ، وقطع يد السارق في ربع دينار مع أن ثمنها خمسمائة .

وإذا تقابل كلمة واحدة وجب ارتكب اخفهما ، كالاكراه على غصب الأموال أو اتلاف نفسه ، وكالاكراه على قتل الغير والاقتله ، ففي الأول ترجيح الغصب ، وفي الثاني ترجيح قتله .

وقد يقع التخيير إذا تساوى ، كأخذ أحد مالي رجلين ، إلا في الأجنبي فيقدم الأجنبي . أما الفاء بعض ركبان السفينة عند هيجان البحر فلا تخيير فيه قطعاً ، أما المال والحيوان فيلحق اجماعاً .

وإذا تقابلت المصلحة والمفسدة ، فإن كانت أغلب رجحت كاستيفاء الحدود ، وإن غلبت المصلحة رجحت كالصلاة مع النجاسة ، وفي الدار المغصوبة . ومتى ترتب على العقد مفسدة ترتباً قريباً منع منه ، كبيع المصحف والمسلم من الكافر وله نظائر .

وحكم العادة عمل به كثيراً ، إذ عادة الشرع رد الناس فيما لم يرد فيه نص إلى عرفهم وعاداتهم ، كالمكيال والميزان والعدد .

ورجحت العادة على التمييز في قول قوي ، وفي كثرة الأفعال المبطله للصلاة وتباعد المأموم ، وعلو الإمام ، وكيفية القبض ، ومعنى الحرز ، وفتح الباب ، وقبول الهدية وإن كان المخبر صيباً أو فاسقاً .

والاستحمام ، وجواز الصلاة لشاهد الحال ، واستعمال الأنهار والآبار والعيون المملوكة في الشرب والاستعمال ، وإباحة المتساقط من الزرع والشمار بعد الاعراض ، وعطية الأعلى للأدنى في عدم وجود العوض ، دون العكس .

وظروف الهدايا ، ورد الرقاع في المراسلات ، ومهر المثل ، وإبقاء الثمرة على الشجرة إلى أن يؤخذها ، وسقي الدابة المستودعة في غير المنزل ، واستعمال

العارية ، واحراز الودائع ، واجرة المثل فيمن أمر غيره بعمل له اجرة ، وخياطة الرقيق والكرباس ، واكل الضيفان وأمثالها . والاعتبار بعادة خفاء نساء أهل القرى ، أما عطلة المدارس في أوقات العادة ففيه اشكال .

ولا فرق بين القولية منها والفعلية ، وأدلة شرع الأحكام غير أدلة وقوعها . وأدلة تصرف المحاكم محصورة في العلم والشهادة وانخبار المخبر عن نفسه ، واستمرار اليد في الملك المطلق ، واستقرار الاستطراق عاماً ، ويمين المنكر ، واليمين المردودة ، والنكول على قول ، ووصف اللفظ والاستفاضة .

وتتغير الأحكام بتغير العادات كالنقود ، والأوزان ، والنفقات ، والأوقات ، وتقدير العواري ، وتقدير المهر وتأخيرها على الأصح ، وتقدير شيء قبله . أما الشبر والذراع في الكر والمسافة فانه معتبر بما تقدم ان اختلف على الظاهر .

[٩]

قطب

اللفظ اما دال على الكل أو على الكل ، فاما في الثبوت أو النفي . فالكلي في الثبوت يكتفى بجزئي منه ، وفي النفي لابد من جميع الجزئيات . والكل في الثبوت يكتفى جزء منه ، وفي النفي لابد من الجميع .

والاقرار بصيغة الجمع يحمل على أقل مراتبه ، بخلاف الأمر بالمعرفة . ويحمل اللفظ على الحقيقة ، وهي لغوية وعرفية وشرعية ، وكذا المجاز ولا مجاز في الحروف والأسماء جاء فيهما كالماهيات الجعلية وهي حقائق شرعية .

واسم الفاعل معتبر في الطلاق ، فلا يجزىء غيره على الأصح . وهل يجزىء في البيع والصلح والاجارة والنكاح ؟ الظاهر لا ، وأما في الضمان والوديعة

والعارية والرهن فالظاهر نعم . واسم المقعول كذلك ، بل وفي العتق . واسم المصدر في الوديعة والعارية والرهن والوصية كاف .
والماضي من الأفعال نقل في العقود الى الانشاء ، وكذا في الايقاعات والاقالات ،
الا اللعان والشهادة فانهما بصيغة المستقبل .

وهل يجزىء في البيع والنكاح ؟ الأصح لا .

وكذا الطلاق والخلع ، أما اليمين فيجزىء فيها الماضي والمستقبل . وصيغة الأمر تجرى في الوديعة والعارية وسائر العقود الجائزة ، الا في النكاح على الأقوى .
وهل تجرى في المزارعة والمساقاة وبذل الخلع ؟ قيل : نعم .

ولا يستعمل الصريح في غير بابه بدون القرينة ، فيحمل على ما وضع له مع عدمها ، كالسلف في البيع . واختلف في ارادة الحوالة من الوكالة ، وبالعكس .
فالبيع بلفظه بلاشمن^(١) بمعنى الهبة ولفظ البيع يأباه ، ولفظ الهبة مع ذكر الثمن بمعنى البيع ولفظ الهبة يأباه . ويتفرع على المسألتين فروع .
أما السلم بلفظ الشراء ففيه تفصيل .

وأما عقد الاجارة بلفظ البيع أو العارية ففي صحته اشكال ، وكذا لو قال :
قارضتك والربح لسي ، أو الربح لك ، ففي كونه بضاعة أو قرضاً أو البطلان
احتمالات .

ولو علق البيع على ما هو واقع فالأقرب الانعقاد ، وكذا لو علق الطلاق على
وقوعه بها مع العلم بوقوعه ، ولا كذلك منكر الوكالة والنكاح مع كذبه فان التعليق
فيهما لا يضر قطعاً .

ولو باع العبد من نفسه ففي انعقاده كتابة ، أو بيعاً منجزاً ، أو البطلان احتمالات .
ولو رجع بلفظ النكاح أو التزويج فالأقرب الصحة .

(١) في ض : لا بشمن .

وهل يصح حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز معاً ؟ الأقرب المنع ،
فلا تدخل الحفدة في الوقف على الأولاد .

وحلف المرتفع عن مباشرة فعل عادة على فعله يحمل على الأمر على الأقوى ،
قلو باشره بنفسه ففي الحث اشكال . وهل تطلق الماهيات الجمالية على الفاسدة ؟
فيها خلاف . والظاهر لا ، الا في الحج والصوم .

وهل يعتقد الحلف على فعل القاسد شرعاً فيحمل على الصورة ؟ اشكال ،
والأقرب عدم . ولا كذلك الاقرار لزيد لو حملة على اليد أو العارية . والاضافة
باللام تقتضي الملك على الأقوى .

وقد تتعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح ، ففي اعتبار أيهما خلاف .
ويتفرع تعارض الآفة الأقرأ الأورع الاتقى في الامامة ، والأعلم والأورع مع
التساوي في العدالة في أخذ الفتوى والجماعة في آخر الوقت وفراى في أوله ،
والصف الأول وفوات الركعة ، وتعجيل الزكاة للأجنبي وتأخيرها للرحم أو الفاضل ،
والصوم والاشتغال بوظائف علمية أو عملية ، والاعتكاف وقضاء حوائج الاخوان ،
والمشي في الحج والضعف عن المباداة ، والجهاد وحق الأبوين ، والعبد العنيف
والحر الفاسق في الكفارة .

والنص في أسماء العدد لا يقبل المجاز ، كإرادة التسعة من العشرة . وإذا لم
يدخل المجاز لفظاً لا تؤثر نيته فيه فلا يصرف عن موضوعه ، فالمطلق ثلاثاً لو أراد
اثنين لا يقبل منه ، أما لو قال : لا أكلت وقال : اردت الخبز سمع .

والصفة قد ترد للتخصيص وللتوضيح ، ففي القدرة عن العبد يحتملها ، وعليه
يتفرع كونه يملك أم لا .

وتعارض الجملة بين الحال والاستقبال من بابها ، فقوله تعالى : « ولانأكلوا

مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق^(١) يحتملها . وعليه يتفرع تحريم متروك التسمية وحله ، وكذا قوله عليه السلام: « عارية مضمونة »^(٢) يحتملها وعليه يتفرع وجوب الضمان مع الشرط وبدونه .

وكذا قوله تعالى : « فرهان مقبوضة »^(٣) ومن ثم اختلف في اشتراط الرهن بالقبض وعدمه .

واذا قال: استوف ديني الذي على فلان ، كانت للتوضيح قطعاً ، فله الاستيفاء من الوارث ، ولو قال : لم يستوف من الوارث .

ولو قال : لا كلمت هذا الصبي فصار شيخاً ، أولاً أكلت لحم هذا الحمل فصار كبشاً ، أولاً ركبت دابة هذا العبد فعق وملك دابة ، فانه يحتملها . ويتفرع الحنث وعدمه .

ولو اجتمعت الاشارة والاضافة ، كهذا عبد زيد ، أو هذه جارية زوجة فلان^(٤) فالحكم ماتقدم .

ولو أوصى لحمل فلانة من زيد فنفاه باللعان ، أو ظهر أنه من غيره ، فان الاحتمال كما مر . وعليه تتفرع صحة الوصية وبطلانها .

(١) الانعام : ١٢١ .

(٢) روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله الى صفوان بن أمية فاستمار منه سبعين درعاً باطرافها ، قال : فقال : أغضباً يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله : بل عارية مضمونة » . انظر : الكافي ٥ : ٢٤٠ حديث ١٠ باب ضمان العارية والوديعة ، الفقيه ٣ : ١٩٣ حديث ٨٧٧ ، عوالي اللآلي ٣ : ٢٥٢ حديث ١٠ ، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ٦ : ٤٦٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٣ .

(٤) في « ض » و « ش » : جارية زوجة .

[١٠]

قطب

إذا اختلف السبب والحكم في المطلق والمقيد فلا حمل اجماعاً ، وإن اتحد وجب الحمل قطعاً ، وله امثلة ، وقد يجري في النفي والاثبات .

وإن اختلف السبب واتحد الحكم ، أو انعكس الفرض ففي الحمل خلاف . والحمل في الصورتين واجب على الأقوى .

والتأويل قد يجب لبيان المجمل ، ولحمل المشترك على بعض معانيه بقرينة وكما قل الاحتمال ضعف فيقوى بالقرينة ، وما لا يحتمله اللفظ ولا تقوم عليه قرينة يجب رده .

ويجىء في ألفاظ المكلفين كما جاء في الأدلة ، كطلفتك للرجعة ، وكمناداة من اسمها طالق . ومن بابه تخصيص العام وتقييد المطلق بالنسبة لباب الإيمان ، وله فروع كثيرة .

ومنى علق اللفظ بما يستحيل تعلقه به وجب صرفه عن الظاهر ، وهو المقنضي لضرورة صدق المتكلم ورفع خطأه ، مثل : اعتق عبدك عني ، ومنه يعلم انه قد ثبت ضمناً مسالاً يثبت أصلاً ، كثبوت النسب بشهادة النساء بالولادة ، ودخول الواقف بالوقف على الفقراء إذا صار منهم ، وبيع الثمرة مع الأصل قبل بدو الصلاح ، وبيع المريض محاباة ، وعق العبد المغصوب عن الغير ، والاستحجار في بيع الأرض ، وارث الخيار في المال .

ودلالة الإشارة تثبت احكاماً كأقل الحمل ، أما لو قال : « ادخلوها بسلام آمنين »^(١)

ففي الجواز اشكال .

ولو تعارضت الإشارة والواقع ففي ترجيح ايهما خلاف ، والأصح ترجيح الإشارة ، كما لو قال : زوجتك هذه العجمية وكانت عربية ، أو اصل خلف هذا زيدفان عمراً ، وعلى هذه المرأة وكانت رجلاً . وكذا ان اشترت هذه الشاة جعلتها اضعية ، وقد ثبت حكم على خلاف الدليل ، لأن تعارضه أقوى كعوض المصبرات ، وقبول المهادنة ، ومنع السيد المكاتب عن التصرف في ماله الا بالاستيفاء ، وكون الجمالة عيناً لا يتقدر على تسليمها حال الجمل .

وكل أصل ثبت تلحقه فروعه ، الا أن يتخلف لمانع ، وقد يكون بعد تعيين العلة ، وقبل تعيينها فيقع الخلاف فيه .

واذا علق الحكم على جنس فهل يتعدى الحكم منه ؟ الأقوى المنع ، سواء عقلت العلة أم لا ، فلا يتعدى الرمي عن الأحجار . وأما تعدية الاستنجاء عنها فمفهوم من الاستثناء في النص . وضبط الاستنجاء بالثلاث ، والقصر بالمسافة ، والعقل بالبلوغ ، والاسلام بالشهادتين ، والوطء بغيبوبة الحشفة من باب ضبط الخفي بالظاهر .

أما تعليق المظاهر بمشيئة الزوجة ، فقالت : شئت وهي كارهة فالظاهر أنه لا يقع بخلاف مالمو وقع بيماً أو نكاحاً أو غيرهما من العقود ، وقصده خلاف مدلول اللفظ ، فان الظاهر الوقوع ظاهراً وباطناً .

واذا تردد الوصف بين الحسي والمعنوي كان الحسي أولى ، فلا تجزئء المكسورة في الهدي وان لم يؤثر في حد الهزال بعد الذبح ، ولهذا لم يصح انهمزام مائة ضعيف من المسلمين عن مائة بطل من المشركين .

ومتى تركبت العلة توقف على اجتماع اجزاها ، كالقتل عمداً ظلماً من غير الأب في وجوب القود . فأما الحكم المشروط بأمور فانه ينعدم بانعدام أي واحد.

والحكم بنقيض المقصود ثابت معارضة لقصدته ، كمنع القاتل من الارث ، واثبات الشفعة للشريك ، وإيجاب القضاء على شارب المسكر والمرتد ، وتوريث المطلقة في المرض المصاحب للموت ، وتحريم المرأة أبداً بالتزويج في العدة عالماً .

أما هدم المستأجر الدار فالأصح عدم الفسخ به ، ولا كذا لو قتلت نفسها في سقوط المهر ، بخلاف الأمة لو قتلها السيد .

وكل رخصة ثبتت على خلاف الدليل لحاجة فانها تنقذ بقدرها ، وقد نصير أصلاً . فالأول كالمسح على الخف ، وغسل الرجلين للثنية أو الضرورة ، فانها تزول بزوال السبب . ومثال الثاني الإجارة ، بتعلقها بالمعدوم لكنها صارت أصلاً . وماتم به البلوى اذا قام دليل على ثبوته من دون ورود شرع فيه هل يكون عدم الورد قادحاً في الدليل ؟ خلاف ، وله صور كثيرة .

والحاجة العامة كالضرورة الخاصة ، كجواز قتل الثرس من النساء والصبيان بل والمسلمين ، والنظر الى الاجنبية . وهل يصح العدول من أصل مستعمل الى مهجور ؟ الأصح المنع ، ككثير السهو اذا فعل ما يتعلق به سهوه فهل تبطل صلاته ؟ احتمالات .

وكذا لو مسح ما وجب غسله بالثنية أو الضرورة ففي الصحة احتمالات ، اما لو غسل ماوجب مسحه لسبب اوجه ، ثم زال السبب قبل الصلاة ففي اجزائه قولان ، وهنا عدم الاجزاء اقوى .

ولو تردد الفرع بين اصلين فهو محل الاشكال ، كحجر السفية . ويتفرع صحة بيعه الاذن ، ورمي الأدمي في البحر فيأكله الحوت ، وفتح القفص عن الطائر ، فهل يوجب الضمان ؟ فيهما اشكال . ولو فتح جراب الشعير فأكلته الدابة فالاشكال كما تقدم ، والضمان هنا اقوى .

والعبد متردد بين الادمية والمالية فحل قيده هل يوجب الضمان ؟ خلاف ، اقربه العدم ان كان عاقلاً ، والضمان مع جنونه . واللعان متردد بين الايمان والشهادات ، والقذف بين كونه حق الله وحق الادمي ، وجنين الأمة بين كونه عضواً منها أو مستقلاً . ولو قيل بالاستناد في ذلك كله الى النص كان اقوى .

وكل متردد بين اصلين فانه يختلف الحكم فيه باختلاف دليلهما ، كالأقالة بين كونها فسخاً أو بيعاً ، والأقوى الأول . والابراء بين الأسقاط والتملك ، ويتفرع على المسألتين فروع كثيرة .

وكذا الحوالة بين كونها استيفاء ، أو ابراء ذمة ، أو احتياطاً عما كان في ذمة المحيل لما في ذمة المحال عليه .

وقول القائل : اعتق عبدك ضني ولم يذكر العوض ، متردد بين القرض والهبة . ولو دفع بزرأ وقال : ازرعه في ارضي لك ، أو اعطى مالا وقال : اشتره في دكاني لنفسك ، تردد ذلك بين القرض والهبة في المسألتين ، وتحققت العارية في الأرض والدكان .

ولو دفع الى فقير دراهم وقال : اشتره قميصاً لك ، تردد بين الهبة والقرض . ولا يصح له شراء غير القميص قطعاً ، بل ولا صرفه في غير ذلك ، بخلاف ما لو دفع الى الشاهد دابة ليركبها ليؤدي له الشهادة في موضع الحاجة فانه قرض قطعاً ، ولو قيل انه عارية كان اقوى .

والعين المستعارة للرهن مترددة بين العارية والضمان ، ويتفرع عليهما فروع . وضمان الصداق على الزوج قبل الدخول متردد بين كونه ضمان عقد او ضمان يد ، وله قروع .

والظهار متردد بين الطلاق واليمين ، وفروعه كثيرة . والنفقة الواجبة للمطلقة بائناً مع الحمل مترددة بين كونها للحامل او الحمل ،

ولها فروع .

وقتل المحارب اذا قتل متردد بين القصاص والحد ، وله فروع .

واليمين المردودة على المدعى مترددة بين كونها كالأقرار او كالبنية .

[١١]

قطب

وقع في كثير من الأحكام العمل بالأصلين المتنافيين ، وبه ورد نص ، كاشتباه موت الصيد بالجرح والماء القليل ، فيحكم بموت الصيد وطهارة الماء ، وفيه اشكال . وكلاعتراف بالولد مع نفي الوطء لأمه في عدم احصائه ، ومدعي انقضاء عسدة مطلقة وانكارها في وجوب النفقة ، وجواز تزويجه بالاخت والخامسة على اشكال .

وفي العمل بالأصلين في اقرار لقبط دار الاسلام بالرقية قولان .

واذا انتفى المقتضي ووجد المانع ففي اعمال ايهما تردد ، وبعض الأول بالأصل ، وبعضه بأنه على خلافه ، وينفرع بطلان عقود المميز في انه لانتفاء المقتضي او لوجود المانع ، وتظهر فائدته في اذن الولي .

وشرع الاحتياط لجلب منفعة او دفع مفسدة ، فالشاك في شيء من افعال الصلاة في محله يفعلها قطعاً ، وفي فعلها وهو في الوقت كذلك وبطلت الثنائية والثلاثية ، وبالشك لأجله . وكذا شك الأولين . والبناء على الأكثر في الرباعية فصار له ، لكن جبره الاحتياط اللاحق ، ولأجله وجبت الخمس على صاحب الفائسة .

وصوم آخر شعبان في وجه ، ودفن جميع القتلى والصلاة عليهم عند الاشتباه ،

وترك المشتبه بالحرام في المحصور في النكاح وغيره ، وكله لجلب المصلحة ، وبه نص .

أما إعادة الصلاة بالشك فيها بعد الفراغ ، والصوم لشك الغسل أو النية ، والزكاة لشك استحقاق المعطى ، والحج في الشك في بعض أركانه ، بل جميع العبادات بعد التفقه التام فغير واجب ، لعدم النص . وقد يفعله بعض المتورعين . أما واجدي المني في المشترك فلا وجوب عليهما قطعاً ، وهل يستحب لهما إيجاد الغسل ؟ احتمالان .

ولو شك في الحدث مع يقين الطهارة ، أو في اشتغال ذمته مع نية الوجوب بالطهارة ، أو أن الخارج مني ، ففي حصول الاحتياط بالفعل قولان ، لا بل لا بد من إيجاد السبب يقيناً . ونعم فيجب الفعل حتى عدوه إلى وجوب طلاق الزوجة عند شكه . ومنه وجوب ستر جميع بدن الخشي ، والاختفات ، وتحريم الحرير والذهب ، والجمع بين المذاهب ما أمكن تفصيلاً من الخلاف وأخذاً باليقين .

[١٢]

قطب

قصر الحكم على مدلول اللفظ من قضايا الأصل فلا يعدى عنه ، ونخرجوا عن هذا الأصل في باب العفو ، فانه في الاشخاص لافي الاشخاص على الأصح . ولأجله يبرأ الصوم إلى أول النهار بالنية اللاحقة ، وثواب الوضوء إلى المضغضة والاستنشاق ، وإن قرنت النية بالوجه على قول قوي .

والتسمية في أثناء الأكل لونسيتها في أوله ، واستحباب التسمية في أثناء الوضوء لو تركها في أوله سهواً أو عمداً على الأقوى . وتحريم الكل في الظهار المعلق

بالظاهر فيسرى البعض الى الكل ، دون العكس على وجه . فلو قال : أنت كأمي
ففي التحريم تردد . وأما الإيلاء فهل يختص بالقبل أو يسري الى الكل ؟ اشكال .
والحكم اذا تبع ما يشبه الأصل فممنوط بتمام مسماه ، فالخروج من العدة
بالوضع مشروط بتمام خروج الولد ، وكذا ارثه ، وصحة الوصية له مع الحياة ،
أما ديته فالظاهر تعلقها بالوجود .

والولد التام انما يلحق بناكح الأم بعد ستة اشهر من حين الوطء ، ولا كذلك
الناقص فانه يلحق بمضي زمان يمكن . والقائدة في ديته ومؤنة تجهيزه ، والاكتفاء
بدخل الحرم في اجزاء الحج من المحرم مشروط بدخول جميعه على الظاهر .
وطريان الرافع للشيء هل هو مبطل أو مبين لنهايته ؟ قولان مأخوذان من أن
الفسخ بيان أو رفع . وله فروع ، كالرد بالعيب والغبن ، والفسخ بالخيار ، ورد
المسلم المعين بعيب .

وأصله ان الزائل العائد كمن لم يزل ، او كمن لم يعد ؟ فعلى الأول يستمر
الحكم الأول ، وعلى الثاني يرتفع بزواله فلا يرجع بعوده . فالمستحاضة اذا انقطع
دمها بعد الطهارة ولم تعلم انه للبرء أعادت ، فلو لم تفعل فدام الانقطاع ففي القضاء
قولان ، ولو عاد ففي الاعادة احتمالان مبنيان .

ولو فسق الفقير المتعجل للزكاة أو ارتد ثم عاد الى الاسلام او العداله ، ففي
الاجزاء الوجهان . ولو امهرها عصيراً فزال ملكه بالخمرية ثم عاد ، ففي رجوع
الزوج في عينه اشكال ، اقربه الرجوع . وكذا لو ارتد المدير ثم عاد الى الاسلام ،
ففي عود تديره الاشكال .

ولو فسق القاضي او جن او اغمي عليه ، وزالت الموانع ، ففي عود ولايته
اشكال . وكذا لو جرحه مسلماً ثم ارتد وعاد بعد السراية ، وكلها فروع الأصل السابق .
وجريان الأحكام قبل العلم بالرافع مستشكل من حيث جواز الفسخ ، ومن عدم

العلم الراجع للحكم ، ويرجح باستحالة التكليف . فلو رجع الموكل ، أو عزل القاضي ، أو رجع السيد أو صاحبة الليلة الواجبة لها ، أو صلت الأمة المكشوفة الرأس بعد عتقها ، ورجع المعير أو الاذن في الأكل ، ففي مضي الكل قبل العلم اشكال ، اقربه المضي .

[١٣]

قطب

الانشاء : قول يوجب مدلوله في نفس الامر ، ويوجد المراد به . ويفرق بينه وبين الخبر بأنه سبب لمدلوله ، دونه ، ويتبعه مدلوله والخبر عكسه ولا يقبل التصديق والتكذيب ، بخلافه ، وهو منقول عن الوضع دون الخبر ، الا في الأمر والنهي فانهما بالوضع الأصلي .

والقسم ، والأمر والنهي ، والترجي والتمني ، والعرض والنداء صيغ أصلية فيه لغة وشرعاً ، أما صيغ العقود فانها انشاء شرعاً على الأصح . والاقرار اذا صلح للانشاء هل يكون انشاء ؟ قيل نعم ، وبه رواية . والظاهر انه ليس كذلك .

ويفيد الحل والحرمه تبعاً لأرادة المنشئ ، وعليه يتفرع وقوف العقود والايقاعات على النية والرضى الباطنين ، ووسيلتهما ليس الانشاء ظاهراً ، بخلاف الاخبار فانه ليس بصريح . وقيل اذا حصل الرضى بالخبر صح جملة انشاء ، وهو محمل للرواية .

ودخول الشرط على السبب هل يغير حكمه أو سببته ؟ قولان ، وظاهر الشيخ الثاني . وعليه يتفرع البيع بخيار في انه هل يملك بالعقد ، اوبه وانقضاء الخيار ؟ وله فروع كثيرة .

وفي المانع ما يمنع ابتداءً واستدامة كالمعصية في السفر ، والرودة في النكاح خصوصاً اذا كان عن فطرة . وفي الزنا ووطء الشبهة قولان ، اظهرهما العدم . اما الملك فمانع فيهما قطعاً ، وكذا العنة .

ومنه ما يمنع ابتداء خاصة كالأحرام ، والإسلام ، والتمكن من استعمال الماء على الأصح ، ورهن الدين ، وعيوب الرجل غير العنة . والارتداد مانع من ابتداء الأحرام ، وهل يمنع استدامته ؟ قولان مبنيان على أن المؤمن هل يكفر أم لا . وعدد الجمعة شرط الابتداء كالاستدامة .

ومنه ما يمنع استدامة لاخير كالرهن على الغاصب ، فان استدامته تمنع ضمان الغاصب دون ابتدائه على رأي .

والمشرف على الزوال هل له حكم الزائل او حكم الباقي ؟ احتمالان ، فلو اعتق عبده ففي دخول المكاتب اشكال . واقامة الحد عليه للسيد او للمحاكم ؟ اشكال . وهل يبطأ المشتري الجارية لو تنازع والبائع في قدر الثمن قبل التحالف على القول به ؟ اشكال . وكذا غرم الغاصب ببل الحنطة واتخاذها هريسة ، وجعل النمر والدقيق عصيدة ، وبيع الجاني والمرتد ، ورهن ما يفسد قبل الأجل ، والحجر بظهور امارة الفلسي .

ولأجل وجوب ما لا يتم الواجب الا به وجب غسل المشتبه بالنجس في الواحد والمتعدد المحصور ، وصلاة خمس او ثلاث على الخلاف في الواحدة المشتبه ، وما يتوقف عليه الانتفاع في ركوب الدابة على مؤجرها كالقنب^(١) ، والحزام ، والرهن^(٢) ، واعانة الراكب ، والسعي في مهماته المعتادة . وأجرة كيل المبيع ووزنه على البائع ، وفي الثمن على المشتري ، وفروعه كثيرة .

(١) القنب : رحل صغير على قدر السنام . الصحاح ١ : ١٩٨ « قنب » .

(٢) الرهن : الحبل ، والجمع أرسان . الصحاح ٥ : ٢١٢٣ « رهن » .

ورفع الخطأ والنسيان في الخبر^(١) هل يقتضي رفع الائم او الحكم ، او الجميع ؟ احتمالات . وحديث ذم اليهود دال على الثالث . وقد رفع في ناسي الجمعة ، والمتكلم في الصلاة، وفاعل المفطر في المتعين كذلك . والاكره على اخذ مال الغير . والائم خاصة فيمن نسي الحاضرة ، او ظن الجهة فأخطأ ، او صلى بغير طهارة نسباً ، او صلى في النجس او المصنوب كذلك على رأي . وقد يتعلق بالمأهيات كأكل النجس، وجهل المحرم ، ورفع الحكم والائم . وأما التصرف في الودعة خطأ فالمرتفع الائم لاخير ، والقتل خطأ كذلك . أما وجوب القيمة على النائم والصبي والمجنون في الائلاف فمن خطاب الوضع . والوطء بالشبهة ، ويمين الناسي منه ، وهل يحث الجاهل ؟ نظر . أما لو تعلق الظهار بما فعله جاهلاً قوي الاشكال في وقوعه ، ولا يرفعان ضمان الصيد للحرم اجماعاً ، ولا تترك شروط الصلاة . وفي جهل مخرج الزكاة باستحقاق القابض مع الاجتهاد قولان ، أقربهما اعذاره . أما من صلى خلف من جهل كفره أو حدثه أو فسقه فالظاهر فيه الصحة ، وفي الجمعة والعيد الواجب اشكال . والاكره المذكور في الحديث موجب لسقوط الأحكام ، الا في الاسلام والرضاع والقتل والحدث بالنسبة الى الصلاة والطواف ، وفي غيره من المنافيات اشكال . والمولى والمظاهر في الطلاق أوفي العنة، ويبيع الحاكم فيما وجب من الحقوق ، واختيار الزوجات في من اسلم على اكثر من اربع وتولي الحد . وهل يتحقق الاكره

(١) روى حريز عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رفع عن أمي تسعة : الخطأ ، والنسيان ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يعلمون ، وما لا يطيقون ، وما اضطروا اليه ، والحسد ، والطيرة ، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقة » .
المصالح : ٤١٧ حديث ٩ باب التسعة .

على الوطء في طرف الرجل ؟ اشكال اقريه ذلك .
ولا تتعلق الأحكام بالنائم والغافل ، فقضاء الصلاة عليهما وعلى الناسي بأمر جديد .
وهل يجب سجود العزيمة على السامع ؟ اشكال .
وأسباب الغفلة كلها مسقطه ، الا في الاتلاف المتعلق بحق الغير ، والصيد
الاحرامى والحرمي في نفي الاثم دون الضمان .

[١٤]

قطب

اذا تعلق الأمر بالأعيان ذوات الأجزاء وجب استيعابها ، وفي النفي عنها يكفي
البعض ، فناذر الصدقة بمائة لا يبرأ بالبعض منها . أما لو حلف أنه لا يأكل معيناً ،
أو علق ظهاره بأكله فلا يتحقق الحنث ، والظهار بالبعض . ولو حلف على أكل
متعدد برأ بواحد ، وفي تركه لا يبرأ الا بالكل .
والنهي يقتضي الفساد في العبادة وان تعلق بوصف خارج فتفسد الطهارة
بالمغصوب ، والصلاة في الدار المغصوبة واللباس المغصوب ، وفروعه كثيرة .
وفي غيرها كذلك ان تعلق بنفس الماهية ، أو بجزئها ، أو بلازمها .
ولو تعلق بوصف خارج ففي الفساد قولان ، الأقرب العدم ، فتفسد الملاقيح ،
وبيع الفرر ، وبيع الربا في الزائد والمساوى على الأقوى . وأما البيع وقت النداء
ففي فساده قولان .
ولو ذبح الاضحية او الهدي بآلة منصوبة ففي الفساد اشكال ، وإباحة نظر
المخطوبة يشبه الأمر الوارد بعد الحظر ، والابراد في شدة الحر ، ورجوع المأموم
اذا سبقه امامه ، وهل ذلك للإباحة أو الاستحباب ؟ احتمالان ، الا الثالث فان الظاهر
فيه الوجوب .

وأما الأمر بقتل الأسودين في الصلاة فهو أمر بعد حظر ، فهل هو للإباحة أو الاستحباب ؟ وجهان .

والفاظ العموم جميع وما يتصرف منها كأجمع ، وجمعاً ، وجميعاً ، ومعشر ، ومعاشر ، وكافة ، وعامة ، وقاطبة ، وكل ، وما استفهامية وشرطية ، والموصولة على خلاف ، وإي في الاستفهام والشرط سواء اتصلت بها ما أم لا .

ومنى ، وحيث ، وإنى ، وكيف ، وما ، ومهما ، وإيان ، وإنى ، وإذا على خلاف في اسميتها . وكم الاستفهامية على قول .

وما هو بحكم الجمع كالناس ، والقوم ، والرهط . والأسماء الموصولات إذا عرفت بلام الجنس ، وجمع الإشارة ، والنفي الواقع في سياق الشرط ، والاستفهام على سبيل الانكسار . والجمع المضاف ، والمعطى بلام الجنس لا المفرد على الأقوى . والنكرة في سياق النفي ، والمؤكد بالدوام والاستمرار كالسرمد ، ودهر الدهور ، وإذا في الزمان .

وريبه ، ومضر ، والأوس ، والخزرج ، وبنى تميم ، وغسان في عموم القبيلة . وكون العام لا يستلزم الخاص عام في الأمر والنهي ، والخبر على قول . فالوكالة في البيع لا تعين الثمن بالمثل ، إلا من جهة العرف ، لا من جهة اللفظ على قول . وقيل : أنه من باب الكل ، ووجوده مستلزم لوجود الجزء .

وترك الاستفصال في حكاية الحال يقتضي العموم ، إلا أن يعلم الإطلاق على خصوص الواقعة ، أو تكون الواقعة دالة على الدخول في الوجود ويسأل عنها كواقعة الثمر والرطب ، أما لو وقعت في الوجود واطلق السؤال عنها ففي العموم هنا احتمالات .

وأما حكاية الصحابي لقضايا الأعيان فلا عموم فيها ، وتخبر من أسلم على أكثر

من اربعة من بابه . وكذا قوله عليه السلام « ان دم الحيض اسود »^(١) . واما قصة ما عز^(٢) وتغابر المجالس فيها فيحتمل الأمرين ، وتقريره للماشي الى الصف مع نهيه عن العود يحتملها^(٣) ، وكذا صلاته على النجاشي^(٤) .

(١) الكافي ٣ : ٩١ باب معرفة دم الحيض والاستحاضة .

(٢) ماعز بن مالك الاسلمي ، له صحبة مع النبي صلى الله عليه وآله . وهو الذي أتى النبي صلى الله عليه وآله وأقر بالزنا فردّه ، ثم عاد فأقر فردّه ، فلما كان في الرابعة سأل عنه قومه : « هل تنكرون من عقله شيئا ؟ » قالوا : لا ، فأمر به فرجم .

وقد تاب ماعز من عمله هذا فقال النبي صلى الله عليه وآله : « لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم » . وروى أن النبي صلى الله عليه وآله لما رجم ماعز قال : « لقد رأيته يتحصص في أنهار الجنة » .

أنظر : أسد الغابة ٤ : ٢٧٠ ، الاصابة ٣ : ٣٣٧ .

(٣) ورد في الحديث الشريف أن أبا بكره جاء والنبي صلى الله عليه وآله راكم فركع دون الصف ثم مشى الى الصف ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « أيكم ركع دون الصف ومشى الى الصف ؟ » فقال أبو بكره : أنا ، فقال : « زادك الله حرصاً ولا تعد » .

أنظر : صحيح البخاري ١ : ١٩٩ ، سنن أبي داود ١ : ١٨٢ حديث ٦٨٤ ، سنن النسائي ٢ : ١١٨ ، سنن البيهقي ٢ : ٩٠ ، ٣٠ : ١٠٦ .

(٤) روى الشيخ الصدوق في الخصال : ٣٥٩ حديث ٤٧ باب السبعة ، بسنده عن يوسف ابن محمد بن زياد ، عن أبيه ، عن الحسن بن علي العسكري عن آبائه عليهم السلام : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما أتاه جبرئيل عليه السلام بنعى النجاشي بكى بكاء الحزين عليه وقال : ان أخطأك اصحمة - وهو اسم النجاشي - مات ، ثم خرج الى الجبانة وصلى عليه وكبر سبعاً ، فخفض الله له كل مرتفع حتى رأى جنازته وهو بالحشة .

وروى الشيخ الطوسي في التهذيب ٣ : ٢٠٢ حديث ٤٧٣ بسنده عن محمد بن مسلم أوزارة قال : « الصلاة على الميت بعدما يدفن انما هو الدعاء » قال : قلت : فالتنجاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : « لا انما دعا له » .

[١٥]

قطب

حمل المطلق على المقيد أعمال للدليلين، وليس منه « في كل أربعين شاة »^(١) مع قوله « في الغنم السائمة زكاة »^(٢). ولا « ولا تعتقوا رقية » « لا تعتقوا رقية كافرة »، وإنما هو في الكلبي لا العام والخاص، إلا أن يقيدا بما يوجب التضاد فيساقطا، ويبقى المطلق بحاله كحديثي ولوغ الكلب^(٣).

والفعل المتردد بين الجبلي والشرعي هل يحمل على الأول أو الثاني؟ قولان الأقرب الثاني. وتنفرد جلسة الاستراحة، ودخوله في بيته، ونزوله بالمحصب^(٤) وتعريسه، وذهابه بطريق وعوده بآخر في العيد.

وكل ما يشاركه الامام فيه فعلى الامام كقضاء الديون، واقرار أهل الجزية. وما فعله بقصد القرية ولم يعلم الوجه فيه، هل يحمل على الوجوب في حقنا أو الندب؟ خلاف، كالقيام في الخطبة، والحمد فيها والثناء، والمبيت بالمشعر، والموالة في الوضوء والتيمم والطواف والسمي والخطبة وصلاة العيد، والوجوب في الكل أظهر.

(١) التهذيب ٤ : ٢٥ حديث ٥٨.

(٢) التهذيب ١ : ٢٢٤ حديث ٦٤٣.

(٣) التهذيب ١ : ٢٢٥ و ٢٢٦ حديث ٦٤٤ و ٦٤٥.

(٤) المحصب : بالضم ثم الفتح وصاد مهملة مشددة : موضع فيما بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب. وهو بطحاء مكة وهو خيف بنى كنانة، وحده من الحجون ذاهبا الى منى. وقبل حده ما بين شعب عمرو الى شعب بنى كنانة، وهذا من الحصباء التي في أرضه. معجم البلدان ٥ : ٦٢.

وإذا تعارض القولان والفعلان حكم بالنسخ إذا علم المتأخر .
وتوصف أفعاله تارة بالنبليغ وهو الفتوى، وتارة بالقضاء كفصل الخصومات
وأخرى بالامامة كالجهاد والتصرف في بيت المال .
ويتفرع على ذلك فروع كقوله - صلى الله عليه وآله - « من أحبب ارضاً مينة
فهى له »^(١) فإنه يحتمل التبليغ والامامة ، فحينئذ فقي وجوب إذن الامام فيه وعدمه
احتمالان .

وقوله - صلى الله عليه وآله - : « خذي لك ولولدك »^(٢) يحتمل الافتاء
والقضاء ، ويتفرع جواز مقاصة المماطل وعدمه .

وقوله - صلى الله عليه وآله - : « من قتل قتيلا فله سلبه »^(٣) يحتمل الفتوى
وتصرف الامامة ، ويتفرع استحقاق كل قاتل له وعدمه .

وحجية الاجماع عندنا بدخول المعصوم فيه لا بدونه ، فالمعتبر قوله ، والفائدة
في قول الطائفة مع عدم تميزه . ولا يقدح فيه خلاف المعروف بنسبه وان تعدد ،
ويقدح المجهول وان اتحد .

والاجماع السكوتي لا حجة فيه كحضور المالك وسكوته مع الفضولي ،
ووطء المشتري في مدة الخيار مع سكوت البائع . ولا كذا خلق رأس المحرم
مع سكوته في وجوب الكفارة ، وسكوت المحمول عن المجلس في سقوط خياره
أما من قال لبائع : يا ابني ، وسكت فقي اعتباره قولان ، والشيخ ألحقه به .

واشترط العدالة في الحكم في محل الضرورة ، وكذا القاضي وأمينه ، وأمين

(١) الفقيه ٣ : ١٥١ حديث ٦٦٥ ، التهذيب ٧ : ١٥١ حديث ٦٧٠ .

(٢) أنظر : صحيح البخارى ٣ : ٢٨٩ ، ٤ : ٢٤١ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٧٦٩ حديث

٢٢٩٣ ، احياء علوم الدين ٣ : ١٥٢ .

(٣) صحيح مسلم ٣ : كتاب الجهاد باب استحقاق القاتل سلب القاتل حديث ٤١ .

الحاكم ، والوصي ، وناظر الأوقاف ، والساعي ، والشاهد ، والراوي ، والمفتي .
واعتبارها في هذه هل هو في نفس الامر أو الظاهر ؟ الأقوى الأول ، وفي الطلاق
الظاهر الثاني .

وأما عدالة الأب والجد في ولاية الصغير ، والمؤذن ، وامام الجماعة ففي
محل الحاجة ففي اعتبارها قولان . والعدالة في ولي النكاح من المكملات فليست
شروطاً على الأصح ، وكذا ولاية تجهيز الميت .
وأما في الاقرار فمستثنى عنها ، الا في المرض على قوله . وكذا الوكالة
والايداع من المالك ، أما من غيره فالظاهر أنها تشترط .

[١٦]

قطب

الخبر المحتف بالقرائن يصح الاعتماد عليه لأجل القرينة المنضمة اليه ،
وهل يفيد علماً أو ظناً غالباً ؟ الظاهر الثاني ، كقبوله الهدية من المخبر المميز ، أو
الفاسق أو العبد ، وفتح الباب لأذن الدخول ، وأحكام اللوث ، وأكل الطعام
بتقديم المالك أو من يأمره وإن كان صغيراً أو عبداً أو فاسقاً .

والتصرف في الهدايا بدون لفظ ، والشهادة بالاعتبار عند مشاهدة صبره على
الجوع والعري في الخلوة .

ونص الأصحاب على أن عمد الصبي في الدماء خطأ ، وجوزوا ذبيحته
واصطياده . أما وقوع محظورات الاحرام منه فهل عمد في غير الصيد أو خطأ ؟
قولان . وأما في الصلاة والصوم فعمده في مبطلاتهما كالبالغ اجماعاً . وهل ينشر
وطؤه بعقد أو شبهة حرمة المصاهرة ؟ اشكال .

ولا يعتبر عمد المجنون الا في الزنا على رواية .

والماهية الكلية يتعلق الحكم فيها بأي جزء ، الا أن يدل دليل على جزئي فيتبع ، كالحول في اخراج الزكاة ، والبيع بنقد البلد حالا . والاذن في شيء اذن في جميع لوازمه ، ومنه صح التوكيل للتوكيل اذا كان ما وكل فيه لا تضبطه اليد الواحدة .

ونصب القاضي قاضياً اذا اتسعت ولايته ، والوكالة في أداء الدين وكالة في اثباته ، وأمثالها كثيرة .

وقد ينفي النهي الى الفساد في غير العبادة كبيع الميتة والخمر ، ونكاح المحرمات ، وبيع الملامسة والمنازمة والحصاة والربا .

ولو ذبح الناصب الشاة ففي وقوع الزكاة عليها قولان ، أصحهما الوقوع ، بخلاف ذبح الذمي . والذبح بالنافر ، والسن ، وبغير الحديد مع المكنة منه فانه لا تؤثر التذكية قطعاً .

وحرم على الانسان اذى نفسه ، وما يؤدي الى هلاكها أو ضررها كالجرح ، والتحرير مستند الى عدم العلم بالاباحة لا العلم بعدم الاباحة ، وعليه يتفرع جواز ختان الخنثى ، والاشكال فيه قائم . أما حلق اللحية فالوجه المنع .

ولو ترك السر الواجب باعتبار الانوثة ففي بطلان صلاته وجه قوي . وهل يحرم عليه النظر الى الرجال والنساء ؟ الأقرب ذلك ، أما في الشهادة فهو كالمرأة أخذاً باليقين .

ومتعلق اللام اما الحقيقة ، أو الجنس ، أو العهد . والأصل فيها الاستغراق مع الجنس ، والاحتمال على الحقيقة ، وان كان هناك معهود يمكن عود التعريف اليه حمل الكلام عليه .

والموالة في جميع العقود والايقاعات معتبرة ، والاتصال ييسر الايجاب

والقبول الا لضرورة كالتنفس والسعال ، وما جرت العادة به ، الا أن يطيل الزمان ، والاستثناء في اليمين لا بد فيه من الفورية على الأصح .
 وطول السكوت في الأذن يطله ، والكلام اذا كثر . وكذا القراءة والتشهد ، واحرام المأمومين قبل الركوع معتبر في انعقاد الجمعة عمداً وسهواً . ولا يجب وقوعه قبل الفاتحة على الأصح . وتعريف الضالة معتبرة فيه وفي سنته .
 والحكم اللازم للجماعة أو المطلق على عدد يوزع عليهما ، فأهل الشفعة والقسمة هل تتبع الرؤوس أو الانصباء ؟ الأقوى الثاني .
 وسراية العتق الثاني في جماعة هل تتبع الرؤوس أو الحصص ؟ قولان ، أقربهما الثاني .
 ومستأجر الدابة اذا زاد على القدر ففي كيفية ضمانه مع تلفها وجهان ، وكذا الجلابد لو زاد عمداً أو خطأ فاتفق الموت ، أو ضرب الجماعة واحداً متفاوتاً أو جرحوه فمات ، والظاهر التساوي هنا .

[١٧]

قطب

كل حكم شرعي قصد منه الاخرة لجلب نفع أو دفع ضرر عبادة ، وتوصف بما عدا الاباحة كالصلاة والصوم ، المنقسمين الى الواجب والندب والمكروه والحرام ، ولا يكون فيهما مباح . وكل كفارة عبادة ، ولا عكس ، وقد جاء في الآثار اطلاق الكفارة على العبادة وهو مجاز .

والنية معتبرة فيها اجماعاً ، وشرطها القرية ، وهي الاخلاص بها لله ، فيبطلها الرياء قطعاً ، بمعنى عدم استحقاق الثواب بها . وهل يجزئ بمعنى سقوط التعبد؟

قبل نعم ، والأقرب العدم . وشوبها بالتقية ليس منه ، الامع فرض الأحداث على وجه .

أما قصد الثواب ، والخلاص من العقاب ففي فساد العبادة به قولان ، وكذا قصد الشكر واستجلاب المزيد والحياء من الله ، والافساد هنا أقوى . ولو قصد التعظيم ، والمحبة ، أو الانقياد للامر ، أو الاجابة ، أو الموافقة لارادته فالظاهر الاجزاء . وكذا قبل في المهابة ، ولي فيه اشكال .

وفعلها لكونه تعالى اهلاً انتهى مراتب الاخلاص ، فلوضم ما هو لازم فوجهان ، فلوضم نية الحماية في الصوم ، وملازمة الغريم في السعي والطواف توجه الاشكال . ولوضم ما ليس بلازم ولا مناف ، كضم دخول السوق ، أو الأكل في نيته الطهارة ففي الصحة اشكال ، أقربه العدم .

ولا بد فيها من تميز مشخصات الفعل التي لا يشاركه فيها غيره من الوجوب والندب ، فلو ضمهما في واحد كالجمعة والجنابة في غسل بطل على الأقوى .

ولو جمع بينهما بالنسبة الى جنازتين في صلاة واحدة ففي الصحة قولان ، ولو اقتصر على الواجب فيهما ففي اجزائه عن المندوب قولان ، اقربهما العدم . ونية واجبات الصلاة مدخل لمندوباتها تبعاً ، فلا يحتاج الى افراد نية لها اجمالاً . ونية ندية الجماعة داخلة في الصلاة . وهل تستحب نية الامامة للامام ؟ قولان ، اقربهما ذلك ، الالجمعة والعيد الواجب فتحتم نية الامامة فيهما ، لتوقف انعقادها عليهما .

أما المأموم فيجب عليه نية المأمومية في الكل ، ولو اجتمع للواجب سببان - كما لو نذر واجباً على القول بانعقاده كما هو الأقرب - ففي وجوب التعرض للخصوصيات قولان ، اقربهما اجزاء نية الوجوب .

وكذا المتحمل كالمستأجر والمتحمل عن الأب ، فلا يجب فيه ذكر النيابة على

قول . ولو قلنا بانتقال الوجوب اليه كان ذلك قوياً ، أما على القول ببقائه على المنوب فلا بد من تعيينه . وهل يجب التعرض لنية الزمان المعين في النذر ؟ احتمالان ، أقربهما عدم .

ولو نذر سورة معينة ففي التعرض لتعيينها وجهان ، أقربهما عدم . والأصل أن الواجب لا يجزىء عن الذنب ، وبالعكس ، إلا في الاحتياط إذا ظهر الغناء عنه .

ومن صام قضاء لظن الشغل فظهر الفراغ ، والمتصدق بالتمر لو ظهر ما يوجب ، وصائم يوم الشك ينعكس الحكم فيها على أشكال في الأول . والمتحري في صوم رمضان فظهر المطابقة مجز قطعاً ، ولا كذلك المجدد لو ظهر الحدث على الأقوى .

والمتوضىء احتياطاً لشك الحدث فظهر مبقه في الاجتزاء به أشكال ، وأولى بالمنع . وهل تجزىء جلسة الاستراحة عن جلسة الفصل ؟ احتمالان ، أقربهما نعم . وكذا لو كان الجلوس للشاهد ، وأولى بالصحة .

ومغفل اللمة في الأولى لو غسلها في الثانية بنية الذنب ففي الاجزاء احتمالان ، ولو نوى فريضة وظنها نافلة فأتى بأفعالها ، ثم دخل في أخرى فذكر ، نقض الأولى قبل اجزاء ما أتى به عن الأولى مع الموافقة ، وبه رواية عن صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف . وهل تجب نية العدول الى الأولى ؟ احتمالان .

[١٨]

قطب

الجزم في النية وجميع مشخصاتها واجب ، فيبطلها التردد اجماعاً ، إلا في

المشتبهة في العدد ، أو في الأداء والقضاء ، وفي الزكاة بين الوجوب على تقدير بقاء المال والندب مع عدمه ، وفي جواز ترديد نية آخر شعبان بين الوجوب والندب قولان .

وكذا في شك العبد فيردد بين الصوم وعدمه ، وأولى بالمنع .
أما لو شك فيهما احرم به من انواع الحج في المنسوب عين ماشاء ، وهل العمرة كذلك ؟ الأقوى لا .

والصلاة المتعددة في الثياب المشتبهة ، والطهارة بالمطلق والمضاف معاً عنده ليس من هذا الباب ، بل هو من باب ما لا يتم الواجب الا به ، وهل المنسوب والمباح كذلك ؟ الأقوى لا .

ولو نسي عين الكفارة ردد بين ما لا يحتمل منها ، ونية الوجوب عند قيام الاحتمال في اجرائها قولان ، كما لو شهد العدل او جماعة الفساق بالرؤية فصام بنية الوجوب .

والحائض لو توهمت الانقطاع فاغتسلت ، والمسافر لو ظن القدوم قبل الزوال فعزم الصوم ، وناذر صوم يوم قدوم زيد فظنه فنوى ، وظان دخول الوقت فنوى وجوب الطهارة ، او ضيق الوقت فتييم فصادف في الجميع ففي الاجزاء اشكال . ولو ظن الضيق الا عن العصر فصلى ثم تبين السعة ففي الصحة احتمالان ، اقربهما ذلك ان وقعت في المشترك ، ولو دخل المختص وهو في الاثناء فاشكال . نعم لو وقعت في وقت لم يبق بعده الا مقدار اربع فالوجه البطلان ، فيعيد العصر ويقضي الظاهر ، ولو قلنا بالاشتراك اندفعت هذه الاحتمالات .

ولو ترك الطلب فتييم ، او شك في جهة القبلة او في الوقت فصلى فصادف ففي الصحة احتمالان ، والوجه عدم الصحة ، الا ان يتعذر العلم في الأخيرين .

ولو صلى الخنثى فظهرت الرجولية ففي وجوب الاعادة اشكال .

وصوم صاحب المرتبة قبل العلم بالعجز، واحرام من ظن دخول شوال، والصلاة على الميت مع شك اهليته، والاحرام بالحج قبل تحلل العمرة، وبالمفردة قبل تحلل الحج فيصاف، وفي الصحة في الكل اشكال .

وكل عبادة يمكن وقوعها على وجهين فالتية معتبرة فيها قطعاً، الا للنظر المعروف لوجوب المعرفة واردة الطاعة . اما مالا يختلف فيه الوجه فلا احتياج له اليها ، كرد الوديعة وقضاء الدين، وكل ما كان الغرض الأهم منه الوجود كالشهادة، والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشكر المنعم، وحفظ الأمانة، والوديعة . واما ما الغرض منه التكميل ورفع الدرجة والرضى والاقبال وما يلزمها من المنافع فلا بد في ايجاده من النية الموجبة للتقرب به، وغايتها التميز وحصول المنافع . وهل تجب لترك المحرمات وتستحب لترك المكروهات ؟ المشهور العدم ، الا أن حصول الثواب بهما مشروط بها على الأقوى . فمن قال بالوجوب أو الاستحباب فيهما فهو بهذا المعنى ، لا بمعنى توقف الامتثال عليها .

وكذا ازالة النجاسة .

وهل النية جزء أو شرط ؟ تحتلها ، وقال ثالث : انها شرط في الصوم وركن في غيره ، وهو جيد اذا قدمت عليه . أما لو قارنته تحقق الاشكال . والأصح جواز المقارنة فيه كغيره . وقيل : ان توقفت الصحة عليها فركن ، والا فشرط ، كالتية في الكف عن المعاصي، وفي فعل المباحات أو تركها اذا كانت وسيلة الى فعل واجب أو ترك محرم، ويتفرع على ذلك فروع نادرة .

واستحضار النية فعلا في اجزاء العبادة هو الذي يقتضيه الأصل ، الا أنه لما تعذر أو تسر أكتفي بالاستحضار الحكمي ، فقل : هو تجديد العزم عند الذكر، وقيل : هو عدم الاتيان بالمنافي . ومبناه أن الباقي هل يحتاج الى المؤثر أم لا ؟ وهو راجع الى أن علة الحاجة هي الامكان أو الحدوث ، وهو بحث كلامي .

فنية القطع لا تؤثر في الاحرام اجماعاً ، وفي تأثيرها في الصوم اشكال ، وفي الصلاة كذلك ، والبطلان قوي . وهل الوضوء والغسل كالصلاة ؟ الأقوى نعم بالنسبة الى الباقي ، فلا يبطل الماضي بالنسبة الى الغسل قطعاً . وأما الوضوء فكذلك ، الا أن يفقد شرط الموالاة .

ولو تردد في قطع غاية النية فالاشكال اقوى ، والبطلان أقرب . وكذا نية فعل المنافي على اقرب الوجهين ، وفي الصوم بقوى الاشكال هنا . والعدول في بابه من صلاة الى اخرى ، أو من صوم القريضة الى النافلة ، وبالعكس ليس من بابه وكذا العدول من نسك الى آخر ، ومن التمتع الى قسيمة ، وبالعكس .

ويجب احداث نية العدول هنا ، ولا يجوز التلفظ بها في أثناء الصلاة ، اما في غيرها فلا منع . وهل التلفظ بها في أول الصلاة كذلك ؟ خلاف ، والأصح انقسامه بانقسام الأحكام .

[١٩]

قطب

يصح إيقاع نية عبادة في اثناء اخرى ، فيجمع بينهما في الفعل اذا لم يتناف احداهما الأخرى ، كنية الزكاة في الصلاة واعطائها المستحق ، وكذا نية الصوم فيها ، ونية الوقوف برفة والمشي في صلاتي الظهر والصبح . وهل الجمع واجب هنا ؟ الأحوط نعم .

ولو تنافيا كنية الطواف في الصلاة فالأقوى انه كنية القطع ، أما نية الإقامة في الأثناء فموجبة لاحداث نية الانتماء قطعاً ولا فساد ، ولو انعكس الفرض ففي الرجوع الى القصر اقوال ، اصحها الرجوع اليه ، الا أن يتجاوز محل القصر

فيجب الاتمام .

ويجوز اقتران العبادتين بنية واحدة اذا لم يتنافيا، سواء انفكت احدهما عن الأخرى كالصلاة والزكاة ، أو لم تنفك كالاعتكاف والصوم ، أو كانت تابعة كالنظافة في غسل الجمعة ، بل هي المتصورة منه ومن باقي اخوته .

وتحسين القراءة والركوع والسجود للاقتداء به ، وزيادة الامام في الطلأينة ليلحقه المأموم على قول مشهور ، ورفع الامام صوته بالقراءة والاذكار لاسماع المأموم ، والخطيب لاسماع الحاضرين ، والتالي للقرآن ، وتحسين الصوت به لاستجلاب المستمعين ، والصلاة مع المنفرد اماماً أو مأموماً ، لأنها صدقة .

والنفل لا يجب بالشروع فيه ، الا الحج والعمرة اجماعاً ، وفي الاعتكاف اقوال ، ويكره قطعه خصوصاً في الصلاة والصوم بعد الزوال . وهل يصح الابهام في نية الزكاة باعتبار خصوصيات الأموال ، كخراج شاة وعليه الابل والغنم ولم يعين ؟ اشكال . وكذا في العتق عن الكفارئين ، وأولى بالمنع .

ولو أبهم النسك فالأقوى البطلان مع وجوب أحدهما ، ومع عدمه تتعين العمرة ان لم يصلح الزمان للحج ، وان صلح فاشكال .

والأصل في النية وجوب مقارنتها لأول المباداة ، الا في الصوم فجائز تقديمها عليه ، بل وتأخرها عنه في النسيان وعدم العلم ، فينوي في أثناء النهار وتؤثر في اليوم أجمع في الصحة وحصول الثواب وان وقعت بعد الزوال ان قلنا بجوازه في المندوب . أما امساك الكافر والصبي والمسافر والمجنون والمريض بسزوال اعدائهم فنيته يستحق بها ثوابه وان لم يسم صوماً .

والمحافظة على النية في صغير الأفعال وكبيرها من المهمات الدينية .

وتجمع الغايات في الواحد اذا تعددت ، لتحصيل منافعتها كقراءة القرآن ، والسعي الى مجلس العلم ، وعيادة المريض ، وزيارة الاخوان ، وحضور الجنائز ،

وزيارة المقابر، وقضاء حاجة المؤمن، وحوائج عياله والاتفاق عليهم، والدخول، والضيافة، وصلة الرحم .

بل وعند المباحات كالاكل والشرب، والنكاح، واللبس، والتطيب . والماعقل حقيق بصرف أفعاله كلها الى الطاعة يجعلها وسيلة اليها ، وهو انما يحصل بالنية . وضابطه ارادة الطاعة وجوباً أو ندباً متقرباً ، وقيل : لو قال في أول النهار وأول الليل : اللهم ما عملت في يومي هذا من خير فهو لا يتغاه وجهك ، وما تركت من شر فتركه لنهيك ، اجزأ عن النية عند كل جزئ .

والأعمال المنصلة تكتفي بسانية في أولها ، كالتعقيب واستحضار الوجوه ، وجميعها موجب لتضاعف الحسنات كالجلوس في المسجد .

وفروض الكفايات في وجوب النية فيها كالعينية، خصوصاً اذا تعينت، وترك الحرام كذلك ، أما المستحب وترك المكروه فينوي الندب . وقد يجتمع الوجوب والندب والحرمة والاباحة في الواحد على البدل كضربة التيمم ، والاكل والجماع والتطيب واللبس ، فلا يصرف الفعل الى أحدها الا بالنية . والخسران المبين جعل المباح حراماً ، بل صرف الزمان في المباح .

وليس النية هي اللفظ ، بل هي جمع الهمة واعداد النفس وتوجيهها وميلها الى تحصيل المرغوب فيه عاجلاً أو آجلاً، تلفظ أم لا، بل اللفظ بدون الهمة لغو .

[٢٠]

قطب

التحرز من الرياء واجب، لأنه معصية في نفسه ويصير الأعمال معاصي، وهو جلي وخفي . والثاني انما يعرفه أهل المكاشفة والمعاملة الحققة مع الله . وقد يلحق

النية بعد كونها في الابتداء مخصصة، فليلاحظ العابد ذلك فيتحرز عنه. أما هو اجس النفس وخواطرها فلا حرج فيها بعد اخلاص النية ابتداءً ، لوقوع العفو عنه في الحديث .

وهل تجب النية في ما يتميز لنفسه من الأعمال كالإيمان ، والتعظيم والاجلال لله ، والخوف ، والرجاء ، والتوكل ، والحياء ، والمحبة ، والمهابة ، والأذكار والثناء على الله ، والاذان والاقامة ، وتلاوة القرآن ؟ قال بعضهم : لا ، وهو ضعيف .

وهل تجب النية في الاعتداد ؟ الأقرب لا ، الا في عدة الوفاة فان الأقرب فيها وجوبها . وتعتبر من المباشر ، فلا تنفع من غيره الا في المجنون والصبي الغير المميز اذا حج بهما الولي نوى عنهما اجماعاً .

أما فعل الغير فقد يؤثر في نية غيره كأخذ الزكاة قهراً من الممتنع ، وهل تجب النية من الاخذ ؟ الاحوط نعم . ولو أخبر أنه نوى قبل رجعت على نية القابض على الأصح .

وفي الحلف النية نية المدعي مع ابطال المحالف ، فهي معتبرة في فعله ، فلا تنفعه التورية في دفع وبالها على قول الأصحاب .

والأصل أن الواجب افضل من المنسوب ، الا في الإبراء ، والانظار في المعسر ، والمنفرد المعيد صلاته ، والصلاة في الأمكنة المشرفة ، وبزيادة الخشوع وكثرة المنذوبات ، ومراعاة السكينة والوقار في المضي الى الجمعة وان فات به بعضها .

وأما زيادة الثواب بالكثرة والقلة فتابع للمشقة والمداومة ، الا في تكبيرة الافتتاح^(١) وتكبيرات الصلاة ، وذبح الهدي والاضحية ، وللضيف ، والصلاة في

(١) في ش ١ : الاحرام .

أكثر المسجدين جماعة ، وسجود التلاوة ، وسجود الصلاة ، وركعتي النافلة ، والفريضة ، فإن التساوي في الصورة دون الفضل . وقد يكون الأقل أكثر ثواباً كتسييح الزهراء ، وغيره من التسييح وإن أكثر .

وهل قبول العبادة وجزاؤها متلازمين أولاً فتوجد الأجزاء بدون القبول دون العكس ؟ قولان ، أصحهما التلازم .

وكل ما يتوقف عليه الخروج عن المهددة من الزائد على مسمى الواجب مما لا يتم إلا به واجب ، وهل ينوي به الوجوب ؟ أشكال . والصلاة المتعددة في الثياب المشبهة هل الجزم فيها حاصل ؟ قال قوم : لا ، وأوجبوا الصلاة عارياً . وفيه أشكال من حيث تحقق الوجوب الجازم في كل واحدة حال إيقاعها .

والتعبد بما لا يهتدى إلى علته واقع كالابتداء بظاهر الذراع في الفسل ، وكوضع الجريدة على قول ، ورمي الجمرات ، والنهي عن بيع الطعام قبل قبضه وعدم الاكتفاء بكونه في المكيال على الأصح ، وإذن الواجب في قبض ما في يد الموهوب ، ومضي زمان على قول ، والإسراف في الوضوء على شاطئ النهر والبحر .

وأما وجوب الطلب مع علم فقد الماء ففي وجوبه قولان ، أقربهما السقوط ، وأمرار موسى على رأس من لا شعر له وجوباً أو استحباباً على الخلاف ، ووجوب عدة الوفاة على غير المدخول بها والصغيرة والأيسة ، وعدم أجزاء القيمة في الكفارة ، أما في زكاة الأنعام ففي أجزاء القيمة قولان أقربهما الأجزاء ، وجواز التخلص من الربا مع حصول الزيادة وأمثالها .

وكل عبادة لها وقت محدود وقعت فيه فهي أداء ، وإن وقعت في خارجه فقتضاء .

وهل الواجبات الفورية كالحسبة ، والحج ، ورد المنصوب ، وانتقاد الهالك

والامانات الشرعية ، والوديعة ، والدين الحال مع الطلب والقدرة من ذوات الأوقات المحدودة ؟ قولان ، والأقرب العدم ، فلا تجب فيه الأداء فيها اجماعاً ، أما تعيين قضاء رمضان في ظرف السنة الى الثاني وإن كان محدوداً إلا أنه لا يسمى أداء اجماعاً .

والقضاء يقال على الاتيان بالفعل ، وما فعل في غير المحدود ، واستدراك ما تعين وقته ، أو بالشروع كالاعتكاف ، أو بالفورية كالحج الفاسد ، ولكل ما وقع مخالفاً لبعض أوضاعه المعتبرة فيه ، وما كان بصورة الحقيقي ، وأما اجتماع الأداء والاثم فلم يقع ، وماورد مما ظاهره ذلك فمحمول على التخليط . وهل الإخلال بالفعل في وقته يستعقب القضاء ؟ قولان ، الأقرب انه بامر جديد .

وماورد النص بقضائه قد لا يستعقبه ، كمن استمر مرضه الى رمضان آخر ، والشيخ والشبهة وذو العطاش ، وفي وجوب الفدية قولان . ونادر الصلاة اول الوقت ، ونادر صوم الدهر ، ونادر الحج كل عام . وهل يجب عليه الاستئجار ؟ قولان .

ولو دخل الحرم بغير احرام ناسياً او متعمداً ففي وجوب تداركه اشكال ، والأقرب التدارك وليس بقضاء . ونادر الصدقة بفاضل قوته كل يوم لو تلف ما فضل كانت الصدقة المستتبلة عن يومها لا عن الفائت ، وهل يجب تداركه مع القدرة ؟ اشكال .

ولو نذر عتق ما يملكه ، وملك ولم يعتق ومات ، ففي وجوب الاعتاق اشكال .

[٢١]

قطب

اكفاء الشارع بالاستجمار في ازالة نجاسة المخرج من باب الرخصة تحقيقاً

لعموم البلوى ، ولا يذفيه من النقاء عن عينه دون اثره . وهل يطهر المحل به ؟ قولان ، وهل يعتبر العدد ؟ قولان ، الأحوط اعتباره . ولو نقص مع النقاء ففي صحة الصلاة بدون الاكمال اشكال .

وهل يراد بالتعدد نفس الحجر او المسح ؟ اشكال . وعليه بتفرع اجزاء ذوالجهات الثلاث ، وظاهر الرواية ^(١) دال عليه .

وليس ازالة النجاسة بالماء الكثير من باب الرخصة عند الأصحاب ، واما في الماء القليل فالظاهر انه كذلك ايضاً .

وكل شيء حرام استعماله في الصلاة والأغذية لاستفادته فهو نجس ، وتحريمه في الصلاة مستلزم لتحريمه في الطواف والمساجد ، وألحق به المشاهد . وفي الأغذية مستلزم للاشربة للمساواة . وما صبح مباشرة ^(٢) في الصلاة والأغذية اختياراً فهو طاهر ، فترجع النجاسة الى التحريم ، والطهارة الى الاباحة .

وهل عين النجاسة والطهارة حكماً او هما متعلق الحكم ؟ احتمالان . وقيل : ان النجاسة معنى في الجسم يوجب اجتنابه وتناول عينه ، فالجسم من حيث جسميته لا يكون نجساً . واحترزنا بالعين عن المغصوب الواجب اجتنابه ، لتعلق حق الغير به لا من حيث عينه .

وكل جسم على الطهارة ، حيواناً كان او غيره ، الا العشرة المشهورة . وكل الميتات على النجاسة العينية ، وهل ميت الادمي كذلك ؟ الأقوى نعم الا ما لا نفس له سائلة ، وما ذكي . وهل تقع الذكاة على الحشرات والمسوخ ؟ قولان .

وهي مانعة من الصلاة ، الا ما استثنى كما لا تتم الصلاة فيه بشروطه ، ومادون

(١) التهذيب ١ : ٤٩ حديث ١٤٤ ، الاستبصار ١ : ٥٥ حديث ١٦٠ .

(٢) في ش ١ : ملايته .

الدرهم البغلي من الدم . وهل غيره كذلك ؟ الأقرب لا ، وفي قدره قولان .
وثوب المربة للصبي مع عدم البذل ، وهل المربي والصبيبة كذلك ؟ قولان .
ومالا يمكن التحرز منه كالجروح والقروح الغير الراقية ، وهل يجب الإبدال
هنا مع المكنة ؟ اشكال . ولا يجب التأخير الى الضيق على الأقرب ، وهل يجوز
له ايقاع الصلاة في المسجد ؟ قولان اقربهما الجواز مع عدم التلوين .
وما تعذر ازالته منها عن البدن والثوب المضطرا اليه اجماعاً ، وهل مالا يضطر
اليه منه كذلك ؟ اقول . وهل جهلها عذر ؟ قيل : نعم مطلقاً ، وقيل : ما لم يخرج
الوقت . وفي النسيان اشكال .

وهل محل الاستجمار من باب الغفر ؟ اشكال .

واما الحدث فيطلق على المانع من الدخول في الصلاة المرتفع بالطهارة
وعلى نفس السبب الموجب للطهارة . وهل المراد في نية رفعه الأول او الثاني ؟
قولان ، وحكم الحدث هل هو متعلق بالمكلف او بأعضائه ؟ خلاف ، والأصح الأول .
ووضوء المجنب للنوم هل يرفع الحدث بالنسبة اليه ؟ اشكال ، وهل ينتقض
بتعقيب الريح أو البول له ؟ احتمالان ، الظاهر العدم .

وقولهم : كل دم يمكن أن يكون حياً فهو حيض ، ليس المراد به : الامكان
الخاص الذي هو رفع ضروري الوجود والعدم ، بل المراد به : الامكان الوقوعي
المشتمل على الصفات التي تتعلق عليها أحكامه ، سواء تجانس أو اختلف .
ويترب عليه البلوغ ، والغسل ، والعدة ، والاستبراء ، وقبول قولها فيه ، وسقوط
فرض الصلاة ، والصلاة وتحريمهما وتحريم الاعتكاف ، وعدم ارتفاع الحدث .
وفي جواز الاستنابة لها في الطواف قولان ، الأقرب المنع . وتحريم
المساجد الاجتيازاً ، أو الجواز في المسجدين ، وقراءة العزائم ، ومس كتابة
القرآن . وفي تحريم سجود التلاوة قولان ، اقربهما العدم . وكراهة مس المصحف

ولمس هامشه ، وحمله ، وكتابة القرآن وقراءته ، وتحريم الطلاق والوطء قبلا . وهل يحرم منها ما بين السرة والركبة؟ قولان ، فان قلنا به دخل الدبر في تحريم الوطء ، والأفلا .

ويجب عليها الاستبراء عند ظن الانقطاع ، وقضاء الصوم خاصة .

ويستحب لها الذكر بقدر الصلاة بعد الوضوء .

وصلاة المستحاضة مع الحدث مما استثني لمسيس الحاجة ، وكذا صلاة دائم الحدث . وهل يحكم باستعمال الماء قبل انفصاله عن العضو المستعمل ؟ قيل نعم ، وفيه بعد .

وطهارة الملاقي للنجس مع عدم التعدي ، والمبينة من غير ذي النفس ، والمني منه . وهل ماء الاستنجاء من الطاهر أو المغو؟ قولان ، اقربهما الثاني . وهل مالا يدركه الطرف من الدم في الاناء كذلك؟ قال الشيخ : نعم ^(١) ، وفيه اشكال .

واما الغفو عن سؤر الحيوان الظاهر اذا لاقى فمه نجاسة وزالت عينها عنه مع الغيبة او بدونها ، والغفو عن الركن الذي فعله المأموم قبل الامام ، وعن متابعتة له في بعض الأحيان ، وتغيير ^(٢) كيفية صلاة الخوف ، ولبس الحرير لدفع القمل والمحاربة ، وشرط العتق في بيع العبد ، فكلها من الرخص لمحل الحاجة . اما اشتراط الوقف في البيع ففيه نظر .

وقد اشتملت الصلاة على حق الله كالاذكار ، والكف عن المنافيات ، والنية . وحق الرسول والال كالصلاة عليهم ، والشهادة للرسول بالرسالة . وحق المكلفين كدعائه لنفسه ولهم في القنوت وفي غيره بما شاء ، والسلام عليهم . ولهذا كانت

(١) المبسوط ١ : ٣٦ .

(٢) في ش : تعيين .

افضل الأعمال البدنية .

وكل مكلف بها متى دخل وقتها صار مخاطباً بفعلها ، فلا يصح تأخيرها عن وقتها ، الا ان يكره على تركها حتى بالايماء ، او نسي او اشتغل عنها بدفع عدو عن نفس او بضع ، او بانقاذ هالك ، ولم يتمكن من الجمع . اما الاشتغال بالسمي الى عرفة والمشر ففى كونه كذلك اشكال .

ولو فقد المطهر سقط الأداء على الأقوى ، وهل يسقط القضاء ؟ قولان ، اقربهما عدم .

وهل يجب الذكر في الوقت ؟ قيل : نعم ، وفي سقوط القضاء حينئذ اشكال . اما صاحب التوبة في البئر او الثوب ، ومن لا يتمكن من القيام للحبس ، وراكب السفينة مع عدم المكنة من الخروج ، والعدم للماء ففى وجوب التأخير عليهم الى الضيق قولان ، اصحهما عدم .

وهل يستحب التأخير لطالب الجماعة ، وللمسافر الى وقت نزول القافلة ، والظهر الى الابراد ، والمشتغل بقدر السباحة ، والعصر الى المثلين ، والعشاء الى ذهاب الشفق ، وناقلة الليل الى السحر ، والمفيض الى المشر ، والمستحاضة الى وقت الثانية ، والمشغول بالقضاء الى آخر الوقت ، والصائم المتوقع افطاره او عند منازعة النفس ، وللمتمكن من المنذوبات ، ولاستيفاء الأفعال لجائز الترخيص ؟ خلاف .

[٢٢]

قطب

قد عرفت انقسام الخطاب الى تكليف ووضع ، هو نصب الأسباب ، وهو

غير مشروط بشرائط التكليف ، ولهذا حكم بضمنان الصبي والمجنون ما اتلفاه ، واختلف في الطهارة والستر والاستقبال هل هي من خطاب الوضع او هي شرط في صحة الصلاة .

ويتفرع على ذلك وجوب النسل على الصبي لو وقع منه الابلاج ، وفروعه كثيرة .

ووجوب انحصار المبتدأ في خبره يتفرع عليه وجوب انحصار دخول الصلاة في التكبير ، وانحصار المحلل منها في التسليم ، لأن المحلل ما كان مباحاً لا ما حرم . ويقتضي الانحصار في الصيغة المنقولة فيهما على الأقوى .

والأمر والنهي ، والأمر والدعاء ، والشرط والجزاء ، والوعد والوعيد ، والمتمني والترجي لا يتعلق الا بالمستقبل . فاذا وقعت النسبة بين لفظي دعاء ، أو امر أو نهى ، أو احدهما مع الآخر فانما يكون وقوعه في المستقبل . ومنه يعلم الجواب عن السؤال المشهور في قوله : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم .

والصلوات الخمس لا بدل لها اجماعاً ، الا الظاهر فانه قد اختلف في أن الجمعة بدل عنها أم لا ، وهو مبني على أن الواجب يوم الجمعة هل هو الظاهر وتسقط بالجمعة ، فهي ظهر مقصورة لمكان الخطبتين ، أو هو الجمعة وتسقط بالظهور ويتفرع على ذلك فروع .

والأصل في الأسباب عدم تداخلها ، وهل اسباب السهو متداخلة ؟ قيل نعم ، والأقوى العدم ، ويتفرع على ذلك فروع .

والصلاة الاختيارية تعين فيها القاتحة ، فلا تجزئ بدونها الامع السهو على قول قوي . ولو كانت رباعية ونسي القراءة في الاولتين ، ففي بقاء التخيير في الاخيرتين أو تعين القراءة قولان ، أقربهما الأول .

وفي وجوب ضم السورة في الأولتين مع السعة وامكان التعلم قولان، اصحهما الوجوب ، وهل يتعين شيء من السور ؟ الأقرب لا ، فقول ابن بابويه بتعين الجمعة والمنافقين من الجمعة وظهرها ^(١) نادر. وهل يجزئ التبعض فيها؟ الأقوى لا ، الا في الايات. ولو لم يبعض ففي وجوب الفاتحة في الركعة الاخرى قولان ، اصحهما الوجوب .

وفي جواز القرآن بين سورتين في ركعة في القربضة اقوال ، اصحها المنع الا الضحى وألم نشرح، والفيل ولايلاف، فتحتم قراءتها في الركعة الواحدة باتفاق الأصحاب. وهل تجب البسلة بينهما ؟ الأقرب الوجوب .

ولو كرر السورة الواحدة في الركعة أو الفاتحة ، ففي تسميته قرأناً وجهان ، الأقرب انه كذلك. ولو كرر الآية الواحدة بغير قصد الاصلاح ففي البطلان وعدمه احتمالان ، أما لو كرر السورة الواحدة في الركعتين فلا منع اجماعاً .

وتسقط الفاتحة عن جاهلها عند ضيق الوقت ، وعن الخائف المنتهي ففي شدته الى تعذر الإيماء ، وينتقل الى التسبيح. وهل يجب الابدال على جاهلها اذا تمكن ؟ الأقرب ذلك. وهل يجب أن يكون بقدرها ؟ الظاهر نعم . ولو لم يتمكن من البدل ففي وجوب الوقوف بقدرها وعدمه احتمالان. وأوجب في التحرير على جاهل الفاتحة قراءة السورة ان كان يعرفها ^(٢) وفيه اشكال .

وهل تسقط عن دائم الحدث اذا لم يتمكن من اتمامها لتوالي الحدث، فينتقل الى التسبيح مسح التمكن من اخلائه عنه أم لا ؟ قولان ، اصحهما عدم السقوط . فان كان مبطوناً توضاً وبنى عملاً بالرواية. وهل يسقط تجديد الوضوء في الأثناء مع كثرة التوالي ؟ الظاهر السقوط ، وان كان سلساً استمر على الأقوى .

(١) المقتع : ٤٥ .

(٢) التحرير ١ : ٣٨ .

وهل يجب عليه الوضوء لكل صلاة كالمستحاضة؟ قولان، أحوطهما الوجوب وفي وجوب إيقاع الصلاة عليه وعلى المستحاضة عقيب الطهارة احتمالان، أحوطهما نعم.

وهل عليه التحفظ؟ ظاهر الرواية ذلك.

والواجب الواقع على هيئات يوصف كل واحد منها بالوجوب تخييراً، وقد يوصف بالاستحباب، ويكون راجعاً إلى اختيار الهيئة لا نفسها، كالجهر في الجمعة إجماعاً. وهل الظاهر كذلك؟ قولان، أقربهما لا. وكذا الجهر بالسلمة في مواضع الانخفات، واستحباب تعين سورة، والجهر بالآذكار للإمام، والانخفات للمأموم، والهرولة للسعي، فهل تجب هذه الهيئات تبعاً لمحلها؟ أشكال. أما التسيبة الكبيرة على القول باجزاء مطلق الذكر لو تخيرها فالظاهر وجوبها تخييراً، ولها أمثال.

أما هيئة المستحب فمستحبة، لعدم زيادة الفرع على أصله، إلا في ترتيب الأذان فيوصف بالوجوب. وهل رفع اليدين بالتكبير كذلك؟ قال السيد: نعم^(١) وهو بعيد. والقيام في النافلة ووجوبه تخييري، لجواز الجلوس فيها اختياراً. أما الطهارة فواجبة لها قطعاً، وكله بمعنى الشرط، وهو الوجوب غير المستقر.

وكل ما هو معني بنهاية فالظاهر عدم دخول الغاية فيه إذا انفصلت بمحسوس، وفي ما لا ينفصل بمحسوس أشكال. وقد يكون آخر الواجب كالطواف والسمي. وهل الصلاة كذلك؟ الظاهر لا، لاحتياجها إلى الملك على الأصح. فإن حصل الخروج بغيره كالحديث وغيره ففي حصول سقوط التسليم قولان.

ولا تتم دلالة دليل الحكم مع معارضه، لأن المقتضي لا يؤثر مع المانع،

(١) التاثيرات (ضمن الجوامع الفقهية): ٢٣١.

خصوصاً مع قصور الدلالة . ومنه يعلم أن قوله تعالى : « وسلموا تسليماً »^(١) لا دلالة فيه على وجوب التسليم على النبي (صلى الله عليه وآله) في الصلاة ، خصوصاً وقد نقل الإجماع على استحبابه .

ومتى تعارض الخاص والعام بني العام عليه ، ومنه علم استحباب الجهر في القنوت . ولو سلم ناسياً ، وتكلم بظن التمام ففي بطلان الصلاة قولان .

والأكل والشرب في الصلاة من مبطلاتها إجماعاً ، وهل ذلك باعتبار أنفسهما ، أو لاشتمالها على المبطل ؟ احتمالان . ويتفرع القليل منهما ، وما لا يخل بهيئة الخشوع . وهل يخص هذا العموم بجواز الشرب في الوتر ؟ قيل : نعم للرواية . والأسباب مؤثرة في مسبباتها ، ولا يجب تكررها بدوامه إذا كان ظرفاً له ، فيكفي إيقاع الفعل مرة . وهل صلاة الكسوف كذلك ؟ الأقرب نعم ، أما الزلزلة فتكرر بتكرر السبب ، لأن سببها ليس بظرف .

[٢٣]

قطب

الموالة في الصلاة شرط في صحتها إجماعاً ، ولهذا بطلت بالفعل الكثير ، والسكون الطويل ، وطول الطمأنينة بما زاد على العادة ، إلا المبطلون إذا فجاه الحدث فانه يتوضأ ويبنى على مضمون الرواية .

ومن سلم قبل اتمامها ناسياً وذكر النقص بنى ، وإن طال الزمان على الرواية ، وقيل يعيد للأصل . ومصلي الكسوف إذا خشي فوات الحاضرة قطعها وأتى بالحاضرة ، وبنى على الرواية الاحتياط إذا فعله ثم ذكر النقص لم يعد على المشهور . وكذا

لو ذكره بعد فعل أحد الاحتياطين إذا أتى بالموافق على الأقرب ، وكذا لو ذكره في اثنا عشر على الأقرب .

وكل النوافل ركعتان إلا الوتر ، ولا تصح الزيادة عليهما إجماعاً إلا صلاة الأعرابي على قول الشيخ ، وصلاة العيد بغير خطبة فإنها تصلى أربعاً على قول ، وصلاة جعفر على قول الصدوق ^(١) ، وكلها نادرة .

وقصر الكمية بسبب عن السفر ، والخوف وإن كان في الحضر جماعة وفردى على المشهور . وشرطه استيعاب الوقت ، ويبقى منه ما لا يسع الطهارة وركعة ، ولا فرق بين الرجل والمرأة في المشهور .

وقصر الكيف كثير الأسباب ، ولا ينتهي قصر الكم إلى سقوط أكثر من ركعتين ، فالإقتصار على الركعة للخائف للمأموم خاصة نادر .

ولا يؤثر شيء من أجزاء الصلاة بعد تسليمها ، إلا السجدة الواحدة والشهد . وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بانفرادها كذلك ؟ قولان ، أقربهما المساواة . ولا يعد الاحتياط منه ، لكونه غير معلوم الجزئية .

وأما الأفعال المندوبة فلا يقضى شيء منها بفواته في محله ، إلا القنوت إذا لم يذكره إلا بعد ركوعه ، فإنه يقضيه بعد التسليم على قول . وقيل : يقضى في التشهد . وأنكر بعض قضاءه مطلقاً ، وخصه بعض بما بعد الركوع .

والجماعة مشروطة بفريضة الصلاة ، أو أصله الفريضة كالمعادة ، أو بصفة الغرض كالاستسقاء على الأصح .

وهل تجب الجماعة في الكسوف ؟ الأصح عدم .

وهل تستحب الجماعة في صلاة العيدين أو تجب ؟ الأقوى الثاني مع الشرائط والأول مع قنوها .

وهل يستحب نقل المنبر في الاستفتاء؟ المشهور لا .

ولا يتقدم المأموم في موقفه على امامه قطعاً ، وهل تصح المساواة ؟ الأحوط المنع ، الا في العراة فتجب .

ولا بد في امامها من تكليفه ، وإيمانه ، وعدالته ، وطهارة مولده . فلا تصح امامة غير المميز اجمالاً ، وهل المميز كذلك ؟ الأقرب نعم ، الا في امام الأصل على الأصح . ولا الكافر والفاسق والمجنون والمحدث ، ونجس الثوب أو البدن مع المكنة من الازالة .

ولا منع في المستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها ان قلنا بجواز امامتها لمثلها في الفريضة على المشهور ، والأحوط المنع ، ولا منع في النافلة . وكلها شروط مع العلم ، ومع فقدته فالوجه الاجزاء ، الا في الجمعة والعيد الواجب على الأقوى .

والأمي ، واللاحن ، والخنثى والمرأة ، ومؤف اللسان ، والصبي المميز في جواز امامتهم بالمثل قولان ، أقربهما الجواز ، الا المرأة في الواجب على الأحوط . وفي امامة العبد في الجمعة والعيد قولان ، والأقرب المنع ، أما في غيرهما فلا منع .

والأجذم والأبرص ، والمنيّم بالمتطهر ، والمسافر بالحاضر ، ومن يكرهه المأموم لأمر ديني المشهور كراهية امامتهم .

وأما القن ، والمبعض ، والمكاتب ، والمدير ، والأعمى . ومراتب الأفضلية كالأقرأ ، والأفقه ، والأقدم هجرة ، والأصيح ، والأسن فلا منع من امامتهم وان وجد الأفضل ، لكن تقديم الأفضل أولى .

وامام الأصل لا يجوز تقديم غيره عليه الا لمانع ، وما عدا من ذكرنا فامامته مستحبة .

ويجب تأخير تكبيرة المأموم عن تكبيرة الإمام قطعاً ، فإن تقدمت فلا قنوة .
وتدرك الركعة بإدراكه قبل الركوع اجمعاً وإن لم تدرك تكبيرة الركوع
على الأصح ، وهل تدرك بإدراكه راكعاً؟ قيل : نعم ولو بقدر الذكر من الطمأنينة
على قول ، والأحوط المنع إلا أن يدركه حال انحناؤه .

وكل من فاتته صلاة واجبة مع تكليفه بها ، وإسلامه أو حكمه ، والطهارة
من الحيض والنفاس وجب عليه قضاؤها . وكذا فاقد المطهر ، لأن فقده لا يرفع
السبب على الأقوى ، بل منع حكمه . والاجتزاء بالذكر في الوقت بعيد .

والترتيب كالقوات واجب مع الذكر ، ولونسيه ففي وجوب تحصيله بالتكرار
وسقوطه وجهان ، أقربهما الاستحباب . وكيفيته : أن يأتي بالاحتمالات الممكنة
في كل مسألة بترتيب يطابقها ، كما لو فاتته الظهر والعصر فانه يقدم الظهر على العصر
أو عكسه فيصلّي ظهراً بين عشرين ، أو عصرأ بين ظهريّن .

فلو انضاف إليهما صبح فاحتمالاته ستة ، حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ،
وتصبح من سبع بأن يصلي صبحاً مخفوفة بالجملة الأولى .

ولو كان معهن المغرب صارت الاحتمالات أربعة وعشرين ، حاصلة من ضرب
أربعة في ستة . وتصبح من خمسة عشر فتوسط المغرب بين سبعين ، وبانضياف
العشاء تصعد الاحتمالات الى مائة وعشرين ، حاصلة من ضرب خمسة في أربعة وعشرين
وتصبح من احد وثلاثين فتوسط العشاء بين خمسة وعشرين مرتين .

وهكذا على هذا النحو ، وهو مبرىء للذمة يقيناً .

ولو كانت قصرأ وتامأ وجهل الترتيب احتمل السقوط ، والبناء على الظن
والاحتياط فيقضي الرباعيات تامأ وقصرأ .

[٢٤]

قطب

الزكاة ان لم تتعلق بالمال ففطرة ، وان تعلقت به فزكاة المال ان تعلقت بهينه
والافتجارة . وكلها اما ان تشترط بالحوال اولاً ، والثاني الغلات ، والأول ماعداها .
فالمتعلق بالذمة هي الفطرة لاغير ، الا مع التفريط او التمكن من الاخراج . وهل
يخرجها العزل عن اصلها ؟ الظاهر ذلك اذا عدم المستحق .
والمشروطة بالحوال بقاء عين المال طولها شرط تحققها ، الا زكاة التجارة
على الأقرب .

ولا تجتمع الزكاتين في الواحد على الاصح ، الا عند التجارة في وجوب
فطرته معها ، والدين ان قلنا بوجوب زكاته على مؤخره ، وثمرة الشجرة المتجر
بأصلها ، والأقرب ان ذلك ليس من العينة .

وهل متعلق الفطرة الانفاق ، او وجوبه ، او ما من شأنه وان لم يجب؟ العلامة
على الاول ^(١) ، والشيخ على الثاني ^(٢) ، وابن اديس على الثالث ^(٣) ، ويتفرع على
الأقوال فروع .

واختص الصوم باحترام الشهوات ، والملاحة بطناً وفرجاً . وفيه تشبه بالصمدية
وموجب لصفاء القلب ، وذكاء العقل ، وجودة الفكر ، لاضعافه القوى الشهوية
المستلزمة لظهور القوى العقلية المديمة لفيض المعارف الربانية والعلوم النظرية ،

(١) التحرير ١ : ٧٠ .

(٢) المبسوط ١ : ٢٣٩ .

(٣) السرائر : ١٠٨ .

التي هي غاية كمال النفس الناطقة مع خفائه عن ادراك الحواس ، فبعد عن الاشتراك بالرياء ، فاجتمع فيه ما تفرق في غيره من الكمالات ففضل على غيره .
 واما الحج والعمرة فلهما تعلق بالزمان والمكان ، فتقدمهما على الزمان غير جائز اجماعاً ، وهل المكان كذلك ؟ الأقرب نعم ، فلا يجوز تقديم الاحرام على الميقات اقتراحاً على الأصح . وهل يجوز لناذره ؟ قيل : نعم ، والأقرب المنع ، الا في الرجبية اذا خشي خروج الشهر قبل تلبسه باحرامها ، للرواية .
 وتجاوز الميقات بغير الاحرام لقاصد النسك عمداً موجب للعود اليه اجماعاً ، فان تعذر فلا نسك له على الأقوى .

والجاهل والناسي يعودان ، فان تعذر جاز الاحرام حيث يمكن على المشهور .
 وللحرم حرمة متأكدة لوجوب قصده ، وحرمة صيده ، وقطع شجره ، وأمن داخله ، ومنعه من أهل الكفر دخولاً ودفناً ، وتحريم لقطته ، والتغليظ على القاتل فيه وتضعيف آجر العابد فيه ، ووجوب استقباله في الصلاة والدفن .
 وفي سقوط الهدي عن أهله لو تمتعوا قولان ، حتى قيل : ان مكة أشرف بقاع الأرض ، لاختصاصها بالبيت الحرام المأمور بتقريب أركانه واستلامها ، وأنها حرم الله وحرّم رسوله وابتداء الوحي والاسلام فيها ، وبها ولد سيد البشر صلى الله عليه وآله ، والوصي ، وعدم صحة دخولها بغير احرام ، وتحريم القتال فيها ، واجتماع الناس والملائكة فيها في كل عام ، وأن كل ظلم فيها الحاد حتى شتم الخادم ، والطاعم فيها كالعصاة في غيرها .

وقيل بل المدينة ، لاستواء الاسلام وظهوره فيها ، ولأمر الله نبيه بالمهاجرة اليها ، واوجبه على الكل . وكانت محل نصره ، ومدفته ، ومحل أمره وعلو كلمته ، ومجتمع أهل الصلاح ، ومقام الأئمة ، وأحب البقاع الى الله بالحدث . ونص على أفضلية الصبر على شدتها ولأوائها ، وما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة .

قال بعض أهل المشيخة: لا أرى لهذا الخلاف كثير فائدة . والظاهر أن موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وآله أشرف البقاع ، ويتبعها باقي مواضع قبور الأئمة عليهم السلام ، وبقاع أخرى غيرهما خصها الله بالفضل والشرف متفاوتة فيه كالكووفة وبيت المقدس ، والمشاهد المشرفة على ساكنها السلام . وجاء في حائر الحسين مرجحات ، وباقي المساجد على مراتبها بكثرة الجماعة ، وما صلى فيه نبي أو امام فيه منها فهو افضل .

والثغور ومجالس العلم والذكر باعتبار شرف ما يقع فيها من الأعمال .
وتفاضل الأزمنة كشهر رمضان ، والأعياد ، والأيام والليالي المشهورة .

[٢٥]

قطب

لا يقر احد من اهل الكفر على دينه ، الا الفرق الثلاث اذا التزموا بالشرائط والمرتد فتجري عليه الأحكام الاسلامية ، فيقضى فوائت العبادات الواجبة قضاؤها على المسلم . وهل هو مشروط بقبول توبته ؟ الأقرب لا ، ولا يصح نكاحه ابتداءً ، وهل الاستدامة كذلك ؟ قولان ، والأقرب توقفه على انقضاء العدة . وهل يجب امهاله للتوبة ؟ الأقرب نعم ، فيقر على دينه بقدر مدة الامهال .

والفطري يهدر دمه ، ويزول ملكه ، ويحجر على ماله مطلقاً ^(١) . ولا يلحقه رقيقه ولا ولده الأصاغر ، ولا يصح سبيبه ولا فداؤه ، ولا المن عليه ، ولا يرث قومه لو مات وان كان فطرياً ، وفي غيره اشكال ، وتبطل تصرفاته في العقود وغيرها . وهل غير الفطري كذلك ؟ اشكال .

(١) لم ترد في ض .

وتقسم اموال الفطري ، وتمتد زوجته للوفاة وان لم يقتل ، ولا يقبل عوده الى الاسلام ، وهل يقبل فيما بينه وبين الله ؟ الظاهر ذلك .

اموال اهل الحرب فىء ، واما دفع المال اليهم فغير جائز الا لا فتك مسلم لا يمكن الابء ، ورد مهر المهاجرة مسلمة لكفهم عن الحرب الابء عند المعجز عن المقاومة .

والسجود للصنم كفر اجماعاً ، أما لمن يراد تعطيمه غيره ففى كونه كفراً بنفسه لا مع قصد العبادة احتمالان ، اقربهما الثانى .

واعتماد استناد التأثير الى الكواكب والأفلاك بالاستقلال أو الشركة كفر اجماعاً ، أما اعتماد بعض الآثار اليها لا بالاستقلال ، بل باعطاء الآلات والشرائط ، وان المؤثر الأعظم هو الله ، كما يقوله أهل العدل فى أفعال الحيوان فالأقوى انه ليس بكفر ، الا أنه مبني على اعتقاد حياتها ، والظاهر أنه لا يلزم الكفر باعتقاده .

ولو قيل : انها أسباب غير مستقلة ، أجرى الله تعالى عادته بايجاد المسببات عندها أو بها ، كالنار والأغذية والأدوية الفاعلة بالخواص كان أبعد فى تكفير معتقدها . وهل يكون معتقدها أو الأول مخطئاً يلزمه الفسق؟ قولان ، اقربهما عدم .

أما المجزم بأحكام المنجمين فظاهر الشريعة تحريمه ، وتحريم التكسب به من العلوم المنسوخة ، وكذلك الأحكام الرملية ، والاستخدامية ، والاستجلابية للأرواح وكشف الغائب عنها لأنه كهانة . والسحر بجميع انواعه والشعبذة ، والسيميا ، وتمزيج القوى العالية بالسافلة لاستحداث الغرائب والطلسمات ، ويقتل مستحل شىء منها .

وأما أعمال الكيمياء من العقد والحل ، وتصعيد الشعر ، والمرار والبيض والدم ، وانواع التراكيب فكلها تدليس منهى عنه ، لكونه غير معلوم الصحة .

وأما سلب الجواهر خواصها ، وافادتها خواص أخرى بالسواء المسمى

بالأكسير ، فالظاهر أنه لا منع منه ان اتفق لشخص العلم ، وهل يصح طلبه بمعالجات الزئبق والزرنيخ والكباريت وتكليس الاجساد؟ اشكال. وهل مناسبات الفلزات لا يتباد النار عليها بعد اعتدالها في الأوزان على نسبة طبع المعدن فوصل الى الحق ؟ اشكال ، والتزهر عن الكل أفضل .

[٢٦]

قطب

يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اجماعاً ، وهل وجوبهما عقلي أو سمي ؟ قولان . ويتفرع عليهما وجوبهما على الأعيان أو الكفاية .
وشرطهما : عدم المفسدة ، وأن لا يقع بهما ما هو أعظم ، وعلم الوجه ، واشتمال الفعل عليه الا ما اختلف فيه ، الا أن يخاف معتقده مع موافقة الأمر والنهي فيه مع عدم الاضرار وتجويز التأثير . وهل تساوي الاحتمالين مسقط ؟ الأصح لا .
وليس الشرط علم التأثير ، ولا غلبة الظن به على الأقوى .
أما علم عدم التأثير أو غلبة الظن به فمسقط للوجوب قطعاً ، ولا يستلزم به الجواز ، بل ولا الاستحباب على الأقوى .

وأن لا يتطرق بهما ضرر عليه في نفس أو مال أو عرض ، أو على أحد من المسلمين مما لا يستحق . وهو مسقط للوجوب والجواز معاً ، الا أن يختص المال به ولا ضرر كثير فيه ، فيجوز السماع به على الأقرب .

ومراتب الانكار في الابتداء القلب كالمقاطعة ، واظهار الكراهية ، وتغيير عادة التعظيم والملافة ، والتعيس في الوجه . فان لم ينجح انتقل الى القول الأيسر فالأيسر ، ثم اليد الأنجع فالأنجع ، والقلبي اضعفها ، والأقوى ما يفعل باليد ،

واللساني هو الوسط .

وهذه مراتب القلدة ، وعند العجز عن اليد ينتقل الى اللسان على مراتبه ، وهو مع العجز عنه ينتقل الى القلب ، وليس وراءه شيء .

وعلم المنهي بالمنكر غير شرط في الانكار ، فالمنكر عليه بصورة الاعلام وان كان تناولا ، ولهذا جاز تأديب غير المكلف ولا معصية ، فالشاهد السامع لغفو الموكل على قصاص عنه له دفع الوكيل ومنعه عن الاستيفاء وان جهل الوكيل به ، ولو أدى المنع الى القتل فاشكال اقربه السقوط .

ومشتري الجارية من الوكيل لو وجدها الموكل في يده فأراد انتزاعها أو وطأها لتكذيبه في الشراء ، منعه ودفعه عنها على الأصح . وهل هو من باب الانكار ، أو الذب عن المال والبضع ؟ الأقرب الثاني .

وجوبهما فوري اجماعاً ، فينكر على الجماعة بفعل واحد وقول واحد اذا تم به المقصود .

والأمر بالمستحب والنهي عن المكروه مستحب ، فلا تعنيف فيهما ، ولا توبيخ ولا ايقاع ضرر ، ولا اظهار كراهية وبغض ، بل هو من البر والاحسان . ومن لا يعتقد قبح ما ارتكبه اذا نهاه معتقد فكذلك ، لاستحبابه عليه على الأقوى .

ولو أدى الانكار الى القتل أو الجرح ففي جوازه قولان ، والأقرب المنع ، الا باذن الحاكم الا في الضروريات ، أما لو أدى الى فعل المنكر فالأقوى تحريمه ، وما ورد في الأخبار فمحمول على ظن عدم الضرر .

وهل يجوز اقامة للحدود للفقهاء في زمان الغيبة مع التمكن ؟ قولان ، والأحوط المنع ، ورخص للفقهاء الجامع الشرائط اقامة الحد على زوجته وغلामه وجاريته مع أمن الضرر .

[٢٧]

قطب

المداينة من أعظم المعاصي ، وهي الركون الى الظلمة والفساق ، والانقطاع اليهم والمصادقة لهم لتحصيل منافعتهم وصلاتهم ولوبالثناء عليهم والتعظيم . وكذا جميع أهل البدع ، أما لو فعل ذلك لدفع ضررهم فليس منها .

وأما التقية فهي معاملة الناس بما يعرفون وترك ما ينكرون باتقاء لضررهم . وكذا مجاملة أهل التظاهر بالفسق اتقاء شرهم ، فانه من المداينة الجائزة دفعاً لضرر . وتجب التقية بعلم الضرر بتركها ، مالياً كان أو نفسياً ، حتى لو كان بضعاً أو عرضاً أو ظناً ذلك له أو لغيره ممن لا يستحق .

وتستحب اذا كان الضرر سهلاً أو تعلقت بمستحب .

وتحرم اذا تعلقت بترك واجب أو فعل محرم حيث لا ضرر ، أو تعلقت بقتل مسلم ، فانه لا تقية في الدماء .

ونكره في ترك المستحب حيث لا ضرر .

وتباح في المباح المرجوح للمخض مع عدمه ويبيع كل شيء ، وهل يباح بها اظهار كلمة الكفر ؟ قولان ، أقربهما الاباحة . ويأثم تاركها الا فيها وفي البراءة ، فلا اثم في تركها فيها اجماعاً ، وفي افضلية ايها قسولان ، أصبحهما فضيلة الترك خصوصاً اذا كان من أهل القلوة .

والذريعة تابعة لما هو وسيلة اليه ، فتجب بوجوبه كالموقية للنفس والمال والبضخ وان كان لغيره اذا كان مسلماً أو معاهداً .

وتستحب لاستحبابه كتحسين الخلق عند الظلمة للاقتداء به .

وتكره للمكروه كالطبيعي من الخلق اذا لم يجلب نقعاً ولا يدفع ضرراً .
وتحرم للمحرم كقصد سرور الظالم به وترغيبه في المعاصي والظلم ، وتحريض
المداهن وانهما كه فيهما .

والمحدثات انما يطلق اسم البدعة على ما حرم منها ، ومنها واجب كتدوين
الكتاب والسنة اذا خيف ضياعهما ^(١) من الصدور . وهل الوجوب مطلق او مقيد
بزمان الغيبة ؟ الظاهر الثاني .

والمحرمات تتناول ادلة التحريم كنصب المناصب الالهية واستيلاء غير المستحق
عليها ، والانزاع بمبايعة الفسقة واقامتها والاقامة عليها ، والجماعة في النوافل ،
والاذان الثاني وتحريم المتعين ، وتوريث العصابة ، وخروج البغاة ، ومنع الخمس ،
والافطار قبل الوقت وامثالها .

وما تتناوله ادلة النذبية فمستحب كاتخاذ المدارس والربط .

وما تتناوله ادلة الكراهية فمكروه كالزيادة في الوظائف الشرعية ونقصانها ،
وهل التمتع بالملابس والمآكل اذا لم يبلغ الاسراف كذلك ؟ قولان .

وما تتناوله ادلة الاباحة فمباح كنخل الدقيق ، واتخاذ المناخل ، ولبس العيش
والرفاهية ، وجميع وسائله ، وتعظيم اهل الايمان بعضهم لبعض بمجاري العادات من
المباحات ، وربما وجب اذا لم ينجر تركه الى تباعض وتقاطع او استهانة .

وماورد من النهي عن تحية القيام محمول على الملزم له طلباً للتكبر والتسلط ،
لا المطلوب لدفع الاستهانة . وكذا المصافحة بالأيدي والمعانقة لامتجلا بها المودة ،
وتقبيل اليد والرأس وموضع السجود والخذ . اما على الفم فمختص بالصغير او
الزوجة . ولا يفرق بين المحارم وغيرهم على المشهور .

واظهار التكبر والتعطي به من المعاصي ، وهو بطل الحق وغمض الناس .

(١) في ض : اذا اختفى بسبب ضياعهما .

وليس التجميل منه ، بل قد يجب على الزوجة عند طلب الزوج ، وللأمراء والولاة لأرهاب العدو . ويستحب لها ابتداء لزوجها ، وللولاة والقضاة وأهل العلم لتعظيم الشرع والعلم .

ويحرم إذا اشتمل على محرم كلبس الحرير والذهب للرجال ، والتجميل للفسق . ويكره كلبس ثياب التجميل وقت المهنة . والمباح ما عدا ذلك .

وهل يجب التكبر على الكفار وأهل البدع ؟ قيل نعم . والأقرب العدم . ومن المعاصي المستقبحة العجب ، وهو استعظام الطاعة والتبجح بها ، عبادة كانت أو علماً ، وهو غير الرياء لا يبطل العمل ، لتأخره عنه ، والرياء يقارن له فأبطله .

وحب التسميع من لوازم العجب ، وهو حب التحدث بالأعمال في المحافل والتبجح بذكرها ، وهو من المعاصي المحبطة للأعمال .

[٢٨]

قطب

تحريم الغيبة ثابت بالنص ، وهوان تذكر الغير بما يكره سماعه إذا كان حقاً ، ولو قال ما ليس بحق كان بهتاناً ، وهو أشد من الغيبة .

وهي ظاهرة وخفية ، هي التعريض بأقسامه . وهل هي من الكبائر ؟ خلاف . وهل تنبئ غيبة المستحق كالمتظاهر ؟ خلاف أحوطه المنع .

وأما شكاية المتظلم بصورة ظلمه ، ونصيحة المستشير ، والجرح والتعديل في الشهادة والرواية فليس من الغيبة إجماعاً .

وكذا ذكر المبدعة بتقييح بدعتهم وآرائهم الفاسدة اصولاً وفروعاً، والشهادة عند الحاكم وان تضمنت فسقاً أو كفرأ، اما لو ذكر احد الشاهدين لصاحبه ففي كونه غيبة قولان ، الأحوط نعم . وما يذكره النسابون من القدح في الأنساب لحماية النسب الشريف .

وصلة الرحم من الواجبات الثابتة نصاً واجماعاً ، وهو المعروف بنسب وان بعد على الأقوى ، والأقرب أكد . والقول بالافتصار على المحارم ضعيف ، والمرجع فيها الى العرف ، فيختلف باختلاف العادات .

وتحصل ولو برد السلام ، وقد تجب بالمال ، وتستحب به مطلقاً مع القدرة ، والقدر المخرج عن اسم الطعية واجب ، لأنها معصية . وهل هي من الكبائر ؟ قيل نعم ، والزائد مستحب .

ويتفرد الأبوان بتحريم السفر المباح بدون اذنهما ، وهل المندوب كذلك ؟ الأقوى نعم ، لا الواجب اجماعاً . وهل تجب طاعتهما في عدم ترك الشبهة أو في فعلها ؟ قولان . ولا طاعة لهما في فعل محرم ، أو ترك واجب قطعاً للحديث .

أما تقديم طاعتهما على الصلاة في الوقت الموسع فالأقرب وجوبه ، وهل صلاة الجماعة كذلك ؟ قولان ، الأقرب لا ، الا في بعض الأحيان . وكذا قطع الصلاة المندوبة لو دعاه أحدهما بعد الشروع فيها . والأقوى وجوب القطع .

ولهما المنع من الجهاد الا مع تعينه ، وكذا كل واجب على الكفاية . وكف الأذى عنهما واجب وان قل ، ومنع الغير من إيصاله ما يمكن .

وهل يتوقف الصوم ندباً على اذن الأب ؟ الظاهر ذلك ، والأقرب صحته الا مع النهي . وهل الأم كذلك ؟ اشكال .

أما انعقاد اليمين والعهد فيتوقف على اذنه قطعاً ، الا أن يتعلق بفعل واجب أو

ترك محرم . وفي النذر اشكال (وهل تشارك الأم الأب في ذلك ؟ اشكال) (١) .
ولا يتوقف وجوب برهما على أمر اسلامهما .

وهل لهما المنع من سفر طلب العلم ؟ الأقرب لا ، الامح التمكن منه في بلده ،
ويستحب استئذانهما ، ولو وجب وتعذر بدونه فلامنع . وكذا طلب درجة الفتوى
مع ترشحه وعدم قيام غيره . ولو خرج مع جماعة فهل لهما منعه ؟ اشكال .
وهل سفر التجارة كذلك ؟ الأقرب نعم ، الا مع خوف ظاهر أو حصولها في
وطنه . وهل يصح لزيادة الربح ، أو لزيادة الفراغ ، أو لحق الاستاد ؟ الظاهر
نعم .

وأحكام النسب كثيرة كالولاية ، والحضانة ، والارث ، والولاء ، واستحباب
الوصية ، وجوب النفقة ، وسراية العتق ، وعدم قبول الشهادة ، ومنع الزكاة من
جهة الفقر ، وتحريم المعقود عليها والموطوءة مطلقاً على رأي . وهل يسري التدبير
والرهن الى الولد مع تجده ؟ قولان ، والسراية أقرب . وفي سراية ضمان الغاصب
وأمانة المستودع ، وكتابة الأب ، والواقف وجهان .

وتسري الحرية اجماعاً ، وهل شرط المولى رقية الولد يمنع سرايتها ؟ اشكال ،
وعلم الواطئ بالرقبة والتحريم يوجب سرايتها . ولونذر عتق أمة مطلقاً على شرط
فتجدد ولد بينهما ففي سراية العتق اليه اشكال .

ويسري ملك المشتري اليه لو تجدد في زمان خيار البائع على الأقوى ،
ولا تسري الوصية الى ولد الموصى بها على الأصح ، واعتبر في اسهام الفرس .
وهل الحل والحرمة ، والاضحية والهدي ، والعقيقة ، والزكاة كذلك ؟ قولان .
وكذا المتولد بين الانسي والوحشي في الصيد ، وبين ما يحل ويحرم ، والظاهر
مراعاة الاسم .

وفي النسب المعتبر الأب خاصة على المشهور ، فلحقه فروعه ، ومهر المثل والولاء وحجب الاخوة . وفي ضرب الجزية اشكال ، وفي اعتبار الجنين المملوك بأمه أو بأبيه وجهان ، اقربهما الثاني . وأما الاسلام فيعتبر بأحدهما . وهل التحريم والنجاسة كذلك ؟ اشكال . ومراعاة الاسم أجود . وكذا الاشكال في ضرب الجزية والمناكحة ، وأما حقن الدم فباسلام أحدهما ، والرد الى النساء المعتبر فيه أي الجهتين .

والأب والجد يستويان في النفقة لهما وعليهما ، والولاية مالا ونكاحاً ، والعنق بالملك ، ويبيع مال الطفل على نفسه ، وشرائه من نفسه . وفي الجد في سقوط القود اشكال ، وفي تبعيته بتجدد اسلام أيهما . وبالسبي والاستئذان في السفر ، وفي الميراث الأب أقوى .

وهل الأب في تحريم التفرقة كالأم ؟ اشكال ، وطرده في الأجداد والاخوة أقوى اشكالا .

[٢٩]

قطب

إذا تزاممت الحقوق فحق المؤقت مقدم عند ضيق وقتها على الكل ، وعلى غير الراتبة من المندوبة وإن اتسع الوقت ، والوتر وركعتي الفجر تقدمان على الليلة مع الضيق . وهل تترتب الصدقة الواجبة على المندوبة ؟ الظاهر لا ، لعدم التزام .

وواجب الغسل يقوم على مندوبة قطعاً ، وأما الميت والمجنب والمحدث مع المباح أو المبذول للأهم وتعذر الجمع ، ففي تقديم أيهم خلاف . وغسل الجمعة مقدم على غيره منها على الأقرب .

ولو تعارضت الصلاة جماعة والصلاة في المسجد ففي ترجيح أيهما احتمالان .

ولو تساوت الحقوق تخير كصوم فائت رمضان ومن عليه نذر .

وأما الصلاة في النجس وعارياً ، وتخصيص القبل بالسائر ، وتقديم المقيم الصلاة أو تأخيرها ، وتقديم الفائتة على الحاضرة ، وتقديم أهل الإصدار في أول الوقت ففي ترجيح أيهما خلاف .

وهل الترجيح راجع للاستحقاق أو للاستحباب ؟ وجهان ، والترجيح للجماعة راجح على الأقرب ، إلا أن يفوت وقت الفضيلة . وهل يرجح الصف الأول أو ادراك الركعة ؟ اشكال ، وكذا الحرير والنجس لو وجدهما المضطر . أما لو تعارض العصر وادراك عرفة فالأشبه الجمع فيصلح ما شياً .

وحقوق العباد إذا تساوت فلا ترجيح فيها ، كالنسوية بين الخصوم ، والقسمة للزوجات ، والنفقة على الأقارب مع تساوي الدرج ، والأخوين في توكيل الاخت لعقد النكاح ، والشركاء في القسمة مع انتفاء الضرر لهم ، والمتبايعين في التخلية وقبض الثمن ، والشركاء في الشفعة ابتداء أو استدامة ، والغرماء في التركة ، ومال المفلس .

وقد يقع فيها ترجيح كترجيح النفقة على نفسه ، ثم الزوجة ، ثم الأقرب . ونفقة المفلس على الغرماء أيام الحجر ويوم القسمة ، وصاحب العين بها ، ومالك الطعام في المجاعة .

وهل يقدم الرجل على المرأة في الصلاة لضيق المكان ؟ قولان . أما تقديم السابق في الجنائية في القصاص اشكال ، إلا في الطرف .

وتقديم الفاسخ على المجيز في خيار البيع والنكاح ، والشفيع على المشتري في المفلس ، والارث بالأقربى وقوة السبب واجتماع السببين ، وكذلك الحضنة ، والبسر على الفاسق في العتق ، والاكثر قيمة على الأدون ، والأثني على التقي ،

والرحم على غيره ، ومن هو في شدة .

وفي الدفاع لقدم النفس ثم العضو ثم المال اذا تعذر الجمع ، وعن الانسان على الحيوان . ومع تعارض حق الله والادمي لا تقدم رفاهية البدن على شيء من العبادات ، وزناء الاكراه لا يندفع حده باسقاط المكرهة ولا عصيانها .

وفي الاعتذار المسوغة للرخص قدم فيها حق الادمي ، وقتل القصاص على قتل الردة . أما سرابة العتق ، والدين ، ووجود الميتة ، وطعام الغير المضطر ، والصيد والميتة للمحرم في تقديم ايهما اشكال .

والمحرم المستودع للصيد ففي ابقائه لحق الادمي ، أو ارساله لحق الله ، أو ارساله والضمان للجميع احتمالات ، أحوطها الثالث . ولو اصدقها صيداً وطلق في الاحرام ففي تملكه لنصفه اشكال . أما من عليه دين أو زكاة أو خمس أو كفارة ، أو الجميع معه فالأقرب التوزيع ، وعلى القول بتعلق الزكاة بالعين يقوى تقديمها ، وكذا الخمس بها .

ويتخير الحاكم في أهل الذمة بين ردهم الى ملتهم والحكم بينهم بشرع الاسلام ، سواء كان في حق الله أو حقوق العباد على الأصح .

وحق الله : جميع أوامره الدالة على طاعته ، وقيل : هو نفس طاعته . ويتفرع أن حق العباد حق الله ، لتعلق الأمر بها ، فبينهما حيث يشاء عموم مطلق .

وكل ما للعبد اسقاطه فحقه ، وما ليس له فحق الله ، فلا ينتفى تحريم المنهيات بالتراضي كالزنا والضرر . ومتى اجتمع ذو الضرر وضاق الأمر قدم الأهم كالواجبات . ومع التساوي فيه الأقرب فالأقرب ، ومع عدمه فمخشي التلف ، وان تساوا قدم الأفصل على أرجح الوجهين .

وأمام الأصل لا يعارضه غيره ، ثم الأمثل فالأمثل ، وهل القسمة على الرؤوس أو على سد الخلة ؟ احتمالان ، أقربهما الثاني .

والزجر لتكميل المصلحة والردع عن المفسدة ، وهو اما للفاعل أو لغيره ، كالحدود والتعزيرات والقصاص والديات . واذا تعلق بها حق الغير وجب اعلامه كالقذف والقتل .

وهل يجب الاعلام في الغيبة لغير العالم بها ، أو الاكتفاء بالاستغفار ، أو وجوب الاستغفار له ؟ اقوال . ومالاتعلق للادمي به كالزنا بغير الأمة على قول والمكرهة لا يجب الاعلام به ، بل سترها والتوبة منها اولى .

وعلى السارق والغاصب رد المال بدون اعلام سبيه .

وقتل المرتد والمحارب ، ومقاتلة اهل البغي والكفر ، وما نفي الزكاة ، والممنوع من اقامة شعائر الاسلام الظاهرة للزجر عن الاصرار على القبيح .

وزجر الدفع : ضرب الناشز ، ورمي المطلع على حریم غيره وبيته وان كان من الباب . وهل فتحه مبيح له ؟ الأقوى لا ، الا الخطبة . وتأديب المجنون والصبي ، وتحريم المطلقة ثلاثاً والملاعنة . وهل الكفارات الواجبة من الزواجر ؟ الظاهر ذلك ، ووجوبها مختص بفاعلها .

اما الحدود فوجوبها على الحاكم ، واما القصاص فمستحقة بالخيار بين فعله وتركه ، ونسبة الوجوب الى فاعل اسبابها مجاز ، والجبر وجب لما وجب له الزجر ، الا انه يتعلق بالعامد والناسي والمخطيء . وانه ، فجبر العبادة بالعبادة وبالمال والتخفيف بينهما . وهل هدي التمتع وبدله من الجبر او هو نسك ؟ قولان وقد يترتبان ويجتمعان ، وقد يجتمع الجبر والزجر في الواحد .

[٣٠]

قطب

لا يجوز ان يبنى على فعل الغير في العبادة الا في ما يقبل النيابة . وهل يبنى

١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠

...
...
...
...
...
...
...
...
...
...

ولا أصل لها شرعاً ولا لغة ، بل مجرد اصطلاح . وقد تقع لاغية ، وهي كل ما لا قصد فيها .

وما تعلق بالماضي والحال نفياً أو اثباتاً في يمين الغموس ، وما تعلق بالمستقبل في يمين الحنث وصادف الأول لا أثم فيها ولا كفارة قطعاً . وكذبها كبيرة على الأقرب وفي وجوب الكفارة بها قولان ، والأقرب العدم .

ولا يجوز إلا بالله واسمائه الخاصة ، وهي : الله ، الرحمن ، الرحيم ، الخالق ، القدوس ، الباقي ، الأبدي ، الملك ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، القهار ، المتسلط ، المتكبر ، الباري ، المصور ، الغفار ، الوهاب ، الرزاق ، الحافظ ، الرافع ، السميع ، البصير ، الحليم ، العظيم ، العلي ، الحفيظ ، الجليل ، الرقيب ، المجيب ، العليم ، الباعث ، الحميد ، المبدئ ، المعيد ، المحيي ، المميت ، القيوم ، الماجد ، الثواب ، المنتقم ، الرؤوف ، الوالي ، المالك ، الفتاح ، القابض ، الباسط ، المعز ، المذل ، المحكم ، العدل ، اللطيف ، البر ، الخبير ، الغفور ، الشكور ، المقيت ، المقندر ، الحسيب ، الكافي ، الواسع ، الدود ، الشهيد ، الوكيل ، القوي ، المتين ، الولي ، المحصي ، الواحد ، الأحد ، الفرد ، الصمد ، القادر ، المقندر ، المقدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، المقسط ، العادل ، الجامع ، المانع ، النور ، الوارث ، الرشيد ، الصبور ، الهادي ، الرب ، المحيط ، الغاطر ، المبتدع ، العلام ، الكافي ، المتفضل ، ذو الجلال والاکرام .

ولو قال : واسم الله ففي الانعقاد وجهان ، والأقرب العدم .

ومتى خولف مقتضى اليمين ، بالجهل أو نسيان أو إكراه انحلت على الأقرب ، ولا حنث قطعاً . ولو نذر معتق أمة أن وطأها فباعها وعادت بملك مستأنف ففي انحلال النذر وجهان ، والانحلال أقرب للرواية .

أما في الإيلاء فقد صرح الأصحاب بأن وقوع الوطء من المولى سهواً ، أو للجنون ، أو الشبهة يبطل حكمه . ولو كانت أمة فاشتراها ، أو كان عبداً فاشتترته فأقوى في بطلانه .

[٣١]

قطب

الملك : حكم شرعي مقدر في عين أو منفعة ، يؤثر تمكن المضاف إليه من الانتفاع به ، واخذ العوض منه من حيث هو كذلك . وملك الملك ليس ملكاً حقيقياً على الأصح ، وهل الضيافة ، والوقف ، ومالك الانتفاع دون المنفعة كذلك ؟ الظاهر نعم .

ويلحقه خطاب الوضع باعتبار ، وقد يكون للعين وللمنفعة وللانتفاع وللملك . وهل الوقف العام من الثالث ؟ الظاهر نعم . وكذا بفسخ الزوجة قطعاً ، والضيف فلا يتصرف بغير الأكل .

والأوقاف الخاصة من الثاني قطعاً ، وفي كون الانقطاع من الثاني أو الثالث قولان . أما الرقبي والعمرى والسكنى فمن الثالث قطعاً ، وملك الملك يزول بالاعراض ، ويتوقف على النية ومعها يكون من الأول .

والتحجير يفيد أولوية التصرف ، والمستلزم للملك فكأنه من ملك الملك . والأسباب المفهومة عقلاً قد تقوم مقام التولية المنصوبة شرعاً ، كتقديم الطعام على الضيافة والولائم المعتادة ، فلا يحتاج فيها إلى لفظ الإذن في الأكل على الأصح . وهل تثار العرس كذلك ؟ اشكال . أما تسليم الهدية ، وصدقة التطوع ، وكسوة القريب والصاحب ، وجوائز الملوك كسوة وغيرها ، وعلامة هدي السياق ، والوطء ،

والتبيل ، واللمس بشهوة في الرجعة ، ومن صاحب الخيار في مدته فكافية عمن
اللفظ قطعاً .

وهل يبيع المعاطاة كذلك؟ الأقرب لا ، إلا أنه يقيد بإباحة التصرف مالم يرجع
أحدهما ، ولو رجع أحدهما قبله بطل . وهل يلزم بتصرف أحدهما؟ قولان ، ويلزم
بالتصرف فيهما قطعاً .

وتسليم عوض الخلع لا يكفي عن لفظ البذل ، وتسليم الدية لسقوط القصاص
أما الوطء في الاختيار فكاف فيه قطعاً .

وغالب التملكيات محوجة الى اثنين ، وقد يكفي الواحد كالأخذ بالشفعة
والمقاصة ، والمضطر في المخصصة ، وتملك اللفظة بعد الحول ، والتعريف والفسخ
في محله ، والوالي في استرقاق الأسارى ، وتملك الغنيمة ، والسارق من دار الحرب ،
والمحبي ، وحيازة المباني ، والنفوس الجنائية على مال في قول ، وهل المتولي
لطرفي العقد منه ؟ احتمالان .

ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض لواحد ، لكونه اكلاً بالباطل ، فلا
يجتمع الثمن والمشتن ، ولا الاجرة والمنفعة للأجير ، ولا البضع والمهر للزوج .
ولأجله نسب الأرض الى ما بين القيمتين ، واخذ عين ماله للفلس لا يرجع بالجناية
بل بمثلها من الثمن .

وهل تصح الاجرة والجمالة على الجهاد؟ قيل : لا ، لثلا يجتمعان ، وفيه اشكال .
أما المسابقة فأخذ العوض فيها جائز من الأجنبي ، ومنهما ، ومن أحدهما ،
ومن بيت المال ، ولا يلزمها الاجتماع . ولا كذلك الإقامة ، للزوم المحذور .
وملك البضع بعقد النكاح دائماً أو منقطعاً ملك انتفاع ، فلا تملك فيه العين
ولا المنفعة .

وملكه بعقد البيع ملك عين ومنفعة ، والانتفاع وقع تبعاً ، وهل التحليل من

الأول أو الثاني ؟ احتمالان .

وإذا خلت الوكالة من العوض فملك انتفاع ، فلا يملك نقلها . ومعه ملك المنفعة
فله النقل إن قرنت بالزمان على الأصح . ولو قرنت بالعين امتنع النقل . وكذا
القراض والمزارعة والمساقاة باعتبار المالك ، ويملك الحصة بملك عين .
ولو وقف لسكنى قبيلة كالعلوية ، ففي كونه منفعة أو انتفاعاً احتمالان ، والثاني
أقرب ، فليس لهم النقل . ولو انتفى القيد ففي كونه من أي الوجهين اشكال .
والعمري انتفاع قطعاً ، فلا نقل فيها حتى يسكنى غيره معه . ولا كذلك الوصية
بالمنفعة ، بل يملكها الموصى له فله النقل .

والوصية يسكنى الدار انتفاع ، والمدارس والربط ، إلا أنه يسكن من جرت
العادة بسكنائه معه . وله ادخال الضيف والضيف ، أما المخزن ووضع المتاع فلا ،
إلا ما جرت العادة به أو ما قصر زمانه .

وهل يصح استعمال حصير المسجد أو شيء من آلته في مثله ؟ الأقرب المنع
إلا مع عطلته ، وفي غير المسجد أقوى في المنع . ويجوز النوم والجلوس عليها
فيه ، إلا الغطاء بها وإن كان فيه على الأقرب .

وأخذ الأجرة على القضاء والاذان محرم عندنا ، ويجوز لهما الارتزاق من
بيت المال ، وفي الفرق اشكال .

واختيار الملك شرط فيه ، فلا يدخل قهراً الأثر . وهل الوصية والوقف
عاماً أو معيناً ، والغنيمة والزكاة والخمس كذلك ؟ اشكال .

ونصف الصداق أو كله ، وتلف المبيع قبل قبضه ، والتمن المعين قبله ، وعق
الشريك الشقص ، وفسخ المشتري بأحد أسبابه ، والبائع ، وأرش الجناية خطأ ،
وعندها المضمون بالأرث توجب الملك القهري .

وفي النذر المعين أو المبهم اشكال .

والثلج والماء المجتمع في الدار، ونبت الكلاً والشجر في الملك هل تدخل في الملك ؟ اشكال . وملك الملك بمعنى المطالبة به هل يعد ملكاً ؟ قيل : نعم ، تنزيلاً للسبب منزلة المسبب، وقيل : لا ، لتوقفه على السبب . ولم يحصل كحيازة الغنيمة، واستحقاق الشفعة، والحضور على مال مباح كالكنز والمعدن. وهل ظهور الربح في المضاربة كذلك ؟ احتمالان .

[٣٢]

قطب

انما يقع اثر العقد في الأعيان والمنافع اذا صدر عن مالك له ، أو من هو بحكمه كالوكيل ، والوصي ، والحاكم وأمينه ، والمقاص ، وناظر الوقف ، والودعي ، والمثقت فيما يسرع فساده ، وتعذر الحاكم ، وبعض اهل العدالة في مال الطفل اذا لم يكن ولي ولا حاكم .

وهل واجد بدنة السياق اذا تعذر ايصالها الى المالك كذلك، فينحرها ويفرقها عن مالكةا؟ احتمالان. فظاهر ان الفضولي لا يقع عقده موقفاً على اجازة المالك بل يقع باطلا على الأقرب .

وتعليق انعقاد العقد على صفة مقطوع بوقوعها ، معلوم وقتها أم لا ، لا يمنع وقوعه . وكذا لو كانت غير مقطوع بوقوعها ، اذا تساوى المتعاقدان في عدم علم وجودها ، كتعليق البيع على شراء الوكيل ، أو وقوع الملك وان كان بالارث، أو علق نكاحها على خروج العدة ، أو موت احد الأربع .

ولوعلم الوجود فالأولى بالصحة، ولا تعليق الا بالصورة ، ولا اعتبار بانكاره منهما أو من أحدهما مع تحقق العلم .

أما لو علقه على المشيئة فكذلك على الأصح . ولا فرق بين تعليق العقد ، أو تعليق بعض اركانه ، كتعليق بالثمن بمثل ما باع به مع العلم منهما به . ولو جهلاه او احدهما ففي الصحة اشكال .

ولو زوجه من يشك في حلها ، فظهر الحل ففي صحته احتمال . ولا كذلك الايقاعات على الأقوى ، فلو خالع او طلق من يشك في زوجيتها ، او نصب الوالي من لا يعلم اهليته للقضاء لم يصح وان ظهرت الزوجية والاهلية .

ولو باع مال مورثه مع ظن الحياة ثبت ارتداده ، ففي صحة البيع اشكال . ولو زوج امه ابيه فبان ميتاً فكذلك ، ولعل البطلان اقرب فيهما .

ولو باع الصبرة بمثلها فساويا قدرأ فبالجواز وجه للشيخ^(١) ، والمنع اجود . ومتى اقتضى الشرط خلاف مقتضى العقد ، وكان من اركانه ابطله قطعاً ، كشرط عدم التسليم ، او لا ثمن ، او لا يتنفع . ولو كان من مكملاته ففي صحته خلاف ، والأقوى الصحة ، كشرط نفي الخيارين او خيار العيب . وهل نفي خيار الرؤية ، وخيار الغبن ، وخيار التأخير كذلك ؟ اشكال .

وكل ما يقتضيه العقد منها فمؤكداً ، اما ما لا يقتضيه ويكون لمصلحتها ، او مصلحة احدهما كاشتراط رهن وضمين واستشهاد وصناعة وضمان درك وخيارهما ، او لأحدهما فالطائفة على صحته . وما لا يكون لمصلحتهما ان لم يتعلق به غرض لأحدهما وكان منافياً ففسد قطعاً ، كاشتراط ان لا يبيع ، او لا يبطأ ، او لا يقبض . وليس منه اشتراط العتق ، لخروجه بالنص . وهل التدبير والكتابة كذلك ؟ اشكال ، ان لم يناف كالخياطة والقرض فصحيح قطعاً . أما اشتراط عدم التزويج ، والتسري ، والطلاق فلا يلزم ولا يبطل بها العقد اجماعاً . وهل يبطل المهر ؟ اشكال .

ولو شرط أن لا يطلق ، أو لا يأت بعدة أو عدد منه بطل العقد ، ولا فرق بين الدائم وغيره على الأقرب . ولو قيل : بلزوم الثلاثة الأخيرة في المنتطح كان وجهاً ، وشرط الطلاق بعده لا يلزم قطعاً . وهل يبطل به العقد ؟ احتمالان . ولا فرق بين الزوج والزوجة في ذلك على الأقرب .

وهل يصح شرط الزيادة على الواجب للزوج ، أو النقص عنه عليه لها ؟ احتمالان وشرط الزيادة على الواجب من الزوج لاغ ، وهل الزوجية كذلك ؟ وجهان . ومتى تقدم بالشرط على العقد أو تأخر عنه لا يظهر له أثر على المشهور ، إلا فيما لو تواطأ عليه ونسياء حال العقد على الأقوى . وهل يلزم الشرط ويصح العقد ، أو يبطل العقد بفوات الشرط ؟ احتمالان .

وهل مشاهدة حدود البيع ومرافقه ، كالفرية المشاهد مزارعها وبساتينها ، ثم لم تذكر في العقد ، تقوم مقام ذكره ؟ اشكال .

وكذا بيع التلجبة بمنع الظالم ، والمواطأة على الفسخ ، وعلى صورة عقد مع نيته فسخه منهما مؤثر في بطلانه على الأقرب . أما التدليس السابق على عقد النكاح ففي تأثيره في جواز فسخه وجه ، وما لا يدخله النقل والانتقال ، ولا يبعد أن فيه لا يؤثر العقد فيه كالحرق ، وما لا يملك ، وأم الولد ، والوقف ، وانكاح من يحرم والاعمال المحرمة ، والمجهولات ، والابق ، والمفصوب في البيع .

وما اشتمل من العقود على عوضين فهو مشروط بقبضهما ، والغالب أنه في مجلس العقد وواجب في الصرف .

وهل بيع الطعام بمثله مثله ؟ الأقوى لا . وفي السلم الثمن خاصة ، وبيع الموصوفين بكل منهما قيل : يكفي فيه قبض أحدهما ، وقيل : يرجح قبض الثمن ، سواء الربويين وغيرهما . أما التأجيل فشرط في السلم ، وهل يصح مع الحول ؟ قولان . وبطل للربوي قطعاً ، وهل غير الربوي كذلك ؟ اشكال .

وباقى العقود لا يلزمها شيء منها ، وهل يصح السلم فيما يمتنع فيه الأجل ؟
احتمالان مبنيان .

ولوباع ربوي بجنسه بشرط الأجل ، وتفاضافي المجلس ففي الصحة اشكال
والأقرب المنع ، وفي الصرف المنع اقوى .

[٣٣]

قطب

اللزوم في العقود أصل معتبر في جميعها ، وقد تخالف لأمور عارضة ، ففي
البيع يعرض الفسخ والانساخ بأقسام الخيار ، وبفوات شرط أو وصف عين فيه ،
وبالشركة قبل القبض ، وتلف العين مبيع وثمن ، وفي زمان خيار المشتري وان
قبض ، والاقالة والتحالف عند التحالف على قول ، وبفريق الصفة .

وهل افلاس المشتري بالثمن موجب لجوازفسخ البائع ؟ اشكال ، ومما طلته
به اقوى اشكالا .

أما غيره فاللازم من طريقه : النكاح ، والاجارة ، والوقف ، والصلح ،
والمزارعة والمساقاة ، والهبة في بعض وجوهها ، والضمان ، والحوالة . وهل
المسابقة كذلك ؟ اشكال .

والجائز فيهما : الوديعة ، والعارية ، والقراض ، والشركة ، والوكالة ، والوصية
والقرض ، والجمالة قبل الشروع ، والهبة في بعض وجوهها ، وولاية القضاء ،
والوقف العام .

وهل يجوز عزل القاضى اقتراحاً ؟ قولان .

واللازم في أحدهما : الرهن ، وعقد النمة ، والأمان . وهل الهبة للرحم مع

القربة والم عوض كذلك ؟ قولان . أما الكفالة فكذلك على الأقوى .

والجائز في الابتداء قد يؤل الى اللزوم ، كالهبة قبل الاقباض ، والوصية قبل الموت والقبول .

ويدخل خيار الشرط في كل العقود اللازمة ، النكاح والوقف . ويختص خيار المجلس بالبيع ، فلا يثبت في الاجارة ، لأنها ليست بيعاً عند الأصحاب . وهل يثبت خيار الشرط في الصرف ؟ اشكال . وخيار التأخير مختص بالبيع اجمعاً .

والصلح الوارد على الأعيان ، والاجارة والمزارعة والمساقاة في لحوق خيار الغبن وخيار الرؤية لها احتمالان ، والظاهر دخول خيار الغيب في الجميع وهل يثبت الأرش في غير البيع ؟ قيل : نعم في الصلح والاجارة ، وفيه اشكال . وخيار الشرط قد يصير العقد لازماً في وقت جائزاً في آخر ، كاشتراط رد الثمن الى مدة ، فان رده فيها والا صار لازماً ، وهو جواز بين لزومين .

وهل يصح اشتراط الخيار بعدمضي مدة ؟ الأقرب نعم ، وهو لزوم بين جوازين . والايقاعات بأنواعها لا يدخلها الخيار ، الا العتق والوقف على قول فيهما . والجمع بين عقدين جائز وان اختلفا حكماً كجائز ولازم ، وما يشتمل على المسامحة وغيرها كبيع ونكاح ، أو جواز خيار وعدمه كبيع وصرف ، أو في غرور وعدمه كبيع وقراض ، وفي الجميع اشكال . ولا اشكال في جمع البيع والاجارة ، للاشتراك في اللزوم .

والحكم بالملك قد يقف على شيء يكون اما كاشفاً عن حصوله أو عن انتقاله وبيع الفضولي يحتملها . أما لو باع مال موروثه ، أو زوج أمته مع ظن الحياة أو الفضولي ، أو عاقل العبد فظهر الموت والوكالة والاذن فالكشف اقوى .

ولو سأل الوكيل أو العبد فأنكر الوكالة والاذن ، ثم ظهر ثبوتهما قوي

الاشكال .

ولو تزوج بمن اعتدت بخبر الموت أو الطلاق ، أو اعتق عبد مورثه ، أو أبرأه ولم يعلم اشتغال ذمته ، أو من مال أبيه وظهر الموت والطلاق والملك والاشتغال ففي نفوذها اشكال .

ولا فرق بين ان يجعل الابوة والارثية وصفاً او شرطاً على اشكال ، ولو اوقعه باسم الأب والموروث اشكل قوياً . اما لو قال : بعث الدار ثم ظهر الموت انتفى الاشكال .

ولو طلق بحضور خنثيين قبل البيان ، أو فاسقين في ظنه فظهر ارجلين أو عدلين ففي الصحة اشكال ، ويقوى حينئذ في العالم بالحكم .

ولو طلق العبد زوجته المعتقة ، أو اختارت المعتقة بعد طلاقها العقد وقف الحكم على احتمال. ولعان المرتد كذلك، والمرتدة المخالعة والمكاتب الموصى به لو بيع قبل العلم بالفساد ووقف الكشف يجري في الطلاق والظهار والابلاء ولا يكون تعليقاً حقيقة ، لأنه تعليق كشف لا انعقاد .

ولو خالع الوكيل بدون مهر المثل لم يكن لرضى الزوج اثر في الصحة ، ويحتل الصحة الموقوفة ، الا ان يقال باختصاص الكشف بالعقود . ويرد عليه سؤال . ولو امر بعض ركبان السفينة آخر بالقاء متاعه بشرط ضمان اهل السفينة مع الحاجة ففي صحته اشكال ، اقربه الصحة ، اما مع عدم الحاجة فالاشكال اقوى .

وفاسد العقود يترتب عليه الضمان على القابض تبعاً لما يضمن بالصحيح ، لأن المضمون به مضمون بفاسده ، وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده .

والفوائد تابعة لأصلها ، الا ان المشتري يرجع مع الفساد بما اغترمه مما لم يحصل في مقابلته نفع . وهل ما حصل في مقابلته كذلك ؟ قولان ، الأقرب نعم .

ويرجع بما زاد بفعله عيناً أو صفة ، وما هو عمل من العقود ، كالأجارة على الأعمال والمساقاة والمزارعة والقراض إذا فسدت هل تثبت بها اجرة المثل أو مزارعة المثل ومساقاة المثل وقراض المثل ؟ احتمالان أقربهما الأول .

[٣٤]

قطب

البيع قد يوصف بالوجوب فيهما إذا توقف عليه واجب ، كقضاء دين ، ونفقة وحج ، وجهاد .

وبالندب إذا حصل بقصد التوسعة ، ونفع ذوي الحاجة والأقارب .

وبالتحريم إذا اشتمل على ما يحرم كالربا ومانع الواجب .

وبالكراهية إذا اشغل عن وقت الفضيلة .

وبالاباحة إذا خلا عن أحدهما .

ويجب فيه العلم بالعوضين .

ويحرم الاحتكار على الأصح ، والنجش .

وتكره الزيادة وقت النداء ، والدخول على سوم أخيه . ويلحقه وجوب تسليم

الثلث والثلث على البائع والمشتري ، وتحريم المنع منه ، وإباحة الانتفاع ،

وكراهية الاستحطاط بعد العقد ، واستحباب اقالة النادم . فاجتمعت فيه الأحكام

الخمس من وجوه ثلاثة .

وعلم العوضين قدراً ووصفاً شرط في صحته إجماعاً ، إلا في أس الجدار

اكفي فيه بعمله . وفي جواز بيع عبد من عبيد قول للشيخ ^(١) .

وكون المبيع متمولاً لشرطه بالانتفاع وإن كثر عينه، كالماء على النهر والحجر في الجبال . وهل يصح بيع الجزء المشاع من المملوك بمساويه منه ؟ قولان . وتظهر فائدته في الموهوب والرجوع في الفلز أو كان صداقاً .

وكل ما جاز بيعه جازت هبته ، وبالعكس ، ألا في الأبق والمغصوب والضال ولحوم الأضاحي الواجبة وجلودها ، والموصوف في السلم والدين على وجه ، والمريض بضمن المثل والمحجور عليه .

والغرر منهى عنه وهو كل مجهول الحصول ، أما مجهول الصفة معلوم فهو الذي يصدق عليه اسم المجهول ، فيبينهما عموم وخصوص من وجه . والجهل في الوجود كالأبق مجهول الصفة ، وفي الحصول كالطير في الهواء ، وبالجنس كسلعة من مختلفات ، وبالنوع كعبد من عبيد ، وبالقدر كالمكيال المجهول قدره ، وبالتعيين ككتاب من ثوبين ، وبالبقاء كالثمرة قبل بدو الصلاح على المشهور ، وشرط بدو صلاحها ضرراً قطعاً .

وكذا شرط صيرورة الزرع سنبلًا ، ومتى كان له مدخل في العوضين أو أحدهما كان مبطلاً إجمالاً . وعفي عن أس الجدار ، وحب القطن ، واشترط الحمل ، وكل ما لا بد في المبيع .

أما الثمرة قبل بدو الصلاح ، والأبق المعلوم وجوداً وصفة ففي جوازييهما بغير ضمنية قولان ، والمنع أقوى . والنهي المعلوم بالنقص عن الغرر ، والمجهول إنما هو في المعاوضات المحضة كالبيع بأقسامه .

وهل الصلح كذلك ؟ الظاهر نعم إذا ورد على الأعيان .

والاجارة عوضاً ومنفعة على الأصح .

وما هو احسان محض كالصدقة والابراء لا يضره الجهالة قطعاً .

وهل النكاح من الأول ؟ احتمالان . ولعل مراعاتهما فيه أحوط ، ولهذا قيل :

لو تزوجها على خادم أو بيت كان لها وسط . وقيل : ببطان المهر ، فيكون كالمفوضة .
وقيل بمهر المثل . أما الخلع فيكفي في المبدول فيه المشاهدة على الأقرب .
ولو وهب المجهول من جميع جهاته كشيء ، ودابة ، ودرهم من غير تعيين
بطل على الأقوى . ولو تعلق الجهل بكيله أو وزنه أو مقداره لم يضر قطعاً وإن
كانت معوضة على الأقرب .

وتجهيل الاستثناء تجهيل المقتضى للعقد ، فيوجب بطلانه في البيع وغيره
حتى في الإيقاع ، كما لو اعتق عبده الواحد ، أو تصدق بالثياب أثوباً مع
تفاوتها .

ولو تساوت في أنفسها كهذه الدراهم الأدرهماً منها ففي البطلان اشكال ، أما
لو قال : بعثك الصبرة إلا صاعاً منها فالأقوى التفصيل . ولو كان المبيع صاعاً منها :
فإن نزل على الأشاعة بطل على الأقرب ، وإلا ففي الصحة احتمالان . ولو علمت
وزناً أو كيلاً ، فاستثنى عدداً معيناً فلا خلاف في الصحة ، وفي تنزيله على الأشاعة
أو الجزء المشاع قولان .

وخيار المجلس ثابت في كل بيع ، وهل يثبت في بيع الولي على المولى ، وفي
ما يسرع فساد ، وفي من ينعتق على المشتري ؟ اشكال . ويحتمل نفع الأخير على
وقت الملك ، فلو قلنا به فهل يرتفع خيار البائع ؟ نظر . ولو قيل بجواز شراء
العبد نفسه من مولاه فهلا يثبت له الخيار ؟ احتمال قوي .

ولو اشترى المقر بحريته ففي ثبوت الخيار لهما أو للبائع خاصة اشكال .
وخيار العيب ، والشرط ، والحيوان ، والتأخير ، والمولى والزوجين إذا طلق
قبل الدخول مع زيادة الصداق أو نقصه ، وولي الدم ، والمستأجر إذا غابت العين
والموأة باعتبار الزوج بالنفقة على قول ، وعدم وجود المسلم فيه عند الأجل على
احتمال ليس على القور .

وخيار الغبن ، والتدليس في البيع والنكاح ، وعيوب الرجل والمرأة الا العنة على وجه ، والأخذ بالشفعة على الأقوى ، والردية ، وتفریق الصفة وتجدر الشركة فوري .

وخيار البائع في أخذ عين ماله بافلاس المشتري : والتلقي هل هما من الثاني أو الأول ؟ اشكال .

ولو تزلزل العقد هل تلحقه أحكامه ، فيكون مدته كابتداء العقد ؟ خلاف ينفرع على وقت الانتقال . والفائدة في زيادة الثمن أو نقصه في مدته بالنسبة الى الشفيع له وعليه .

واقتران شرط بالعقد ، وحذفه ، وعدم تعيين أجل السلم ثم عيناه فيه ، وحصول من يزيد في بيع الوكيل .

أما لو اسلم اليه ما في ذمته ففي البطلان وجه قوي ان ذكر الأجل ، فان لم يذكره متفرقاً قبل قبض المسلم فيه بطل قطعاً ، وان قبضه قبله ففيه الوجهان .

وبيع الموصوف بصفات السلم هل شرطه قبض الثمن ، أو قبض العين ، أو يقع باطلا ؟ احتمالات .

وبيع الربوي بمثله موصوفين من غير أجل في صحته وبطلانه ومراعاته احتمالات .

واشترط قبض الثمن في المجلس في السلم تفصيلاً من الكالي بالكالي ، وشرط قبوله للنقل ليثبت في الذمة ، فان ما يثبت فيها يطل السلم فيه كالأرضين والعقارات وكل ما يدخله الكيل والوزن هل يحرم بيعه قبل قبضه ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا وخص بعض التحريم بالطعام ، وهل كل مبيع كذلك ؟ لم اسمع به قائلاً منا ، فالقول بعمومه .

واستثناء الامانات ، والأرث ، وسهم الغنيمة ، والصيد في المحبالة ، وما هو

مضمون على الغير بقبضه ساقط عندنا. وهل المضمون بالمعاوضة كالبيع، والصلح، والاجارة، وضمن المبيع، وعوض الهبة كذلك؟ الأقوى المنع، الا أن يبيعه على البائع ففيه احتمال. والمتمم أنه مختص بالبيع، فغيره لا منع فيه على الأصح. وهل ما ملك بالاقالة، والاصداق، والشفعة، والقسمة كذلك؟ الأقوى نعم. اما لو باع المعين بمثله انسحب الاشكال فيه، فهل الثمن هو النقد ان وجد، او ما اتصلت الباء به مطلقاً او النقد مطلقاً؟ احتمالات.

اما لو تصرف المشتري قبله ففي غير المكيل والموزون لا منع قطعاً، وفيه ان كان بالبيع بطل على الأقرب، قيل: الا ان يوليه وبغيرة جائز على الأقوى. والفرق بين مطلق البيع والبيع المطلق أن: الثاني العام بسلام الجنس، ووصف الاطلاق، ونفي القيد ينافي عمومه. والاول القدر المشترك، فيصدق مع كل فرد، واضيق لتمييزه عن غيره من المطلقات، فيصح ان يقال: مطلق البيع حلال، ولا يقال: البيع المطلق حلال.

وارتفاع الواقع ممتنع قطعاً، ففسخ العقد عند التخالف هل يوجبه من الأصل، أو من الوقوع؟ اشكال. ويتفرع النماء، وعليه سؤال، ويلزم أن بطلان العبادة بتأثير نية الابطال رفعاً للواقع. ويتوجه الاشكال والمذر باعطاء المتجدد حكم المعدوم، أو بتقدير الوجود كالمعدوم رافع بجميع الأفعال، لأنه يصيرها في تقدير غير الواقع ويمكن رفعه.

[٣٥]

قطب

القرض عقد مستقل شرعي مجمع على صحته، وخالف الأصل في عدم اشتراط النقد بالقبض في المجلس، وكون المجهول عوضاً عن المعلوم على القول

بضمان المثل في القيمي، ويبيع ما ليس عنده في المثلي. واغتفرت لمصلحة اصطناع المعروف، فمتى جر نفعا حرم، لارتفاع علته .

والحال من الدين لا يتأجل الا باشرطه في لازم، أو وصية، أو ضمان الحال بالمؤجل، أو رهنه، أو نذره .

والأجل المقدر شرعاً: البلوغ، والحل، والرضاع، والحيفض، والعدة، والاستبراء، والهدنة، والحوال في الزكاة، واللقطة، ونعمس المكاسب، ومقام المسافر، واكثر النفاس، وأقل الطهر، واستبراء الجلال، ووطء الحلال، ووطء الزوجة، والايلاء، والظهار، والعنة، وانتظار السنن، والعقل، وتوبة المرتد، وثمن الشفيح، وتغريب الزاني، والدية عمداً وشبهة، وقضاء رمضان، واشهر الحج، والكفارات، والصوم، والحضانة، والمفقود .

وما يصح تأجيله ولا يجب فيه ثمن: البيع، والرهن، والضمان، والصدق، والسكنى، والحبس .

وما يجب فيه: المتعة، والكتاب، والسلام على خلاف، والاجارة المتعلقة بالضمان، والمزارعة والمساقاة وعلمه فيها شرط .

وما لا يلزم فيه: الوكالة، والشركة، والمضاربة . فذكره مجهولاً لا أثر له ومعلومه يؤثر مع التصرف بعده .

أما الجزية والغارية والوديعة فلا يجب فيها، وتصح معلوماً ومجهولاً . والتوقيت بالألفاظ المشتركة بدون القرينة هل يحمل على الحالية أو يطل ؟ خلاف .

وكل ما صح بيعه مع رهنه، وتنعكس كنفسها، وقد يخرجان عن الكلية قي مواضع .

وكل رهن غير مضمون، ويخرج عن الكلية في مسائل، وكل ما جاز الرهن

عليه جاز ضمانه ، وبالعكس .

وهل يصح الرهن على ضمان الدرك ؟ اشكال .

والحجر على الصغير والمجنون لنقصهما ، وعلى المفلس لحق الغرماء ،

وعلى العبد لحق السيد والسفيه فتردد بينهما ، ويتفرع عليه فروع .

وهل يفتقر الحجر عليه الى الحاكم ؟ قولان . وهل زواله كذلك ؟ الأقرب لا .

والحجر لا يرفع الأسباب الفعلية بل القولية ، فوطء السفيه لامته مباح موجب

لصيورتها أم ولد ولو حمات وعلم أن الفعلية اقوى على الاقوى .

وهل على الولي مراعاة المصلحة ، أم يكفي عدم المفسدة ؟ احتمالان . وعلى

الأول هل يكفي مطلق المصلحة ، أو يراعي الأصلح ؟ اشكال .

والذمة : معنى قائم بالمكلف مقدور له ، قابل للالزام والالتزام . فالصبي

لا ذمة له ، والسفيه له ذمة الالتزام خاصة . وبشكل في الصبي بلزوم مهر نكاحه ،

وبضمانه ما يتلفه قبل التعلق بالمال فلا ذمة . وبشكل في الاتلاف مع انتفاء المال

ويمكن التقدير فيه واهلية الملك غيرها ، لأنها قبول قدرة الشرع في محل واهلية

التصرف .

وهل تشترط بالبلوغ ؟ الأقرب نعم . وهل هي مشروطة بالملك أو تقديره ؟

اشكال . وهو شرط للزوم قطعاً ، وليست مشروطة بالذمة .

وهل هما من خطاب الوضع ؟ الظاهر ذلك ، فانه اعطاء المعدوم حكم

الموجود ، ويحتمل أن يكونا من خطاب التكليف . وهل مورد الاجارة العين أو

المنفعة ؟ اشكال ، وعليه تتفرع اجارة المرهون على المرتهن ، وارتهان المستأجر

العين .

وهل تصح اجارة الحلي ؟ يتفرع على ما تقدم .

ولو استأجر عيناً فورئها ففي بطلان الاجارة اشكال ، وتظهر الفائدة مع

الشركة في الارث . والموانع الطارئة في مدة الاجارة هل هي كالمقارنة في
الابطال ؟ احتمالان . فلو آجر الموقوف مدة ومات المؤجر قبل استيفائها ، هي
بطلان الاجارة وجهان ، والبطلان أقرب .

ولو استأجر دار الحربي ثم غنمت لم تبطل على الأقرب .
وولي الطفل والمجنون والسفيه لو آجر مدة وزال المانع في الأثناء هي
البطلان وجهان ، أما لو آجر أم الولد والمدير ثم مات لم تبطل الاجارة قطعاً .
وكل ما جازت الاجارة عليه مع العلم جازت الجعالة عليه مع الجهل . ومع
العلم على الأقوى .

[٣٦]

قطب

الأمانة نسبة حكيمية الى يد غير المالك مقتضاها عدم الضمان ، ويكون من
المالك كالوديعة والعارية من الشارع . وهي الأمانة الشرعية ، ومطلق الأمانة شامل
لها . وتختص الثانية بوجوب اعلام مالكة فوراً ، فلو أهمل متمكناً ضمن .
وهل يضمن مطلقاً ؟ الظاهر لا ، ولها صور .

وتلاعب الصبيان بالبيض والجوز وامثالهما من أنواع القمار مضمون على
القباض ، علم الولي أولاً . نعم لو علم وجب عليه الرد لى ولي الآخر ، فلو أهمل
فتلف ضمن في ماله . ولا تأثير لعلم غيره ، فلو قبضه لحق بالأمانة ان اقترن بنية
الرد .

ولو كان أحدهما بالغاً ضمن ما أخذ من الصبي قطعاً ، وهل يضمن الصبي ما
أخذ منه ؟ اشكال . ولو زاد ما في يد المقاص عن حقه ففي ضمانه له اشكال .

وكل ما يحتاج الى ايجاب وقبول فعقد ، وما لا يحتاج الى القبول فايقاع أو إذن . وهل الوديعة عقد ؟ اشكال ، تظهر فائدته في العزل ، وفي اشتغالها على شرط فاسد .

وهل يضمن الصبي بالابداع لو أنلف ؟ اشكال . وفي تعديده وتضريته الاشكال أقوى . وكل عارية فهي أمانة الا مواضع . وهل الاستعارة للرهن منها ؟ قولان . وكل فعل تعلق غرض الشارع بإيقاعه لامن مباشر معين يصح التوكيل فيه ، كالمقود ، والفسوخ ، والعارية ، والقبض والاقباض ، وأخذ الشفعة ، والابراء ، والابداع ، وحفظ الأموال ، وقسمة الصدقة ، واستيفاء الحقوق وإثباتها مطلقاً . والطلاق للغائب والحاضر اشكال ، والمخلع مطلقاً ان قلنا انه فسخ ، والا توجه الاشكال في الحاضر .

والعتق ، والتدبير ، والمكاتبة ، وإثبات الدعاوي ، وما تعلق غرض الشارع بإيقاعه من السباشر فلا يصح التوكيل فيه كالقسم والقضاء والصلاة والصيام والحج . وما هو عائد الى الإرادة والشهوة من الأفعال في صحة التوكيل فيه احتمالان ، كالاختيار واختيار الرؤية . وهل يصح التوكيل في الاقرار ؟ الأقرب لا .

وكل من صح منه المباشرة صح التوكيل منه ، ومن لا فلا ، الا العبادات والإيلاء ، واللعان ، والقسامة ، والشهادة تحملاً وإداء ، والظهار مطلقاً .

وهل يصح التوكيل في الجهاد ، وصب الماء في الطهارة ؟ قولان . أما التوكيل من أهل السهمان في الزكاة في القبض عنهم ففيه اشكال ، وفي الاحتياز والالتقاط وجهان مبنيان على اشتراط النية .

وللعبد والسفيه مباشرة عقد النكاح مع الإذن ، ولا يوكلان فيه قطعاً ، وهل الوصي كذلك ؟ قولان .

ولو وكل أحد المتعاقدين الآخر في القبض يصح ان قبض في حضرة الموكل

والأفلا .

وما يصح التوكيل فيه دون مباشرته له صور عند مخالفتنا باطلة عندنا ، الأفي
توكيل المحل محرماً في أن يوكل محلاً في تزويج . أو يوكل المسلم ذمياً أن
يوكل مسلماً في شراء مصحف أو مسلم ، أو يوكله المسلم أن يوكل مسلماً على
مثله فإنها جائزة عندنا . ومسلوب مباشرة فعل لنفسه جاز أن يكون وكيلاً لغيره
فيه كالسفيه والمرد والعبد .

وفي قبول النكاح لغيره ، وذو الأربع في تزويج الخامسة لغيره ، وغير فائت
العت في العقد على الأمة لغيره ان قلنا بمنعه .

وما جازت الوكالة فيه اذا تبرع متبرع بفعله وقع موقعه كنضاء الدين ، ورد
المغصوب والوديعة ، والنفقة ، والعبادة عن الميت ، فلو كان عبداً فني وقوعه عن
الاجازة أو البطلان قولان .

وقد تفق بعض الأفعال على الاجازة ، والايقاع يطل قطعاً .

وما لا يصح التوكيل فيه كالإيمان والقسم والوصية وكل إيجاب يقع بقبوله
بعد موت الموجب إلا الوصية ، ومن له قبول اذا مات قبله بطل عقده ، وهل
الوصية كذلك أو يقدم الوارث مقامه ؟ قولان .

وكل وصية بما فيه نفع الغير موقوفة على قبوله ، الا عتق العبد ، وإبراء
الغريم ، وقضاء الدين ، وفداء الأسير .

ولو أوصى لدابة بعلفها فني الجواز وجهان .

والأموال ومناقبها تضمن بالقوات والتفويت ، ومنفعة البعض بالتفويت خاصة
ومنافع الحر هل يضمن بالتاني ؟ الأقرب نعم ، وفي ضمانها بالاول اشكال .

وفي المستأجر يضعف الاشكال ، وأضعف منه اذا كان خاصاً .

ويستقر الضمان بالتلف ، وتعتبر القيمة في القيمي ، والمثل في المثلي ، واعتبار

القيمة في الأول يوم تلفه في غير الغاصب على الأقرب، اما الغاصب فقليل بالأرفع من حين القبض الى حين التلف ، وقيل : الى وقت المطالبة ، ولو قيل : الى حين الدفع كان وجهاً .

اما ضمان ولد الأمة على ابيه الحر بقيمته يوم ولد فعلى خلاف الأصل، وفيه اشكال .

وما يجب ضمانه عند تلفه تلفه ثابت بالقوة ، وبعده يحصل بالفعل، وضمان العين الباقية لتعذر ردها للحيلولة بقوات اليد مع بقاء الملك على اشكال ، وتظهر الفائدة لوزال المانع . والاذن بالتصرف لابناني وجوب الضمان وان كان تاماً ، الامع فهم الاضرار عن المعاوضة ، فيضمن اكل مال غيره في المخصصة على الأقوى .

وهل المأخوذ المقاصة في غير الجنس لو تلف قبلها كذلك ؟ اشكال، والأقرب الضمان . أما الدبغة لو نقلها المستودع لمصلحة المالك ، والعارية لو انتفع بها المستعير لمصلحة فاتفق التلف ففي الضمان اشكال .

ولو سقط عليها شيء من يده فتلفها فالاشكال أقوى، والأقرب مراعاة التفريط فيهما .

والقادر على انشاء شيء له الاقرار به ، الا الولي الاجباري في النكاح . وهل الوكيل في البيع لو أقر به وقبض الثمن وتأجيله كذلك ؟ اشكال . وكذا وكيل الشراء ، أو الطلاق ، أو الرجعة .

وغير القادر على انشاء شيء لا يقبل اقراره فيه ، الا مجهول النسب لو أقر بالرقية ، والقاضي المعزول لو أقر بما في يد أميره لشخص على اشكال .

واقرار المرأة بالتزويج مقبول قطعاً ، وهل لها انشاؤه ؟ الأقوى نعم . وفي البكر اشكال ، وذات الأب أقوى اشكالا .

والمقر بدراهم لو فسر بناقصة عن الشرعية ، أو عن وزن البلد ، قيل : ان اتصل على الأقوى وبمال هل ينزل على ما يمنع من الرجوع ، أو على ما لا يمنع منها ، أو يستفسر ؟ كل محتمل .

ويؤخذ في الاقرار بالمتيقن ، ويطرح المشكوك ، فالمقر بالهبة لو أنكر القبض قبل على اشكال ، ومع القرينة يضعف . والمنكر لو رجع قبل ، الا في الزوجة لو أنكرت الاذن لابطاله ثم رجعت ففي القبول اشكال ، ولو ادعت الانقضاء قبل رجوعه ثم رجعت فالاشكال اضعف .

وما استغرق من الاستثناء باطل اجماعاً ، ولو عطف عدداً على آخر ثم استثنى ما يستغرق الأخير ففي رجوعه اليهما ، او الى الأخير ، او البطلان احتمالات . والاستثناء من النفي اثبات على الأقوى .

ولو قال : لاجامعتك الا في السنة مرة ، فمضت بغير جماع ، ففي الحنث اشكال ومثله لا لبست ثوباً كناناً فيعمرى ، والاشكال هنا اقوى .

ولو قال : ليس له علي عشرة الاخسة ، ففي المقر به اشكال . وتفسير المبهم يطالب به على الفور وجوباً ، لقاعدة امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة ، سواء كان ابتداء او عقيب دعوى . فلو امتنع فهل يجس ، او ترد اليمين لجعله ناكلاً ؟ اشكال .

وهل بين النصب والدين فرق ؟ اشكال ، وكذا في الاختيار وطلاق المبهمة على القول به .

[٣٧]

قطب

تعلق الشيء بغيره في الأحكام : اما لأخذه منه ، او لاستيثاقه به .

فالأول : كتملئ الدين بالرهن ، وتعلق الزكاة بالنصاب ، وفي كفيته احتمالات وتعلق الأرض بالجاني ، وتعلق حق البائع بالمبيع بحبسه ليستوفي الثمن ، وتعلق الدين بالتركة ، وتعلق المال المضمون بالعين المشروطة كون الضمان منها ، وبما يجب احضارها منها به .

واما الثاني : فكمنع المرأة تسليم نفسها لتقبض المهر قبل الدخول . وهل لها ذلك بعده ؟ قولان . والمفوضة حتى يفرض لها مطلقاً ، والمدين من التسليم ، بل سائر الحقوق والمقود وان لم يجب .

وحبس الجاني حتى يبلغ صاحب الدم ، او يحضر على قول . والحبس على الحقوق ، والحيلولة بين المدعى عليه وبين العين ليزكى الشهود على وجه وجبه لحد او قصاص كذلك على احتمال ، وعزل نصيب الحمل مع قسمة التركة ، وعزل الدين لوفات المضمون عنه قبل الأجل .

وكل مقدر شرعاً فمبناه غالباً على التحقيق دون التقريب كالحيض والطمهر ، ومرات الوضوء وغسلاته ، والفلسيتين في البول . وهل المسلم فيه كذلك ؟ اشكال ولوزادت صفات ما وكل في شرائه بعين لم يضره وان اضيف اليها على اشكال . وهل السنة والاسبوع كذلك ؟ اشكال .

اما ارطال الكر ، ومسافة القصر ، وسني البلوغ فمبنية على التحقيق على الأقوى .

وقد يتعلق المحكم على اسباب تعتبر حالا ، وما لا يفق ، كما لو حلف ان يأكل هذا الطعام غداً فأتلفه قبله ، ففي وجوب الكفارة معجلاً اشكال ، ولو عجلها ففي الاجزاء اشكال .

ولو ظهر انقطاع المسلم فيه قبل الأجل ففي ثبوت الخيار معجلاً اشكال ، وهل يتعجل الغارم المؤجل منه الزكاة قبل حلوله ؟ اشكال . اما لو حج عن المعذور

ثم زال العذر وجبت الاعادة على الأقوى .

ولو انقطع دم المستحاضة وظنت عوده فظهرت وصلت ثم عاد ، اعادت على الأقرب .

ولو نذر اضحية معينة ففي صحته قولان ، فعلى البطلان لو زال العيب صح على اشكال . ولو نذرهما مطلقاً تعينت الصحيحة قطعاً ، فلو عين المعيبة فزال العيب ففي التعيين اشكال .

ولو عين موضع السلم فخرّب ، او اطلق موضع العقد ففي تعيينه وجهان . ولو اسلم ووطأ مدة التربص فأسلمت ، فهل يجب لها المهر ؟ اشكال . وكذا المعتدة رجعية لو وطأها بشبهة ثم رجع ، ووجوب المهر هنا أقرب .

والمرتد عن غير فطرة لو وطأ ثم عاد احتمل ثبوت المهر ، ولو لم يرجع فكذلك على قول الشيخ . اما المطلقة لو لم تسلم ففيه التردد .

والكفر في المرتبة هل يعتبر وجوب العتق بحال الوجوب ، أو بحال الإكراه ؟ احتمالان . والعبد الملتقط لو اعتق هل المعتبر فيها حال الالتقاط ، أو حال العتق ؟ اشكال . والمعتقة تحت عبد لم تعلمه حتى عتق في ثبوت الخيار لها وجهان ، ولو كانت تحت حر وقلنا بتجهيزها فلا اشكال .

والنجس القابل للتطهير في جوازيه قبله اشكال ، ولو قلنا بجوازه فهل الماء كذلك ؟ اشكال . أما الخمر فلا يصح بيعها قبل تخليلها اعتباراً بالحال .

وبيع السباع جائز اعتباراً بالمال ، وآلات اللهو التي لرضاها قيمة في جواز بيعها قبل الرض اشكال .

والمنع عن بيع الايق نظراً الى الحال ، وعلى القادر تحصيله جائز نظراً الى المال على الأقرب .

وكل مالا يمكن تسليمه الا بعد مدة ، والمغصوب لا يجوز بيعه ، لتعذر اقباضه

في الحال ، وعلى المتمكن من انتزاعه جائز نظراً الى المال . والحمام في برجه ، أو طائراً كذلك على الأقرب اذا اعتيد عوده .

وهل يصح بيع الجاني ، والمرتد عن فطرة ، وقاطع الطريق ؟ اشكال . وغير الفطري يصح بيعه على الأقوى . أما بيع الفاسد من البيض ، والمستجبل خمرأ في عناقيده فالأقرب صحته ، لمآلهما الى الفراخ والخل .

ولو اشترى حياً فزرعه ، أو بيضاً فأفرخه قلب الى الحال في عدم رجوع البائع في العين بافلاس المشتري على الأقرب .

ولو نوى المسافر أو الحائض الصوم ليلاً ، اثن زوال المانع فاتفق ففي الجواز اشكال . والاقرار للوارث مع التهمة من الثلث قطعاً ، فاعتباره عند الوفاة على قول الأصحاب .

وحال الجنين في الجنابة عليه يختلف بحالها ، وحال التلف بحصول الاسلام والردة ، وينتجه الاشكال . أما الحرمة حال الجنابة لو الفتنة مسلمة فالأقوى عدم الضمان ، اعتباراً بحال الجنابة . ومنه الجنابة من الامين لا توجب ضمانه ان كانت أمانة من جهة المالك ، كالمستودع والمستعير ، ولو كانت من الشارع كاللقطة ضمن على الأقوى .

ونية تملك المباح لا تكفي في ملكه بدون الحيابة ، وهل مجرد ما كاف فيه ؟ اشكال .

ولو أحبى أرضاً بنية المسجد أو المقبرة أو المدرسة أو الرباط ، ففي صيرورتها كذلك بدون الوقف اشكال . وهل يدخل في ملكه بذلك ؟ اشكال . ولو نوى به لغيره ففي ملكه اشكال . وهل يتف على اجازته ؟ اشكال . ولو لم يرض ففي ملك المباشر اشكال .

ونية الخصوصيات أقوى من نية المطلق ، ولا بد منها في العقود والابقاءات

قطعاً ، وهي القصد باللفظ غايته صريحة وكنائية . وقصد اللفظ وحده غير كاف ، أما قصده مع قصد ضده ، أو لم يقصد مدلوله ولا عدمه فباطل قطعاً .
والنية غير كافية عن اللفظ على الأقرب .

ولو تواطأ على نوع وإهملاه في العقد ففي الصحة اشكال .
وهل تعتبر النية في الإيمان ؟ الظاهر نعم ، فجاز لها تخصيص العام وتقييد المطلق . وهل يصح ذلك في الأفعال المحضة كالدخول على قوم أودار ؟ الأقرب لا . ويصح في الأقوال كالسلام على الأقرب .

ولو علق الظهار على شرط وخصه بمدة ففي قبوله له احتمالان العائدان بنية ، ولا يحتاج إلى عين ، ويؤثر في كل عطية المشروطة بعدم المعصية . فلا يصح الوقف على الزناة لأجل معصية ، حتى لو وقف على الفساق لفسقهم ، ولو ظنه وظهرت العدالة ففي الصحة اشكال .

وهل يصح الوقف على الذمي ؟ قولان .
وقد يؤثر في غير المشروط بعدمها ، ولو وقف على بنيه بقصد بني الصلب اختص بهم ، وفي الإطلاق اشكال ، وتحمل على من وجد .
ودافع الدين نيته معتبرة فيه ، فيقبل قوله فيه مع بيمينه . ولو تجرد عن النية فاشكال .

ولو أكل مال الغير في غير اعتقاده ، أو وطأ الأجنبية أو قتل المعصومة كذلك ، فصادف فعله الاستحقاق والحل ، ففي ثبوت العقاب وجهان . وهل يقدح في عدالته ؟ اشكال .

أما لو شرب المباح بصورة الخمر ، أو تشبه في الأفعال المباحة بأفعال الفساق والظلمة ففي الحكم بفسقه اشكال ، أقرب به الفسق .

[٢٨]

قطب

النكاح تلحقه الأحكام الخمسة :

فيجب عند خوف الوقوع في الزنا، ومنه علم وجوب جميع المباحات اذا
توسل بها الى ترك محرم لا يحصل الا بها .

ويستحب عند توفان النفس ، سواء قدر على المهر والنفقة أم لا .

ويكره عند عدمه مع المعز عنهما ، وهل يكره مع القلعة عليهما ؟ قولان .

ويحرم في الزيادة على عدد الشرع .

وما عدا ذلك مباح .

وتحرمة باعتبار المنكحة بالنسب والمصاهرة والرضاع ، وتعرفن بغيرها

كالجمع بين الحرة والأمة بغير إذن ، والشغار ، والمعتدة ، والمحرمة ، والوثنية ،

والمرتدة ، والملاعنة ، والناصبية ، وفي المخالفة والكتائية قولان . والمشتبهة

بالمحرمة في المحصور .

وتكره العقيم ، والمولودة من الزنا ، وللتحليل ، وفي الأوقات المكروهة ،

والخطبة على المجاب . وهل يستحب نكاح القرية ؟ قولان .

ويجب الوطء على المظاهر والمولى والزوجة مطلقاً بعد اربعة اشهر ، وهل

يجب في الأمة والزوجة اذا خشي منها وقوع الفاحشة ؟ قيل : نعم ، بل قيل : لو علم

من الأجنبية ذلك وعلم امتناعها بنكاحها متعة ولا ضرر وجب لها عينا . أو كفاية .

ومنه دائم : وهو الخالي عن الأجل ، وشرط المهر . وجوازه اجماعي .

ومتقطع : وهو المشروط بهما . وجوازه باجماع أهل البيت عليهم السلام .

وملك يمين بملك الرقة ، وهو اجماعي .

وملك منفعة بالتعطيل ، وجوازه بمنهـب أهل البيت عليهم السلام .
وتنحصر المحرمات في اصول الرجل وفروعه وفروع أول اصوله وأول فرع
من كل اصل نسباً ورضاعاً . وتحرم بالمصاهرة اصول الزوجة وفروعها ان دخل .
والجمع بين الاختين مطلقاً ، وبنت الأخ والاخت مع العمة والخالة بدون اذنهـما ،
والمرأة كذلك .

والزنا السابق ، ووطء الشبهة تحرمان ما حرم الصحيح على الأقوى .
واللواط أم المفعول وان علت ، وبنته وان نزلت ، واخته ، بشرط الايقاب .
واللعان ، وطلاق العدة اذا بلغ تسعاً ، والزائد على الأربع في الحر ، والثالثة
عليه من الاماء ، وعكسه في العبد ، والمتحرر بعضه عبد بالنسبة الى الحرائر وحر
بالنسبة الى الاماء ، وكذا الأمة . والمفضاة اذا لم تصلح ، ولو صلحت فاشكال .
وكل عضو حرم نظره حرم مسه ، ولا عكس على قول ، لجواز النظر الى الأجنبية
مرة دون اللمس . وفي الزوجة والامة لا يحرم المس مطلقاً ، ويكره نظر الفرج
منهما على قول . ويجوز النظر الى المحارم اجماعاً . وهل اللمس كذلك ؟ الظاهر
ذلك .

واسباب ولاية الابوة والولاية والملك والحكم والوصاية ، وكلهم يعقد
بالولاية . وهل مالك الأمة كذلك ؟ اشكال . ولا اجبار فيه الا للسيد ، ويجبر الأب
والجد على النكاح البكر مع طلبها بالكفو ان قلنا بعدم استقلالها ، ولو قيل بسقوط
ولايته بالعزل كان وجهاً .

ووجود الغبطة فيه للصغير هل يستلزم اجبار الولي عليه اشكال ، أما في السفية
فيجبر قطعاً .

والمضطر جبر صاحب الطعام عليه ، ولصاحب الطعام اجباره لو امتنع وخيف
النلف .

وقد يحرم وطء الزوجة مع التمسك بأصل الحل بعارض كالحيض، والنفاس، والصوم الواجب المتعين . وهل المطلق كذلك ؟ اشكال . والاحرام ، والاعتكاف الواجبين ، والايلاء والظهار ، وفي عدة وطء الشبهة ، والمفضاة قبل التسع . وهل تخرج من حباله ؟ قولان . ومن تعجز عنه بمرض ، أو صغر مع عبالة الالة ^(١) . وضيق وقت الصلاة المفروضة ، وبعد الدخول فيها مطلقاً . وهل تحرم في غير ليلة الضرة ؟ الأقرب لا .

وحال امتناعها لقبض الصداق ، وفي المساجد ، وبحضرة مشاهد ، ووصف وطء المولى ، والمظاهر بالتحريم والوجوب باعتبارين .

ويكره في اوقات واحوال مخصوصة .

ويستحب حيث لا ضرر ولا مانع .

ويجب بعد الأربعة الأشهر مطلقاً ، ويجبر المولى عليه أو على الطلاق . وهل غيره كذلك ؟ اشكال . ولو طلق حينئذ أثم . ويسقط الوطء ان كان بائناً ، وفي الرجعي اشكال . وهل يجبر هنا ؟ الأصح العدم . وهل يجب القضاء لو تزوجها بعد البينونة ؟ احتمال .

ويستقر المهر كاملاً بالوطء قبلاً ودبراً على الأقوى . ويجب به مهر المثل في المفوضة ، ويجب لها الفرض لو كانت مفوضة المهر . وبوطء الشبهة ، والاكراه ، والنفقة والكسوة والمسكن والخادم اذا كانت أهلاً له مع التمكين في الدائم وثبوت الاحسان به لهما ، وملك اليمين كذلك .

ويلحق الولد ، ويحرم العزل في الزوجة الدائمة دون المنقطع والأمة الامع الاذن . وهل يجب معه دية النطقة ؟ قولان .

وهل تجب القسمة ابتداءً أو مع فعله بالضرة ؟ قولان . وهل يجب بملك

(١) عبالة الالة : ضخامتها . الصحاح ٥ : ١٧٥٦ « عيل » .

اليمين والمنقطعة ؟ الأقوى لا . والقضاء لو ظلم في القسمة ويتقرر به نكاح المريض لو مات فيه . ولو برىء تقرر بدونه ، ولا تفسخ بعده بطريان العنة .

وهل للزوج منعها من أكل ما يتأذى برائحتها ، واجبارها على إزالة الشعر والوسخ وكل منفرد ؟ الظاهر ذلك مع بذل المهر .

ويجب لها الفراش ، والحصير ، واللحاف ، وآلة التنظيف ، والدهن ، وما يزال به كريح الرائحة ، وآلة الطبخ والأكل والشرب ، واجرة الحمام مع الحاجة . وهل يجب الشراء للماء لغسلها من جنابته ؟ اشكال . ولو قلنا بتوقف الوطء على الغسل من الحيض وجب له على الأقوى . نعم يجب عليه الإذن لها في الانتقال إليه ، أو نقله إليها قطعاً .

وهل له الزام الذمية بالغسل من الحيض ؟ الأقرب نعم ان قلنا بتوقف حل الوطء عليه ، وله منعها من الخروج والتبرج ، وجميع العبادات المندوبة ، والأسفار الغير الواجبة ، ومجاورة النجاسة ، والسكر وإن كانت ذمية .

وله الاستمتاع بجميع بدننها نظراً ولمساً حتى العورة ، وللمرأة كذلك . ويستقر المهر بموت أحدهما ، إلا المفوضة ففي وجوب مهر المثل أو المنفعة بالموت قولان . ويتنصف بالطلاق قبل الدخول ، أو فسخت لعنة .

ولو أسلم قبل الدخول ، أو ارتد عن غير فطرة ، ففي وجوب الجميع اشكال . ويجوز لها السفر بها ، وهل يجب عليها مع طلبه ويسقط حقها لو امتنعت عنه ؟ الأقرب نعم .

وهل العبد كالحر في تحريم ادخال الأمة على الحرة ؟ الأقرب المساواة . وثبت بالموت العدة والتوارث من الجانين ، وليس الدخول شرطاً فيهما على الأصح . وهل المنقطع كذلك ؟ خلاف .

وهل للزوج تفسيلاً اختياراً ؟ قولان . ويجب عليه مؤنة التجهيز مطلقاً . وهل

المنقطع كذلك ؟ الأقرب نعم . وهل له النزول في قبرها اختياراً ؟ الظاهر نعم .
أما الصلاة عليها فهو أحق من كل أحد ، وهل لها ذلك لو مات ؟ اشكال .
ووالده وإن علا ، وولده وإن نزل محارم لها . وأمها وإن علت ، وبنتها وإن
نزلت محارم له . وتملك نصف الصداق بالعقد ، عيناً كان أو ديناً ، إجماعاً . وهل
تملك النصف الآخر به ؟ اشكال .

وله الزامها بما يتوقف عليه الاستمتاع للدخول كما له بعده ، ويقدم قول الزوج
في قدر الصداق ، وقولها في قبضه . ولو اختلفا في تعيينه فاشكال . ولو قلنا بالتحالف
لم ينفسخ العقد ، وهل له منعها من التفرع واخويه والرضاع ؟ الظاهر ذلك ان
منع حقه .

وغيوبة الحشفة أو قدرها من مقطوعها في فرج يلزمها نفق الطهارة ، وفي
الملفوف اشكال . وجوب الفسل عليهما ، وتحريم الصلاة والطواف والتلاوة
وسجود السهو ، وهل سجود التلاوة كذلك ؟ الأقرب لا . وقراءة العزائم وابعاضها
حتى البسمة المنسوبة منها ، واللبث في المساجد ، ودخول المسجدين ، وبطلان
الصوم ان وقع عمدأ ، والصلاة مطلقاً ، وجوب قضائهما ، وبطلان التتابع في
المشروط به ، والكفارة في المتعين ، وفساد الاعتكاف وقضاؤه ان وجب ، وفساد
الحج والعمرة ، وانماهما والقضاء ، والبدنة أو بدلها مع المعز ، وتحملها مع
الاكراه .

ولو وقع الوطء حال الاحرام فهل يمنع الانعقاد ، أو ينقذ فاسداً ؟ اشكال .
ويجب التفريق بينهما بحضور ثالث عند وصول موضع الخطيئة في القضاء
والفاسدة على الأقرب . ويفسق الواطء في الاحرام والصوم الواجب مع علم
التحريم ، ويعزر .

ويستحب للمجنب الوضوء لارادة النوم ، فان تعذر فهل يستحب التيمم ؟ اشكال .

وتصير البكر ثيباً ، فيعتبر نطفها في النكاح وعدة وطء الشبهة به ، ويخرج عن حكم العنة ، وتحصيل تحليل المطلقة ، والحاق الولد حتى بالشبهة ، ويحرم نفيه الامع قطع . وهل يكفي الفان ؟ الظاهر لا . وهل هو الممكن من الظاهر والمقد ؟ قولان ، نعم هو الممكن من الرجعة في الطلاق .

ويوجب التعزير في البهيمة ، والميتة وان كانت زوجته . ووجوب الغسل في لواط البالغين ، وفي الصغيرين على اشكال . والوطء باحدى الاختين في الملك موجب لتحريم الاخرى حتى تخرج الموطوعة عن ملكه على اشكال .

وتنشر الحرمة بالشبهة ، وهل تنشر بالزنا ؟ اشكال . وهل تباح بنت الأخ وبنت الأخت مع العمة والخالة في ملك اليمين بدون اذنهما ؟ اشكال . وهل للزوجة بعده الامتناع من التمكين لقبض المهر ؟ قولان . والمهر بوطء المكاتبه أو بعضه في المشتركة . وهل تصير الأمة به فراشاً ؟ اشكال ، وتنقطع العدة به مع الشبهة .

والوطء من البائع في مدة الخيار فسخ ، ومن المشتري اجازة ، وبه تنفسخ الهبة في الموضع الذي له الرجوع فيها . ويبيع الأمة بالثمن المعين بظهور عيب . وهل وطء البائع مع افلاس المشتري فسخ ؟ اشكال . وفي كون وطء الموصي رجوعاً وان عزل اشكال ، ولو لم يعزل فالاشكال اضعف ، وبه يقع الاختيار ممن اسلم على اكثر من أربع .

وهل الطلاق المبهم والعق كذلك ؟ اشكال . ويمنع من رد الأمة بالعيب الا عيب الجبل ، ويسقط به خيار الأمة اذا وقع بعد عتقها ممكنة ، تحت عهدها كانت أو تحت حر على قول فيه .

وتحصل الرجعة ، ويجب المهر ثانياً على المرتد من غير فطرة ، وفي الفطري اشكال . ويقع به الظاهر المعلق عليه ، والعق لو علقه عليه في نذره .

ويجب ذبح البهيمة المتصودة به وحرقتها ، ويبيع غيرها في غير البلد والزامة القيمة فيها .

ويبطل به خيار الزوجين بما يتجدد من العيوب ، الا جنون الرجل على الأصح واستبراء الأمة اذا اريد بيعها أو نكاحها .

ويتساوى في هذه الأحكام القبل والدبر على الأقوى ، الا التحليل ، والايلاء ، والاحصان ، واستنطاق النكاح .

أما لو خرج مني الرجل من الدبر فلا غسل قطعاً ، وهل القبل كذلك ؟ المشهور نعم .

ولو لم يبق من المتطوع مقدار الحشفة ففي تعاق الأحكام به اشكال ، اقربه العدم ، الا في اللواط على الأقرب .

[٣٩]

قطب

يترتب على البكارة ثبوت الولاية على قول ، واستحباب انكاحها ، وصحة الاذن بسكوته عند العرض ، واختصاصها بسبع .

وتزول بالوطء ، والوثبة ، والمرض ، والتعنيس .

وهل العبرة في الأحكام النكاحية بالصغر أو البكارة ؟ نص الأصحاب على الأول ، سواء زالت البكارة بنكاح أو بغيره . وهل يضمن بزوالها بغير الجماع ؟ اشكال . وهل يقتصر لها عند الدخول على الثلث كالتيب ؟ اشكال .

والشبهة هي الأمانة المقيدة للظن مخالفة لنفس الأمر ، ويحصل بالنسبة الى الفاعل ، كواجب امرأة على فراشه فظنها أمة أو زوجته ، أو تزوج من ظهر تحريرها

عليه جاهلاً . وإلى القابل كالأمة المشتركة أو المكاتب ، وأمة المكاتب أو الولد .
والاختلاف في مأخذ الحكم كالمولدة من الزنا ، وهل القول بصحة إعادة
الاماء للوطء من الشبهة ؟ اشكال . ويترتب عليها سقوط الحد عن حصلت له
دون الآخر . والنسب ولحقه للجاهل خاصة والعدة وثبتت مع جهلها ، الامع
علمها أو علمها ، ولو علم دونها وجبت عليها ، وكذا المهر .

وتحريم المصاهرة منهما مع الاتصاف بها بالنسبة إلى قرابة الآخر على الأقوى
أما لو اختصت بأحدهما فهل تختص به أو تعم ؟ اشكال ، ولا تثبت به المحرمية
قطعاً .

وينتصف المهر بالطلاق قبل الدخول اجماعاً ، وهل ينتصف بالفسخ الواقع
قبله بردة وعيب وغيرهما ؟ اشكال ، إلا في العنة فينتصف بفسخها اجماعاً .
وهل الخصي إذا دلّس نفسه كذلك ؟ قولان .

ولو اشترى أحد الزوجين صاحبه ففسى التنصيف وجهان ، والأظهر عدم .
ويجب المسمى بالوطء قبلاً ودبراً ، قضياً كان أو غيره .

ومهر المثل في المفوضة مع الدخول ، أو موت الحاكم على قول . ومع
التحالف في الاختلاف في تعيينه ، وظهور العيب في المعين إذا فسخته هل يوجب
مهر المثل ، أو مثل الصداق أو قيمته ؟ اشكال .

وكذا لو تلف قبل قبضه في المعين ، أو غيره مع جعل القدر والصداق الفاسد
أما بعدم قبوله الملك كالحر والخمر والخنزير ، أو كان مفصوباً مع علمه ، وهل
الجهل كذلك ؟ اشكال .

وأشتمل العقد على شرط فاسد ففسخت الصداق ، أو ما يتضمن ثبوته ففيه ،
والعقد بدون مهر المثل في الصغيرة مطلقاً ، أو مع عدم المصلحة على قول . وكذا
في الولد إذا لم يقل بضمان الأب ، أما لو خالف الوكيل الأذن فزاد أو نقص ففيه

احتمال .

ولو أذن الولي للسفيه فزاد عن مهر المثل ودخل وجب مهر المثل ، وهل يفسد النكاح هنا ؟ احتمالان . ومخالفة الشرط فيه على احتمال .

والذميان إذا عقد أعلى خمر أو خنزير وترافعا إلى الحاكم ، فهل يحكم بالقيمة عند مستحليه ، أو بمهر المثل ؟ اشكال .

ولو زوج المبد بحرة وجعله صداقاً ففي الصحة اشكال ، ولو قلنا بها فهل لها الفسخ والرجوع إلى مهر المثل ، اشكال . ويثبت بوطء الشبهة ، وبوطء المرتهن بظن الاباحة ، وبالاكراه . وهل يثبت بوطء الأمة زماناً مطاوعة ؟ اشكال ، وبوطء المبتاعة فاسد .

وإذا استقلت كبيرة الزوجتين بارضاع صغيرتهما وانفسخ النكاح ، غرمت المرضعة المهر المسمى ، أو المثل إن لم يسم . وهل الضمان للزوج أو للمرضعة فيضمن المثل ابتداء ؟ احتمالان .

والشاهد بسبب محرم بين الزوجين لو رجع بعد الفرقة كذلك على الأقوى . وهل لو ادعى اثنان زوجية امرأة فصدقت أحدهما كان للآخر احلافها ، فإن نكلت وحلف الآخر ففي تغريمها مهر المثل قولان .

ولو تزوجت فادعى الرجوع قبل الانقضاء فصدقت لم يقبل قولها ، وهل نفرم مهر المثل ؟ اشكال ، ومدعية القسمية لو أجابها الزوج بعدم العلم وادعته حلف لها ، وهل يثبت مهر المثل أو ما ادعته ؟ احتمالان ، وكذا حكم الوارث .

ولو تنازعا في القدر ففي تقديم الزوج ، أو التحالف ، أو تقديم قوله إن ادعت زيادة على مهر المثل ، أو يثبت مطلقاً ، أو يقدم قولها إن نقصت دعواها عنه ؟ احتمالات ، والمشهور الأول .

ولا يتجرد الوطء المباح عن مهر ، إلا في تزويج أمته بعبده ، ولو اعتنأ ففي

وحوب المهر اشكال .

ولو تزوجت الحريية مثلها تفويضاً ثم اسلماً ، ففي سقوط المهر اشكال . أما لو تزوجت السفية جاهلة قبل الاذن فدخل ، وجب المهر على الأقوى ، ولو كانت عالة ففي السقوط اشكال .

وتزويج الولد الصغير يوجب تحمل المهر عنه ، وهل لها مطالبته ؟ اشكال . وتزويج السيد عبده بأمرته هل هو اباحة أو عقد نكاح ؟ احتمالان . فعلى الثاني يكون سقوط المهر بالأصل ، او مسه الوجوب ثم اسقط ، اشكال . ولو صرح بتفويض البضع صح العقد قطعاً . فلواعق العبد قبل الدخول ثم دخل ففي وجوب المهر اشكال .

ولو باع الأمة قبله فأجاز المشتري ، ففي وجوب المهر هنا اشكال ، مبناه على ان الاجازة كالشفة او جزء السبب .

والوطء الواحد لا يوجب اكثر من مهر واحد .

ولو وطأ أمته لشبهة فباعها المولى في الأثناء ، فهل يقسم تقسيم الواحد بينهما او يختص به الأول ، او يجب آخر للثاني ؟ احتمالات .

ولو اتفق النزاع في ملك الثاني فلا شيء على الأقرب ، ويتفرع تعدده بتعدد الملاك مادام الوطء .

ولو وطأ كل من الأب والابن زوجة الآخر لشبهة ، فعلى كل منهما المهر لموطئته ، وهل يجب مهر آخر للزوج ! اشكال مبناه على ان البضع هل يضمن بالفوات ام لا ؟ وهل ينسخ النكاحان ؟ الأقوى نعم .

وكذلك لو تزوج الأب بامرأة وابنه بنتها ، وسبقت كل واحدة الى الآخر غلطاً فوطأها انسخ النكاحان ، وهل يجب المهر ونصفه على كل منهما ، او على المتقدم ؟ اشكال .

ولو تزوج بامرأتين ودخل باحدهما ، وظهر ان احدهما ام الاخرى ، وقع الوطء اللاحقة وجب لها المهر للشبهة ، وهل يجب للسابقة نصفه للفسخ ؟ احتمال اما لو كان الوطء للسابقة فلا اشكال ، لتحقق بطلان اللاحقة .

ولو وطأ صغيرة او آيسة ، وطلقها حال الوطء ولم ينزع قبل وجب بوطء واحد لواحدة مهران المسمى ومهر المثل ، وفيه اشكال .

ومن بيده حفدة النكاح هو الأب او السيد ، وليس هو الزوج على الأصح . ولا تسمع دعوى العنة في الصغير ، ولا المجبوب ، وهل تسمع من الأمة لو كان زوجها حراً ؟ اشكال .

وحضانة الأم ثابتة على الولد في الذكر مدة رضاعه ، وفي الانثى الى سبع على المشهور ، وقد تخالف هذا الأصل فيما اذا كانت كافرة وان تجدد برده ، او كانت امة وان تجددت الرقية باقرارها ، وان كانت مبعدة .

ولو كانت غير مأمونة وكان الأب مأموناً فالأقرب أولوية الأب ، ولو تزوجت سقط حقها اجماعاً ، وكذا لو امتنعت . ولو امتنعا أجبر الأب دونها على الأقوى . ولو فقدت اجبرت . وهل للأب استصحابه لو أراد السفر فيسقط حق الأم ؟ اشكال . ولو خيف عدوى الجذام والبرص منها ففي بطلان حقها اشكال .

ونفقة الزوجة ^(١) هل لها مقدار شرعي ؟ الاظهر لا ، فالواجب سد الخلعة على ما جرت العوائد به ، وكذا نفقة الأرقاب والمماليك والبهائم ، فالقول بتقديرها بتمليك الحب ومؤنة الطحن بعيد .

[٤٠]

قطب

أسباب الفرقة : الطلاق ، والخلع ، والمباراة ، والفسوخ بأسبابها . وهل جهل ماسبق من العقدين موجب له ؟ اشكال . وصيرورة الذميمة تحت مسلم وثنية والتدليس ، فقد الزوج بعد البحث . أما اعساره بالنفقة ، أو مجرد الغيبة مع علم الحياة وتعذر النفقة ففي جواز الفسخ بهما اشكال .

وكل فسخ يستبد به الزوجان ، الا اللعان فيتوقف على الحاكم ، وكذا الايلاء والظهار لضرب المدة ، ولافسخ بهما بل بوؤلان الى الفرقة بايجاب الطلاق أو الرجعة بعد المدة .

وهل فسخ الاعسار ، وتعذر النفقة محوج الى الحاكم ؟ الأقرب نعم . والنكاح عصمة شرعية يتوقف زوالها على ازالة القيد بما أذن فيه شرعاً ، فيقف على المتيقن ، وليس الا طالق اجماعاً ، لسوق الخلاف في غيره ، وفي أنت حرام اختلاف كثير ، وخلية ، وبرية ، وأمثالها لا يفيد بصريحتها غير الاخبار ، والكذب فيها أغلب ، وحبلك على غاربك كناية بعيدة .

وينقسم الطلاق الى : واجب كطلاق المولى والمظاهر ووجوبه بهما تخييرى وطلاق الحكيمين في الشقاق اذا تعذر الاصلاح .

ومحرم وهو البدعي .

ومستحب مع خوف عدم القيام بحدود الله الواجبة عليهما منهما ، أو من أحدهما .

ويكره ما سوى ذلك .

ولامباح فيه .

وقد يحرم طلاق صاحبة النوبة في القسم قبل توفيتها ، لما يتضمن من اسقاط حقها .

ومنه بائن ورجعي . والبائن ستة ، وماعداه رجعي . وقيل : كل من طلق طلاقاً يستعقب العدة ، ولم يكن بعوض ، ولم يستوف عدد الطلاق ثبت له الرجعة ، وهو انما يتم على القول بايجاب العدة على الصغيرة والايسة كالسيد وعليه سوالات . ولا يشترط في العدة العلم بها ، الا في الوفاة ، والمستراة بعد مضي تسعة أو عشرة على الخلاف .

ويفرق بين العدة والاستبراء : أن العدة قد تجتمع مع علم براءة الرحم دون الاستبراء ، ولهذا لا تستبرأ الصغيرة والايسة والحامل من الزنا ، ولانع غيبة السيد مدة يمكن أن تحيض فيها .

وهل يستط عن أمة المرأة ؟ اشكال . ولو كان بائنها من يحرم عليه وطؤها ففي وجوب الاستبراء حينئذ اشكال . ولما لم يكن فيه خلط التبدل لمحض علم براءة الرحم اكتفي بالقرء الواحد .

فان قيل : قد تحيض الحامل على منهب المجامعة .

فلنا : هو نادر لا تعلق عليه الأحكام الغالبة .

ولو اشترى الأمة ممن لم يخبر باستبرائها ، ثم باعها على المرأة بعد القبض واستعادها ببيع مستأنف منها بعد قبضها ، ففي سقوط الاستبراء هنا اشكال .

ولو قال ذوالزوجات : ايتكن حاضت فالاخرات علي كظهر أمي ، فأخبرت احداهن بحيضها فهل يقع الظهار ؟ اشكال . وهل يتوقف على علم صدقها بالقرائن اشكال . والأسباب القلبية كالفطرية ، فلو علق ظهارها بيقضه فادعته ففي تصديقها اشكال ضعيف .

وهل له تحليلها لو اكذبها ؟ اشكال . ولو علقه بحبها الأطعمة الممرضة أو المسمومة فادعته فالأشكال أقوى .

أما لو علقه بالمشيئة منها احتيج الى التلفظ بها على الأقرب ، ولو تلفظت مع كذبها وقع ظاهراً ، وهل يقع باطلاً بالنسبة اليها ؟ اشكال . ولو كذبت في الاخبار بالحيف المعلق عليه لم يقع باطلاً .

ولو علقه على مشيئة صبي مميز ففي الصحة قولان ، ولو علقه بحيف الضرة فادعته فأنكر ففي حلقه اشكال ، وهل يثبت في حق الضرة ؟ اشكال .

ولو ظاهر ان كان الطائر غراباً ، فعلقه الاخر ان كان غير غراب ، ولم يمكن الاستعلام ففي وقوع الظاهرين اشكال .

ولو كانا من واحد لزوجتين وجب اجتنابهما عملاً بالاحتياط .

ولو قال : ان ظهرت من فلانة الأجنبية فأنت علي كظهر أمي ، ففي وقوعه اشكال ، منشؤه احتمال التخصيص والتوضيح في الصفة ان وقع ظاهراً بعد تزويجها ولو وقع حال كونها اجنبية فالاشكال بحاله ، من حيث أن الحمل على الحقيقة عند التجرد هل يجب ، أو على المجاز اذا تعذر ، وكذا الاشكال لو تزوجها فظاهرها بغير المؤثر .

ولو علقه على تمييز نوى ما اكلت عما اكل أو على عدد حب الرمانة ، أو ما في البيت من الجوز ، بنى على الحمل على الحقيقة اللغوية أو العرفية فيقع التردد . ولو علقه على مشترك كروية العين ، بنى على جواز استعمال المشترك في معانيه حقيقة أو مجازاً ، وفيه اشكال . أما لو علقه بدخول الدار وقع ولو بدخول بعضها ، لأنه من المتواطىء .

[٤١]

قطب

الموروث هو المال وما يتبعه، وحقوق العقوبات والمنافع . أما ملك الانتفاع فلا يورث قطعاً ، وما هو راجع الى الشهوة كذلك أيضاً .

ولو طلق احدى زوجاته ومات قبل التعيين، فالقول بتعيين الوارث بعيد، وحق اللعان كذلك ، والرواية بانتقاله ضعيفة . وهل ينتقل حق الرجوع في الموهوب ؟ اشكال اقربه العدم ، وفي الولاء اشكال .

وأساببه النسب والنكاح والولاء ، لأن اسبابه ان امكن ابطالها فهو النكاح ، وان لم يمكن : فان اقتضى حصوله من الطرفين فهو القرابة ، والا فهو الولاء . والسبب فيه قد يكون مطلقاً ، وقد يكون مركباً .

والنولد أصل النسبي ، فعليه تبني طبقات الارث ، والانعام أصل في السببي ، وللأول مقدم ، لتأصله ، والثاني مؤخر ، لعروضه .

ومنع الأصل لا يستلزم منع من يتصل به ، كولد القاتل لا يمنعه منع أبيه ، الا في قتل المعتق مولاة ففي منع ارث ابنه احتمال . ولو هرب المعتق الكافر الى دار الحرب فاسترق ولده ، ثم مات معتقه ففي ارث ولده ، أو يكون لبيت المال وجهان .

وشرائطه : تقدم موته على الوارث تحقيقاً أو تقديرأكالغرقى والمهدوم عليهم ، ووجود الوارث حالة الموت . ولا تشترط حياته بل انفصاله حياً وان لم تستر حياته ، حتى لو استدخلت المرأة مني الزوج بعد موته فانخلق منه ولد وصدقها الوارث ورث ، وفيه اشكال .

والعلم بالموت ، والدرجة التي اجتمع فيها الميت والوارث على قول ، ولو

مات قرشي ولا يعلم له قريب كان ميراثه للامام على الأقوى .
والأغلب في الارث دورانه خصوصاً النسبي ، الامع المانع كالكفر فان المسلم يرث الكافر ، ولا عكس . وأما الأسباب فقد يتصور دورانه كالزوجين في الدائم وفي المتعة على الخلاف . وقد لا يدور كالمعتق فان الأعلى يرث الأسفل من غير عكس . وقد يدور ولاء المعتق نادراً ، والقول بالتوارث فيه من الجانبين ضعيف لضعف المأخذ .

وضمنان الجريرة قد يدور بدوران الضمان ، ولا يتصور في الامامة قطعاً . ولا يرث الأبعد في مراتب النسب مع الأقرب ، الا في الأجداد وأولاد الأخوة . ولو اجتمع الأجداد للأب الأدنون ، واجداد الأم الأعلون مع الأخوة ، فهل يرثون معهم الأجداد ؟ الظاهر ذلك ، لأنهم لا يزاحمون من تقرب بالأب في حال . وكذا اجداد الأم وأولاد الأخوة للأم ، والاجداد للأب والأخوة للأب ، فان الثلث بين اجداد الأم والأخوة لها ، والباقي لأخوة الأب والاجداد له ان اجتمعوا ، والا فللأخوة للأب .

والأبعد لا يحجب الأقرب الا في ابن عم من الأبوين مع عم من الأب فابن العم يحجبه اجماعاً منا . وهل يتغير الحكم بدخول الزوجين ، أو بتعدد ابن العم ، أو العم ، أوهما ؟ الظاهر لا . أما لو كان بدل ابن العم بنت عم ، أو بدل العم عمه فالأقرب التغير خلافاً للشيخ ^(١) .

ولو دخل الخال فهل يسقط ابن العم ويكون الارث للعم والخال ، أو يسقط العم فيكون بين ابن العم والخال ؟ قولان .

وكذا لو كان بدل الخال خالة أو اجتماعاً ، ولو كان احدهما ختلى ، أو كانا معاً كذلك ففي تغيير الحكم اشكال .

وضابط القرب والبعد تعدد القرابة المتوصل بها الى الميت ، فالأقل عدداً أقرب ، الا في أولاد الأولاد مع الاباء ، فانهم يشاركونهم مع بعدهم عن الميت في العدد . وفيه خلاف منشؤه من أن ولد الولد هل هو ولد حقيقة أو مجازاً ، والروايات تساعد على مشاركتهم .

ومراتب الارث الاباء والأبناء وان نزلوا ، والاجداد فصاعداً ، والاخوة واولادهم وان نزلوا ، والاعمام والأخوال فصاعداً واولادهم وان نزلوا . فلاترث الثانية الا مع فقد الاولى ، والمشملة على طبقات يرث منها الأعلى فالأعلى ، كالاجداد والأولاد وأولاد الاخوة والاخوات وأولاد الاعمام والعمات والأخوال والخالات ، فكل ادنى الى الميت يمنع الأبعد عنه .

واعمام الميت وعماته ، واخواله وخالاته ، واعمام ابيه وعماته ، واخوال ابيه وخالاته فصاعداً فالأدنى يمنع الأعلى .

وتورث العصة لا اصل له في مذهب اهل البيت عليهم السلام . والفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم ، لأنهم اولو الارحام ، وخص الأئمة . وكذا لا عول في مذهبهم كاجماعهم على بطلانه ، فمتى نقصت الفريضة عن اهل الفروض لا يزداد فيها ليدخل النقص على كلهم ، بل يأخذ كل ذي فرض فرضه ، ويختص النقص بالآب ومن يتقرب به ، لاختصاصهم بالرد ، الا في الأم مع عدم الحاجب .

وكل وارث عين له سهم في الكتاب فهو ذو فرض ، ومن لم يسم له معين فذو قرابة . فالأم والاخ والاخت والاخوة لها والزوج والزوجة ذوو فرض الأمع الرد والآب والبنات والبنات والاخت والاخوات للآب ذوو قرابة وفرض على البذل ، وباقي الوراث ذو قرابة خاصة .

والزوجة لاترث بغير الفرض على الأقوى ، والأم والاخ والاخت والاخوة

والاخوات لها قد يرد عليهم على خلاف في الاخوة . والآب والبنات والبنات
والاخوت والاخوات له قد يرد عليهم فيدخلون في القرابة ، وكذا مع عدم التسمية
لهم . وبجمع لهم الامران في التسمية والرد .

وتمحض القرابة في باقي الوراثة ، فذو الفرض يأخذ فرضه وان تعدد ، ويرد
عليه ما فضل اذا لم يكن معه مشارك من طبقته ، ويتساوون فيه اذا اتحدت الوصلة ،
الا في الاخوة من الام والاخوة من الآب ، فان قرابة الآب تختص بالرد .

ولو اجتمع مع الأخت الواحدة من الآب خاصة كلاله الأم ، ففي كيفية الرد
قولان . ولو انفرد الزوج والزوجة ، ففي الرد عليهما خلاف ، والأقرب اختصاص
الزوج به ، وان قصرت التركة عن اهل الفروض ادخل النقص على البنت أو البنات
والأخت والأخوات للآب .

ومتى اختلفت الوصلة الى الموروث أخذ كل نصيب من يتقرب به ، فالأصنام
يأخذون نصيب الآب ، والأخوال يأخذون نصيب الأم . ومتى اجتمع ذو الفرض
مع ذي القرابة في طبقة واحدة ، فما فضل عن الفرض فهو لذي القرابة .
وقرابة الأبوين ، وقرابة الأم يتشاركون اذا اتحدوا في الطبقة ويختص الرد
بقرابة الأبوين ، وكذا قرابة الآب خاصة مع قرابة الأم خاصة ، وقرابة الآب وحده
مع قرابة الأبوين لا ارث له ، ويقوم مقامه مع فقده ، فيأخذه ما يأخذه الا في
الأخت من الآب أو الأختين منه فان الرد خلاف .

والأولاد وان نزلوا ، والأخوة للآب والاجداد له والاعمام يقسمون للذكر
ضعف الانثى . والأخوة للام والاجداد ، والاعمام والأخوال لها يتقسمون بالسوية
والموالي يتقسمون على نسبة العتق والضمان ، أما ورثة المعتق فيقسمون على نسبة
الميراث .

واذا اجتمع للوارث نسبان ، أو سبيان ، أو نسب وسبب ورث بهما ، الا أن

يعارضه أقرب منه فيهما ، أو في أحدهما ، أو يكون أحد السبين مانعاً للآخر .

فالتسبين الموروث بهما عم هو خال .

وقد يتعدد فيرث بالكل كابن عم هو ابن خال وهو ابن بنت عمه وابن بنت خالة . والمحجوب أحدهما بالآخر اج هو ابن عم ، والحاجب عن أحدهما اخ هو ابن عم مع أخ . والمتعدد مع غيره ابني عم أحدهما ابن خال .

والنسب والسبب ولا حاجب زوج هو ابن عم ، ومعه لو كان مع أخ أو ولد .

والسبين لا يتحجب أحدهما الامام المعتق ، وهما معه معتق هو زوج مع أخ

أو ولد .

والمانع من الارث هو ما ينفي سبب الارث وشرطه ، فالرق مانع من الطرفين

فالعبد لا يرث ولا يورث ، لعدم المالية على القول بأنه لا يملك ، ولو قلنا يملك

فكذلك للحجر . نعم لو عدم الوارث غيره اشترى من التركة واعتق ليرث ما بقي .

والمثولي لذلك الامام أو حاكمه على الظاهر . فان تعذر بقي جواز توليه

ذلك لاحاد العدول احتمال قوي ، لأنه معروف واحسان وبر . ويقهر سيده على

البيع ، وهل يفترق الى العتق بعد العتق ودفع الثمن ؟ اشكال .

ولا يعطى السيد اكثر من القيمة لو طلب ، ولو امتنع عن التلفظ بالعقد اكتفي

بدفع القيمة على الأقرب . وهل يختص الشراء بالعمودين ، أو يشمل الأقارب ؟

خلاف . وفي الزوجين اشكال .

ولو ظهر الوارث بعد الشراء والعتق بقي بطلانهما اشكال .

ولو اعتق على ميراث قبل قسمته شارك ان ساوى ، وجاز ان كان أولى .

ورقية الأب لا تمنع ميراث ابنه الحر فيرث جده الحر ، والمتحرر بعضه

يرث بما فيه من الحرية ، فالولد الحر نصفه مع الأخ الحر المال بينهما نصفان .

ولو تنصف الأخ كان للابن النصف وله الربع ، فان كان عم حر كان له الباقي ،

وان تنصف كان له نصفه والباقي لغيره . وفي الكل اشكال .

ولو كان ابنان نصف كل واحد حر ، ففي استحقاقهما الكل أو نصفه اشكال .
ولو كان أحدهما حراً والآخر نصفه ، احتمال أن يكون للحر الثلثين وللآخر الثلث
ويحتمل أن يكون للمنصف الربع والباقي للحر ، وفروعه كثيرة .

والقتل مانع للقاتل من الارث في العمد اجماعاً ، ولو كان خطأ فقولان ،
اظهرهما المنع من الدية .

والكفر مانع في طرف الوارث لا الموروث ، فان المسلم يرث الكافر من
غير عكس ، الا أن يسلم الكافر على ميراث فيه قسمة قبلها ، فيشارك أو يتفرد مع
الأولوية . فلو اتحد الوارث أو حصلت القسمة فلا ارث قطعاً .

والولد وان نزل ذكراً كان أو أنثى يحجب الزوجين عن نصيبهما الأعلى الى
الأدنى ، ويحجب الذكراً من الأبوين أو أحدهما عن الزائد على السدس ، وتحجب
الأم الأخوة عما زاد على السدس اذا كان الأب موجوداً ، بشرط كونهما اخوين ،
أو اخ واختين ، أو اربع اخوات على الأقوى .

والخنثى كالأنثى على الأصح .

وان يكونوا للأبوين أو للأب ، وغير موصوفين بمانع من الارث كالقتل ،
واخويه منفصلين لاحتمال ، ومعلومي الحياة بعد موت الاخ ، فمع علم الاقتران
لاحجب ، وكذا لو اشتبه التقدم . وفي الفرقى والمعدوم عليهم اشكال .

والفروض ستة :

النصف : سهم الزوج مع عدم الولد ، واليئ ، والاخت للأب مع فقد الذكر .

والربع : سهم الزوج مع الولد ، والزوجة مع عدمه .

والثمن : سهم الزوجة معه .

والثلثان : سهم اليئ فصاعداً ، أو الاختين للأب .

والثلث : سهم الام مع عدم الحاجب ، والاخوين قصاعداً للام .
والسدس : سهم الابوين مع الولد ، والام مع الحاجب ، والواحد من كلاله الام .
ويجتمع كل منهما مع الآخر ، الا الربيع والثلث والثلث والسدس فرضاً ،
وقد يجمع قرابة .

ومخرج السهم هو ما يخرج منه صحيحاً ، فالنصف من اثنين ، والربع من
اربعة ، والثلث من الثمانية ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، والسدس من ستة . فالمخارج
هذه الستة ، وقد يجمع بعضها مع بعض فيراعى التساوي والتباين والتداخل
والتوافق ، وقد يحصل ذلك مع غير اهل الفرض .

[٤٢]

قطب

الوطء المحرم المقترون بعلم التحريم يوجب الحد ، الا في وطء الأب لجارية
ابنه . والغانم جارية المغنم على خلاف . اما وطء الحائض ، والمحرم ، والمولى
والمظاهر ، والمعنونة عن شبهة فانما يوجب التعزير .

وتناول ما يغير العقل غير الحواس اولا او ما ينوم : ان حصل معه نشوة فهو
المسكر ، والا فهو المفسد .

فالاول حرام بالاجماع موجب للحد .

والثاني وقع الاتفاق من علمائنا على تحريمه ايضاً كالحشيشة المعروفة بالبنج
والشوكران^(١) . وهل تحريمها لافسادها فيوجب التعزير ، اولا مكارها فيوجب الحد
احتمالاً . وفي نجاستها اشكال .

(١) الشوكران : نوع من التبت . انظر القاموس المحيط ٢ : ٦٣ « شكر » .

والقذف بالزنا صريحاً موجب للحد اجماعاً، والتعريض به او المواجهة بما يكره المواجه غيره يوجب التعزير. ولو قال: انت ازنى من فلان، او ازنى الناس ففي كونه قذفاً او تعريضاً اشكال .

ويخالف التعزير الحد بأنه لا يتعين في طرف القلة ، وفي الكثرة لا يبلغ الحد ويستوي فيه الحر والعبد ، ويفرق فيه بين عظم المعصية وصغرها ، ويقع مع عدم المعصية في تأديب الصبيان والمجانين والبهائم للمفسدة، وفي تسميته حينئذ تعزيراً اشكال .

ويسقط بالنوبة مطلقاً ، ولا كذلك الحد فانه لا يسقط بها بعد قيام البيئة على المشهور . ويدخله التخيير بين انواعه دونه ، الا في المحارب فقد يدخله التخيير على رأي .

ويختلف حاله باعتبار الفاعل ، والجناية ، والعادات البدنية المختلفة في صورة الاهدانات . واما الحدود فمقادير معينة لا تختلف .

وقد يكون لحق الله محضاً كالكذب ، ولحق العبد كالشتم ، وحقهما كسبهم الموتى ، وفي محض الاول لحق الادمي اشكال .

والحدود كلها حق الله ، وهل القذف من حق الله او حق العبد ؟ اشكال .

وينقسم القتل الى : ما يجب قتل الحربي مطلقاً ، والكتابي اذا لم يلتزم بشرائط الذمة ، والمرتد عن فطرة مطلقاً، وعن غيرها مع عدم التوبة، والمحارب ولا يشترط فيه وقوع القتل منه على الاقرب .

والزاني المحصن ، والمكرد عليه ، وبالمحارم، واللائط ، واصحاب الكبائر بعد التعزير ثلاثاً على الاقرب . والترس ان توقف الفتح عليه ولم يمكن التحرر.

وهل يتوقف على اذن الامام ؟ الظاهر ذلك . وهل يصح بغير اذنه ؟ الاقرب لا .

والى ما يحرم كالمسلم ، والذمي والمعاهد ، ومن دخل بأمان أو شبهه حتى

يرد الى مأمنه ، ونساء أهل الحرب والاطفال الا لضرورة ، والأسير بعد تقضي الحرب .

والى ما يكره وهو : قتل الغازي المسلم أباه الكافر .

والى ما يستحب قتل الصائل للدفع بناء على جواز الاسلام ، والأقرب الوجوب مع المكنة ، بل يجب للدفع عن بضع محرم ، وقتل مؤمن ، وأخذ مال محرم على الأقوى .

والى ما يباح قتل مستحق القصاص ، الا أن يخاف بعمه فساداً أو اذى فيمكن استحبابه ، ومن قتله الحد .

وقد يوصف الضرب بالحرمة دون القتل ، كضارب غيره عدواناً من غير قصد قتله بما لا يقتل غالباً فيموت .

وحد لا يوصف بالحرمة كضرب انه أديب فينفق فيموت .

والواجب لا يوجب قصاصاً ولادية ولا اثم به ولا كفارة ، الا في الترس المسلم فيوجب الأخير على الأقوى . وموجب الاثم خاصة قتل الأسير العاجز .

وفي قتل الزاني المحصن بغير الاذن اشكال .

والعمد العدوان يوجب الأربعة ^(١) ، الا في قتل الوالد لولده ، فانه موجب الدية بدل القصاص . وهل الجد كذلك ؟ اشكال .

وشبيه العمد والخطأ يوجب الأخيرين ، ولا اثم في الثاني ، وهل الأول كذلك الظاهر نعم .

وقتل السيد لعبده يوجب الأخيرين قطعاً ، وهل يوجب الدية ؟ اشكال . وكذا قتل الانسان نفسه على الاقرب . ولو قتل الذمي او المرتد عن فطرة ففي وجوب القصاص قولان ، الطاهر لا .

أما الذمي لو قتل المرتد قيد به على الأقرب .

والقاتل ان لم يقصد الفعل فخطأ محض ، وان قصده والقتل فعمد محض .
وان قصد الاول خاصة فشيبه العمد .

ولا اعتبار بآلة الفعل ، وهل يعتبر قصد المجني عليه ؟ اشكال .

وقيل : ان لم يقصد أصل الفعل فخطأ ، كمن زلق فقتل غيره . وان قصده :
فان لم يقصد المجني عليه فخطأ أيضاً ، كرامي صيداً فأصاب انساناً ، أو رمى شخصاً
فأصاب غيره . وان قصدهما فاما بما يقتل غالباً وهو العمد ، أو بما لا يقتل غالباً
وهو الشبيه ، وهنا الاعتبار بالآلة لا بالقصد . نعم قصد الفعل دون القتل كالضارب
للتأديب فيتفق الموت بخارج عن القسمة .

وقيل : ان ضرب بما يقتل غالباً فعمد ، والا : فاما بما يقتل نادراً فلا قصاص
فيه ، أو يقتل كثيراً . فان كان بجراح فعمد ، وان كان بمثل السوط والعصا فشيبه .
وقيل : كل ما ظن عند فعله القتل فهو عمد ، وما شك في حصول الموت عنده
فهو شبيه .

وكل ما ضمن الطرف ضمننت النفس ، الا في السيد الجاني على مكاتبه مشروطاً
أو غير مؤد ، فانها على نفسه غير مضمونة ، لبطلان كتابته بموته ، وعلى طرفه
مضمونة ، لبقائها فيدخل في الكسب .

والقصاص نفساً وطرفاً مشروط بالمماثلة لامن كل وجه ، بطل في الاسلام ،
والحرية ، والعقل ، والبلوغ على قول ، والحرمة الا في الابوة . وما زاد عنها كالعلم
والجهل ، والقوة والضعف والسنن والهزال ، وارتفاع النسب وضده ، واختلاف
المذاهب فغير معتبرة .

وتقتل الجماعة بالواحد ، ويقتص له من اطرافهم بطرفه الواحد مع الرد
اجماعاً منا .

والعمد انما يوجب القصاص على المشهور ، فالدية فيه لا تكون الاصلحاً .
وقيل : يتخير الولي بينهما ، فعفو الولي عن القود موجب لسقوطهما على المشهور
وعلى التخيير هل تسقط الدية ؟ احتمالان .

أما لو قال عفوت عن حق الجناية ، أو حتي فيها أو عما استحق سقط الكل
على الوجهين في الأقوى .

ولو قال : عفوت عن القصاص والدية فأولي بالسقوط .

ولو قال : عفوت عن القصاص الى الدية ، فهل يعتبر رضى الجاني ؟ يبنى على
ما تقدم .

ولو عفى عن الدية فلا أثر له على المشهور ، وعلى التخيير اشكال . وحينئذ
هل له الرجوع اليها والعفو عن القصاص ؟ اشكال .

ولو عفى على مال من غير جنس الدية ، فعلى المشهور يعتبر رضى الجاني
وعلى التخيير احتمالان .

ولو قال : عفوت عنك فهل ينصرف الى القصاص أو يستفسر ؟ اشكال .

ولو قال : اخترت القصاص فمؤكد على المشهور ، وعلى التخيير اشكال .

وعفو المفلس عن القصاص نافذ ، وعن الدية لاغ ، وعلى التخيير يجيء
الاشكال .

وعفو الراهن عن الجاني عمداً بغير مال صحيح قطعاً ، وهسل يجبر على
القصاص أو العفو ؟ اشكال .

والصلح بأزيد من الدية جائز على المشهور ، وعلى التخيير الاشكال . والعفو
عن الدية يعود الى دية المقتول لا القاتل ، لأنه أحياء .

أما لو مات الجاني قبل الاستيفاء والعفو ، أو قتل بغير القصاص فهل تجب الدية
في تركته ؟ قولان ، ولو قلنا بها فهي دية المقتول على قول الأصحاب .

[٤٣]

قطب

العافي عن القصاص الى الدية قد يعرض له ما يمنعه عن أخذها ، كما لو قطع من الجاني مافيه الدية ، وقلنا انه مضمون عليه ، فعفى عن القصاص ليأخذ الدية لم يكن له أخذها .

ولو اقتصر من قاطع يديه ثم سرت جنايته لم يكن لوليه الا القصاص ، فان اراد الدية للعفو عنه اليها منح . وكذا لو اخذ المجني عليه دية اليدين ثم مات ، اقتصر الولي على القصاص .

ولو جنى الذمي على طرف المسلم فاقتصر منه ، ثم مات المسلم بالسراية كان لوليه القصاص . ولو اراد الدية فهل ينقص دية الطرف ؟ قولان .

ولو جنت المرأة على الرجل بما فيه دية فاقتصر منها ، ثم مات بالسراية لم يكن لوليه العفو الى الدية . ولو جنى عليه بما فيه دية ، فسرت الى نفسه ، فاقتصر الولي في الطرف أولا كان له القصاص في النفس ، فلو مات الجاني قبله بالسراية لم يؤخذ من تركته شيء . وفي الكل نظر .

ووجوب القصاص تابع للمباشرة ، فلا يقتصر من غير المباشر ، الا من قدم الى ضيفه طعاماً مسموماً وامره بالاكل منه ، اما لو وضع السم في طعام غيره فأكله صاحب الطعام ، ففي ثبوت القصاص اشكال .

ولو دعى غيره الى يثر لا يطمها ، او شهد عليه بما يوجب القتل ، ثم رجعا عن الشهادة واخر بالتعمد ، او ثبت تعمدهما التزوير ثبت القصاص .

وهل يشترط القصاص ببقاء المجني عليه بصفة المكافأة من حين الجناية الى حين التلف ، حتى لو ارتد منهما لم يثبت القصاص ؟ اشكال .

ولو رمى صيداً حين اسلامه ثم ارتد وعاد حين الاصابة ، ففي حله اشكال .

ولو رمى مسلم طيراً وارثه ، ثم عاد قيل الاصابة فأصاب انساناً ، ففي وجوب الدية على ما عافله المسلمين اشكال . وكذا الاشكال في ان الاعتبار بتحمل العاقلة هل هو باستواء الطرفين والواسطة ، والاعتبار بحال الفعل او حال الوقوع ؟

وغير الجاني لا يتحمل جنابة غيره الا العاقلة ، فتحمل جنابة الخطأ في البالغ وجنابة الصبي المتعلقة بالادمي مطلقاً . وجنابته في الصيد الاحرامى والحرمي يلزم الولي ، وهل الاعمى كذلك ؟ قولان ، أقربهما العلم .

وتحمل العاقلة هل هو عن نفسها ، او بالضمان على الجاني ؟ احتمالان . ويتفرع صحته على اقراره بها ، ورجوعه على العاقلة لو غرم .

وما لا مقدر فيه فيه الارش بتقدير الزقية في الحر ، وفي العبد حقيقي . وما هو مقدر يتبع عدد الأطراف غالباً ، فما في البدن منه واحد فيه كمال الدية ، وما فيه اثنين ففيهما معاً الدية ، وفي كل واحد نصفها وكذا الثلاثة والاربعة والعشرة ، الا الحاجبين والترقوتين والاذنات وشجاج الرأس والوجه من العشر الى الثلث .

وفي جراح البدن بنسبتها الى الرأس ، وكل عظم كبير من عضو ففيه خمس دينه ، وفي فكه حتى يتعطل ثلثا دينه ، فان برأ بغير عيب فأربعة اخماس دية الفك . وفي ثله ثلثا دية ، وفي قطع المشلول ثلث دية ، ودية الزائد ثلث دية الأصلي الا في الاسنان والاصابع .

والاجتهاد اصل مأخذ الاحكام الفرعية الظنية بالمشور على اماراة مرجحة للحكم فمضى لم يشر على المرجح ، لتعارض الامارات فهل يتوقف ، أو يرجع الى أصل البراءة ؟ احتمالات .

ولا يصح في الاواني المشبهة ، بل يجنب الكل ويستعمل غيرها ان وجد ، والا تيمم . وهل يتوقف على الازاقة ؟ اشكال .

وكذا كل مشبه بنجس أو بمعرق في المحصور ، أما الشاب فبصلي في عدد النجس ويزيد عليه بواحد على الأقوى . وفي الوقت يتعين الصبر ليحصل الترجيح وفي الاستقبال يصلي الجهات الأربع على الأصح ، وكذا المحبوس . وفي الصوم يتوخى ، فإن صادف أو تأخر أجراً ، والا أعاد .

والقادر على اليقين لا ينتقل إلى الظن ، إلا في أماكن فادرة مبناه على جواز الاجتهاد بحضرة النبي والامام ، وفيه اشكال .

وهل يجوز تقليد المؤذن العدل مع القدرة على العلم؟ الأقوى لا . أما الوضوء من الماء القليل وهو على شاطئ النهر أو البحر فجائز قطعاً . وهل يصح استقبال الحجر للقادر على الكعبة ؟ اشكال منشؤه أن الحجر هل هو من البيت أم لا ؟ وهل يجب تكرار الاجتهاد بتكرار الواقعة المعينة؟ اشكال ، وتفرع إعادة الطلب للثانية عند دخول وقتها ، والاجتهاد في القبلة ثانياً عند القيام إلى الثانية ، وطلب تزكية من زكى إذا شهد في واقعة أخرى وإن لم يطل الزمان .

وهل يصح ائتمام أحد المجتهدين بالآخر مع اختلافهما ؟ قيل لا إذا اختلفا فيما يرجع إلى المحسوس كالقبلة والطهارة .

أما لو اختلفا في الفروع اللاحقة كإيجاب الوضوء من نوم غير المنفرج ، أو مس باطن الفرج ، أو وجوب السورة ، أو جواز تبييضها ، أو أجزاء مطلق الذكر ، أو وجوب الفحوت ، أو جلسة الاستراحة ، أو ما عدا الافتتاح من تكبير الصلاة وغيره ففي الاقتداء هنا اشكال .

وهل للعوام التقليد في العقليات؟ قيل : نعم ، لتعسرافة الدليل القطعي وصعوبة ادراكه ، إلا للأفراد المؤيدين بجودة النظر .

وقيل : لا ، للأمر بالعلم ، وللزوم الترجيح بلا مرجح ، والدور . نعم لا يجب فيه الانتهاء إلى القطع الرافع ، لا يمكن ورود الشبهة ، لأن ردها غير واجب عيناً

اجماعاً . وهل يحكم بإيمان المقلد لأهل الحق ويقتى مخاطباً بالاستدلال ، كما هو مخاطب بسائر الواجبات ؟ الذي يظهر لي ذلك .

وأما الضروريات من السمعيات فلا يتصور التقليد فيها لمن بلغت عنده ذلك الحد ، نعم لو لم يعلم الضرورة احتاج إليه . وهل يصح في غيرها لغير القادر على الاستدلال ؟ المشهور ذلك ، فالقول بوجوبه على الأعيان نادر . نعم يجب الاجتهاد في معرفة المجتهد على الأعيان ، ليقع التقليد موقعه ، ويكتفي العامي برؤيته منتصباً للفتوى مع اقبال الناس على الأخذ عنه .

وهل يصح التقليد للقادر على الاستدلال ؟ اشكال .

ولا يجوز الحكم والفتوى لغير جامع الشرائط اجماعاً منا ، وهي : الإيمان ، والعدالة ، والتمكن من أخذ الحكم عن الأصول الشرعية . وهل يجوز الفتوى بما يحكي عن المجتهد ؟ الأقوى المنع ، سواء أخذ عن حي أو ميت . نعم يجوز له أن يحكي ما سمعه عن الحي على جهة الرواية ليعمل به المحكي له ، ولا يتصرف تصرف المفتي .

وأما العمل بما يحكي عن الميت فغير جائز قطعاً ، لأن الميت لا قول له ، نعم تجوز كتابته ليعرف منهبه . وهل يجوز خلوه الوقت عن المجتهد ؟ خلاف أصولي . والفرق بين الفتوى والحكم بعد اتفاقهما في مطلق الاخبار عن الله : أن الفتوى اخبار خاص عن أمر خاص لحكم كلي اجتهادي ، والحكم انشاء اطلاق أو الزام في الاجتهادي وغيره مع تقارب المدارك ، مما يقع فيه تنازع لمصالح المعاش . فخرج بالانشاء الفتوى ، لأنها اخبار مجردة عن نوعي الحكم ، وبتقارب المدارك الضعيف فيها جداً ، لجواز نقضه وإن حكم به ، وبمصالح المعاش العبادات ، فلا يدخلها الحكم ، لأنه لا يرفع الخلاف فيها ، ولا كذلك الفتوى لشمولها لأنواع الفقه . أما لو تعلق الحكم بها : فإن اتصل به تصرف رفع ، والا كان فتوى مجردة .

ولسو تعلقت المسألة بالمصلحتين ، كما لو حكم بصحة حج نائب أدرك الاضطرابين ، لم تؤثر براءة ذمة النائب ، الا أنه يؤثر عدم الرجوع اليه بالاجرة ، فالفتوى لا تمنع مخالفة مقتضاها من مفت ولا مستفت ، ولأجله يتخير المستفتي في الاستثناء مع تساوي المفتين في ظنه .

ولو اختلفوا وجب الرجوع الى الأعلّم ثم الأورع .

والحكم لا تجوز مخالفته بحال ، ولا نقض ما حكم به اذا لم يخالف ما هو قوي أو مقاربه .

ومتعلقه ما يتوزع فيه لاثبات ، أو نفي ، أو تعين ، والحق المجمع عليه المعين اذا لم يترقب بافتزاعه فتنة ولا يحتاج فيه الحاكم ، والمقاصة كذلك مع تماثل الحقيقتين .

وغير المتعين ، وما وقع فيه تنازع المجتهدين يحتاج فيه اليه ، وكذا ما يحتاج الى التقويم والتقدير وضرب المدة ، أو اللفظ والقصاص نفساً وطرفاً .

والحدود والتعزيرات مطلقاً ، وما يحتاج الى الحفظ ، وهل يتقيد القصاص بخوف الفتنة ؟ خلاف .

وبعزل الحاكم مع الريية ، ولتقديم الأصلح على الصالح ، ولانقياد الرعية . أما عزله لتولية الأنقص فغير جائز قطعاً ، وهل يجوز للمساوي ؟ وجهان ، أقربهما المنع ، أما العزل اقتراحاً فأولى بالمنع .

[٤٤]

قطب

اذا تعذر الحاكم فهل للأحاد تولية آحاد الأحكام ؟ اشكال . وعمل لهم قبض

الزكاة والخمس من الممتنع وغيره، وتفرقة في مصارفهما وغيرهما من وظائف الحكم ؟ اشكال ، أقرب الجواز .

وهل ما يتعلق بالدهاوي كذلك ؟ الأقرب لا . أما من ظفر بأموال مفصولة ويتمكن من انتزاعها وحفظها لأربابها وجب من الحسبة ، ويوصلها إليهم ، ومع اليأس أو الجهل بهم ففي الصدقة بها أو إبقائها أمانة قولان .

وإذا الدعوى المقطوعة إذا وجد مالا للمدعي عليه يجوز له المقاصة مع تماثل الحقيقين من غير حاكم ، ولو تخالفا ففي جواز الأخذ بدون الحاكم اشكال ، ولا كذلك الظان والمتوهم .

ولو كانت الدعوى من المسائل الخلافية ، وكان مقلداً لم تجز المقاصة ، إلا أن يحكم بها حاكم ، فليستقل بالأخذ ما لم تؤدي إلى سوء عاقبته ، كأن ينسب إلى سرقة أو حيلة ، أو ما يهتك عرضه فيحرم الأخذ حينئذ على الأقرب . وهل تصح المقاصة في الوديعة ؟ روايتان . وثبوت الحكم غيره ، لأنه نهوض الحجة خالية عن معارض .

والحكم إنشاء يقضي الالتزام أو الإطلاق بعد الثبوت ، فبينهما عموم من وجه ، الآن في وجود الحكم بنون الثبوت محل نظر ، ومقتضيه الإقرار والعلم والشهادة مقترنة باليمين أو منفردة ، وردها مع النكول ويمين المنكر .

وقسامة المدعي أو المنكر ، واللعان ، والتحالف ، ومعاهد القمط على قول ، واليد ، والتصرف ، والاستقامة وهي متأخرة العلم مستندة إلى الأخبار .

وقيل : يثبت بها النسب ، والموت ، والنكاح ، والولاية ، والعزل ، والولاء ، والرضاع ، والوقف ، والصدقة ، والملك المطلق ، والجرح وضده ، والإسلام ، والكفر ، والرشد ومقابله ، والولادة ، والحمل ، والوصاية ، والحرية ، واللوث ، والغصب ، والإعسار ، والحق ، والدين ، وتضرر الزوجة .

وهل للحاكم أن يحكم فيها بعلمه ؟ اشكال . الا الجرح ومقابله فله الحكم فيهما بعلمه ، وللفرق وجه .

واليد شرعاً القرب والاتصال ومقوليتهما بالتشكيك ، فالأشد أكد ، فالمقبوض باليد أعلاها ، ثم ما عليه كالملبوس والمنطقة والنعل ، ثم البساط تحته والسداية المركوبة له والحاملة لمتاعه ، ثم السائق والفائد ، ثم الساكن ، ثم المتصرف فالراكب مع السائق أو قابض اللجام أو ذو الحمل مع القائد في ترجيح أيهما اشكال . وقبض العبد لأحدهما خاصة لا ترجيح فيه مع تساويهما في اليد .

وليس كل مدع يكلف البينة ، فمدع الدم المتأيد بالواريث لا بينة عليه ، وكذا مشاهد زنا امرأة ، والأمين المدعي التلف مطلقاً ، سواء كان أميناً شرعياً أو أمين المالك ، والحاكم في حكمه وجرحه وتعديله ، والغاصب المدعي تلف العين المفصوبة والودعي في دعوى الرد ، وكل من ثبت صدقه عقلاً أو نقلاً كالمعصوم . ويحتاج الكل الى اليمين ، الا الأخير والحاكم على الأقرب .

وعالم فراغ ذمته لا يجب عليه المرافعة لو طلبت منه ، الا لخوف فتنه . وكذا اذا كانت الدعوى عيناً فسلمها ، أو كان معسراً ، أو خاف جور الحاكم ، خصوصاً في القصاص والحد ، بل قد يحرم لامكان التلف .

ولو كانت مما يتوقف على الحاكم ، فأسقط المدعي السبب سقطت الاجابة . وما اختلف فيه يجب له الاجابة ان دعاه الحاكم ، ولا يجب بدعوى الخصم ، ومن عليه حق حتى يسلمه . ولا يجوز أن يوقفه على الاثبات عند الحاكم ، وهل يجب الترافع في النفقة ؟ الأقوى لا ، لعدم احتياجها الى تقديره .

ووجوب الحبس في مواضعه ، لتوقف أخذ الحق عليه ، فمتى لم يتوقف عليه فلا حبس . ويثبت لغيبة المجني عليه أو وليه ، وللامتناع من تسليم حق واجب قادر عليه .

وهل يقدم البيع على حبسه ؟ الأقرب رجوعه الى رأي الحاكم ، ولدعوى
الاعسار حتى يعلم ان كانت الدعوى مالا أو علم له أهل مال .

ومتكرر السرقة بعد قطعه مرتين ، أو كان لا يد له ولا رجل . والممتنع من واجب
لا تدخله النيابة إذا كان حق آدمي . والمرتد مطلقاً ، وفي تهمة الدم سنة أيام على
رواية ، والممسك على القتل .

ويجب على الحاكم سماع دعوى المدعي ، وطلب استعداده على خصمه ،
ويطالب المنكر باليمين مع عدم البينة ، وسؤال المدعى ، سواء كان بينهما خلطة
معلومة أو لا على الأصح . ولا ينظر في صحة الدعوى بأحوال المدعي والمدعى
عليه ، بل ينزل على الامكان وان بعد ، ويطالب الجواب لتطرد القاعدة .

ولو أنت بولد لسنة اشهر لحق وان كان نادر الوقوع ، وكذا لو أنت به لسنة
على الأصح ، لأصالة عدم الزنا ، ولهذا قبل تفسير العظيم والجليل في المال بأقل
ما يحتمل وان خالف الظاهر .

والمدعي وهو ما يذكر خلاف الظاهر أو خلاف الأصل ، وقيل : هو من يترك
لو ترك ويسكت عنه لو سكت . والمنكر بخلافه فيهما ، وتظهر الفائدة فيما لو ادعى
الزوج المعية في الاسلام قبل الدخول ، وادعت التعاقب لنفي النكاح ، أو ادعى
تقدم اسلامه ، وادعت المعية فيلزمه الفرقة .

وينتوقف المهر على تحقيق المدعى ، وتوصف بالصحة : كدعوى ملكية عين ،
أو منفعة ، أو حد ، أو قصاص ، أو نكاح ، أو حق في الذمة ، أو رد بعب ، أو
فسخ بخيار .

وبالفساد : كدعوى الكافر نكاح المسلمة ابتداءً ، وبالعكس ، أو خمر ، أو ميتة ،
أو ما لا يتمول .

وهل يصح دعوى الخمر المقصود تخليلها ؟ اشكال . والكافر شراء المصحف

والمسلم .

وبالكذب : كدعوى معاملة الميت بعد موته ، أو نكاح امرأة بالحجاز وهو بالعراق .

وبالاجمال : كدعوى شيء ، أو قوس ، أو مال ، وفي سماعها اشكال . وتسمع في الوصية ، والاقرار ، والتفويض ، والهبة . وقد تشتمل على زيادة نفسها كدعوى دراهم من ثمن خمر .

ولاغية : كالشراء بشرط ان للبائع الاقالة ان استقاله .

ومؤكدة : كدعوى ثمن مبيع صفته كذا ، أو اشترت في الدكان ، أو هو واقف ، أو قاعد ، أو لا بس كذا ، وتدخل في اللاغية .

وناقصة صفة : كدعوى شيء وهو موصوف كفرس وعبد ، أما لو قال : لي عليه ألف درهم ، فهل يحمل على الغالب من النقد ؟ الظاهر لا .

وناقصة في شرط : كدعوى نكاح امرأة لم يذكر بلوغها ورشدعا ووليها ، فيحتاج الى الاستفصال .

[٤٥]

قطب

المدعى قد يكون حقاً ولكن ينفع فيه ، ففي سماعه حينئذ اشكال ، كدعوى علم فسق البيئة أو كذبها ، ففي وجوب اليمين احتمال قريب . ولو نكل فهل ترد اليمين ؟ الأقرب نعم ، فتبطل الشهادة بحلفه .

ولو ادعى كذب المدعى وفسقه لم تسمع ، ولو ادعى اقراره بالدعوى ففي تحليله اشكال ، والأقرب أن له احلافه .

أما لو ادعى أحلافه، والتمس أحلافه على أنه لم يحلفه ففي السماع الاشكال أقوى ، والأقرب العدم .

ولو ادعى القاذف الإبراء كان له الأحلاف على الأقوى ، وفي سماع دعواه على الحاكم أنه حكم له فيتوقف الحاكم اشكال ، أقربه السماع فيذكر ، أما لو أنكر لم تسمع قطعاً وليس له أحلافه .

أما لو قال لخصمه : أحلف أنك لم تعلم أنه حكم لي، ففي سماعه اشكال ، أقربه السماع . أما دعوى الكذب أو التزوير على القاضي والشاهد فلا تسمع قطعاً، وهل يحكم بالنكول ؟ الأقوى لا ، إلا في دعوى ابدال النصاب ، أو الإخراج ، أو عدم الحول ، ففي سماعها بغير بينة خلاف ، والأقوى السماع .

وهل يحتاج إلى اليمين ؟ احتمالان ، فلو قلنا بها فنكل فهل يقضي بالنكول؟ اشكال .

ولو مات من لا وارث له فوجد في تذكرته: لي على فلان كذا ، فادعى عليه الحاكم فأنكر ونكل عن اليمين ، ففي القضاء بالنكول اشكال هنا أقوى . ولو ادعى وصي الميت أنه أوصى للفقراء ، فأنكر الوارث ونكل فهنا القضاء بالنكول قريب .

ولو ادعى الذمي الإسلام قبل الحول، وانهمه الحاكم، أو قال : انما اسلمت بعده ، وقلنا بالأخذ منه لزمته اليمين ، فان نكل فالاشكال .

ومدعي استعجال الأنبات بالعلاج هل يحلف ؟ اشكال ، ولو قلنا به فنكل ففي الحكم حينئذ اشكال . وكذا لو ادعى ناظر الوقف أو المسجد فنكل المدعى عليه، ففي رد اليمين على المدعي أو القضاء بالنكول هنا احتمالان .

وولد المرتزق من بيت المال لو ادعى الاحتلام ليأخذ الرزق ، ففي تصديقه بغير يمين اشكال ، ولو قلنا به فنكل فاشكال .

ولو نكل الزوج عن اليمين على الوطء في العنة ، ففي تكليف المرأة أو القضاء بالنكول اشكال .

ولو قتل من لا وارث له كانت اليمين على المتهم مع اللوث ، وبدونه فان نكل فاشكال .

ولو قالت الزوجة : طلقنتي قبل الوضع ، فادعى الجهل لم يقبل منه فيحلف على الجزم ، فان نكل حلفت هي ، فان نكلت تثبت العدة قطعاً . وهل هو من القضاء بالنكول ؟ احتمالان .

ولو طالب القاذف المقتوف باليمين على عدم الزنا ، ففي وجوب تحليفه قولان ، فان قلنا به فنكل فهل يقضي بالنكول أو ترد اليمين ؟ اشكال .

ولو ادعى الولي مالا للمولى عليه فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين ، فهل يقضي به أو ينتظر البلوغ ؟ احتمالان .

وقيام البينة من الحجج الشرعية^(١) ، فهل يصح اقامتها على ما في اليد ؟ الأقرب نعم . وبعد اقامة الخارج بينته لكن قبل تعديلها أو بعده قبل الحكم ، وفيه اشكال . أما بعد القضاء وقبل التسليم فأقوى في الاشكال ، وبعده في السماع احتمال .

والمطلقة كالخارجة ، فان قلنا بترجيح الخارجة ففي الترجيح بها احتمالان . وبين النفي للمنكر والاثبات للمدعي ، الا في اللعان على قول ، والقسامة ان كانت من المدعى ومع الشاهد الواحد والمردودة ، والاستظهار في الميت والصبي والمجنون والغائب . وهل يحلف المعسر لو أقام بينته ؟ الأقرب نعم مع طلب الخصم .

ولو ادعى الخصم الوطء فأقامت بينة بالبكارة ، فزعم عدم المبالغة والعود حلفت وتخبرت بينهما ، فان نكلت حلف ، فان نكل ففي الفسخ اشكال ، ومدعي

المواطأة في الاقرار لكتابة القبالة .

ولو ادعى شلل عضو فأقام الجاني البيئة على سلامته حلف معها على الأقرب ، ولا تلازم بين الاقرار واليمين ، فيقبل بدونها من الصبي في بلوغه .

وتسمع اليمين في نفي العبودية دون الاقرار بها بعد دعوى الحرية ، فان نكل حلف المدعي ، فان قلنا أن المردودة كالاقرار غرم القيمة ، وان قلنا كالبيئة ثبت السرقة .

وكل مفوت حقاً على غيره ثم يرجع : ان كان مما لا يستدرك كالقتل والعرق والطلاق أغرم ، وان استدرك كالاقرار بالعين والشهادة بالملك ففي الغرم اشكال . والحاف لا يكون الا على القطع في الاثبات والنفي اذا كان من فعله ، وان كان من فعل غيره فالاثبات كذلك . وفي النفي يحلف على عدم العلم .

ولو ادعى عليه جناية بهيمة فأنكرها ، وجب الجزم على الأقوى . أما لو أنكر جناية عبده فهل يحلف على الجزم أو على نفي العلم ؟ اشكال منشؤه : من أن جنايته هل تتعلق بمحض الرقبة ، أو بها وبالذمة ؟

ولو ادعى موت الموروث فأنكر الوارث ، حلف على نفي العلم ان ادعى عليه ، ويحتمل البت . ولو ادعى المشتري على الوكيل اذن المالك في تسليم المبيع قبل قبض الثمن فهل يحلف على نفي العلم أو البت ؟ احتمالان .

ولو ادعى البائع العجز عن تسليم المبيع وادعى علم المشتري ، احتتمل على البت .

ولو كان أحد ابني الموروث معلوماً ، فادعى آخر بنوته وعلم أخيه ، ففي تحليفه على البت أو على نفي العلم اشكال .

ومنكر الرضاع من الزوجين يحلف على نفي العلم ، فان نكل أحلف الآخر على البت . ويحتمل اختصاص البت بالزوج ، والبت فيهما . وانما يجوز الحلف

على ما يجوز الشهادة عليه ، وهل يجوز على ما يراه بخط أيه ، أو ما أخبره به الثقة ؟ الأقرب لا .

والحلف على إثبات مال الغير غير جائز ، إلا في المفلس لو امتنع من الحلف مع شاهد بدين ففي حلف الغرماء اشكال . والمديون لو مات فقام شاهد بدين فامتنع الوارث من الحلف ، ففي حلف الغرماء الاشكال ، ولو لم يقم شاهد فأنكر الغريم فالاشكال بحاله . وهل للغرماء الدعوى لو لم يدع المفلس والوارث ؟ اشكال .

ولو أحل الراهن الأمة وادعى اذن المرتهن ونكل حلف المرتهن ، فان نكل فهل تحلف الأمة ؟ الأقرب نعم .

ولو أوصى لأم الولد بعبد فقتل وهناك لو شاء حلف الوارث ، فان نكل ففي حلفها اشكال .

[٤٦]

قطب

اليمين الواجبة على المدعي بنكول المنكر ، أو المردودة منه عليه هل هي كإقرار المنكر أو كنيته المدعي ؟ احتمالان . فلو أقام المنكر البينة بعدها سمعت على الثاني ، ولم تسمع على الأول . ويفتقر في ثبوت الحق بها الى الحاكم على الثاني دون الأول .

ولو باع مرابحة وادعى زيادة على ما أخبر به ، وعلم المشتري بها ، ففي حلفه على نفي العلم اشكال ، منشؤه ما مر .

والضامن لو ادعى الدفع ؟ فأنكر المضمون عنه ، ففي إحلافه احتمالان مبنيان على رجوعه عليه لو صدقه ، وعدمه . فعلى الأول له الإحلاف على نفي علمه به ،

وعلى الثاني لا حلف ، لعدم الانتفاع ويبنى على ما مر ، فان كانت اليمين كالإقرار فلا حلف ، وان كانت كاليمين كان الإحلاف لرجاء النكول فيرجع عليه .

ولو ادعى اثنان دلى واحد رهناً مقبوضاً ، فصدق أحدهما قضى له . وهل للآخر إحلافه ؟ اشكال منشؤه : من أن تصديقه هل يوجب الغرم أم لا . وعلى الثاني هل له إحلافه ؟ يبنى على الأصل ، فعلى البينة يجاب ، والفائدة ليس الا الغرم ، وعلى الإقرار لا حلف .

ولو ادعى على السفية قتل يوجب الدية ، فهل يلزمه اليمين ؟ يبنى على ماسبق ، فعلى الإقرار لا ، وعلى البينة نعم . ويحتمل وجوبها مطلقاً ، لا مكان حلفه فتتقطع الدعوى . ولو ادعى عليه فأنكر ونكل ، أورد فحلف المدعى بناء على الأصل ، فعلى الإقرار لا يشارك الغرماء ، وعلى البينة يشارك . ويحتمل عدمها مطلقاً . ودعوى قتل الخطأ الثابتة بيمين النكول أو الرد توجب الدية ، فعلى الإقرار تلزم المنكر ، وعلى البينة تلزم العاقلة .

ولو تداعت الاختان زوجية رجل ، فصدق احدهما ، كان للأخرى إحلافه على الأقرب ، لاثبات المهر ، لا للزوجية ، لانفائهما بانكاره . فلو نكل حلفت وبطل نكاح الأخت ان قلنا انهما كاليمين ، وان قلنا كالإقرار فاشكال .

ولو تداعيا الاثنان عينا في يده فصدق واحداً ، كان للآخر إحلافه ، وحكمه ما مر . ولو كانت العين في يده فأقر بها لزيد فصدقه ملكها ، فلو ادعاهما غيره فهل له إحلافه ؟ فيه ما تقدم .

ولو تداعيا الاثنان زوجية امرأة ، فصدقت أحدهما ثبت نكاحه . وهل تحلف للآخر ؟ يبنى على ما سلف .

ويمين النفي المتعلقة بشيء لاثبات غيره لا توجيه ، كحلف البائع على حدوث العيب عند المشتري لنفي رجوعه بأرشه ثم تفاسخا بما يوجهه ، كالتحالف عند

التخالف لم يكن للبائع مطالبة المشتري بأرضه، لأن يمينه لنفي غرمه لا لاثبات حق على غيره، فيحلف المشتري بعد الفسخ على عدم حدوثه، فإن ردها أو نكل فحلف البائع على الحدوث استحق الأرض على الاحتمالين.

ولو طلب الحد من القاذف، فطلب اليمين على عدم الزنا، وقلنا بشبوتها كمنهيب الشيخ، فنكل أو رد فحلف على وقوعه سقط عنه الحد. ولا يحد المقدوف بيمينه على الاحتمالين، لأنها لدفع الحد عنه لا لاثبات الزنا.

والوكيل على البيع وقبض الثمن لو أقر بهما، فأنكر الوكيل قبضه حلف، واغرم المشتري، ورجع على الوكيل بما اغترمه مع جهله بالوكالة. وليس للوكيل الرجوع على الموكل، لنفيه الغرم بيمينه، ولم يثبت بها شغل ذمة الوكيل للمشتري فلو رد اليمين عليه احتمل تحليفه، ويبرأ على الاحتمالين.

والشهادة والرواية يتفان في الجزم، وتختص الرواية بالعموم، والشهادة بالخصوص. وشروطهما معتبرة عند الأداء لا التحمل، الأفي الطلاق اجماعاً.

وهل البراءة من ضمان الجريمة مثله؟ قولان.

وهل رؤية الهلال من الرواية أو الشهادة؟ احتمالان. والفائدة في التعدد. ومنه نشأ الخلاف فيه، وكذا المترجم يحتملان فيه، والتعدد معتبر فيه، وفي الأول على الأقوى.

والمقوم، والقاسم، وحافظ عدد الركعات والأشواط، والمخبر بالطهارة والنجاسة ودخول الوقت والقبلة، والخارص، والأقرب الاكتفاء فيها بالواحد، إلا المقوم فيه اشكال.

أما الفتوى والحكم فمن قبيل الرواية قطعاً، ولهذا اكتفي فيهما بالواحد. والاذن لدخول الدار، وتسليم الهدية وإن كانا من قبيل الشهادة اكتفي فيهما بالواحد عملاً بقرينة الحال، ولهذا قبل فيهما الصبي والعبد والفاسق.

ومنه قبول المرأة في زف العروس الى زوجها، عملاً بالقرينة، ويحتمل خروج ذلك عن النوعين وشبهه بالرواية .

ولو روى أحد حديثاً يقتضي الحكم له وان لم يعلم الحاكم الامنه ، أو العبد ما يوجب عنقه ففي السماع قولان ، اقربهما السماع .

ومعنى شهد : حضر وعلم . ومعنى روى : تحمل . وهل ترجع في الشهادة مع التعارض ...^(١) الشاهد ليس أن يبنى الأحكام على الأسباب بل النقل لما سمع أو أبصر بخلاف الحاكم فإن ذلك وظيفته ، فالشاهد سفير له والنصرف اليه . وإذا ذكر الشاهد السبب فقد يكون سبباً في الترجيح ان رجحنا به ، وهل يقدح ذكره فيها ؟ تشكال . وهل للشاهد أن يشهد بالاستحقاق عند مشاهدة النصرف بغير منازع ؟ اشكال .

وقد يصح استناد الحكم الى القرعة مع الاشتباه ، وعدم طريق غيرها ، للحديث^(٢) فيقرع بين الأئمة عند استوائهم فيما به الترجيح ، وبين أولياء الميت لتجهيزه لذلك ، وبين الموتى في تقديم الدفن والصلاة اذا تساوا في الفضل .

وعند التشاح لا يثار الصف الأول اذا استوى الورود في مجالس المساجد ، والرحاب ، والمواضع المباحة ، ومنازل المدارس ، والربط وعند التشاح في الأحياء والحيابة اذا امتنع الجمع ، وبين أهل الدعاوي والدرس عند القاضي والمدرس اذا تساوا في المجيء ، ولم يكن لأحدهم ضرورة ، وبين الزوجات في ابتداء القسمة والسفر بهن .

وفي تعارض البيئات وعدم المرجح ، والعبيد الموصى بمتهم دفعة ولم يسعهم الثلث ، وفي القسمة للتخصيص بالسهام المقسومة ، وعند تعارض الدعويين .

(١) لظاهر أن هنا سقط . وفي هامش « ض » : الظاهر أن ترك كثير ، وفي « ش » : مع التعارض الظاهر ترك كثير ان هذا ليس أن يبين الأحكام ...

(٢) الفقيه ٣ : ٥٢ حديث ١٧٤ ، التهذيب ٦ : ٢٤٠ حديث ٥٩٣ .

أما العبادات والفتاوى والأحكام المشبهة فلا يصح استعمالها فيها إجماعاً .
 وشرع القسمة لازالة ضرر الشركة ، فيستحب نصب قاسم عدل عارف بقوانين
 الحساب . ومن تراضى به الخصمان تمضي قسمته وان خلا عن الشرائط ، وهل
 تصح القسمة بين أهل اليد وان لم يثبت الملك عند الحاكم ؟ اشكال .

وولي الطفل نائب عنه في وجوب القسمة فيجبر عليها لو امتنع ، وان لم تكن
 غبطة على الأقوى . أو لو طلبها شرطت قطعاً ، والمشملة على التوقيم لا يكفي فيها
 الواحدة على الأقوى .

ومنصوب الحاكم تلزم قسمته بالقرعة ، وغيره يحتاج الى الرضى بعده ان
 كانت ذات رد . ومتساوي الاجزاء قسمته اجبارية اذا طلب أي واحد ، ويجوز
 الخوض ، وهل يحتاج الى الاثنين ؟ الاحوط نعم .

ولو طلب بعض الشركاء في المتساوي قسمته بعضاً في بعض لم يجبر الممتنع ،
 نعم لو طلب قسمة كل على حدة اجبر الآخر .

ومختلف الاجزاء اذا اشتملت قسمته على ضرر لم تصح قطعاً ، ولو اختص
 البعض لم يجبر المتضرر ، ولو امتنع غير المتضرر ففي اجباره اشكال ، ولو انتفى
 الضرر عنهما اجبر الممتنع ان لم تحتج الى رد ، ومعه لاجبر .

والثياب والأمتعة والعبيد اذا امكن تعديلها بالقيمة كانت قسمتها اجبارية ، والا
 توقفت على الرضى .

وعلو الدار وسفلها اذا أمكن تعديلها قسمت بعضاً في بعض قسمة اجبارية ، والا
 كانت قسمة اختيارية .

* * *

ورد في نهاية النسخة « ش » : تمت الأقطاب بعون الملك الوهاب في يوم
 الثلاثاء في شهر ربيع الأولى في سنة ستة وثمانين ومائتين بعد ألف من الهجرة

النبوي (كذا) « ص » . كتبه العبد الضعيف النحيف محمد رضا ابن أبي القاسم الموسوي .

وفي نهاية نسخة « ف » ورد : تمت الأقطاب بعون الملك الوهاب استنسخه في دار السلطنة اصفهان عن نسخة كثيرة الأغلاط في سنة ١٢٤٤ هـ بعد يوم النيروز .

* * *

وأنا الفقير الى الله الغني محمد ابن الحاج رضا ابن الحاج محمد علي المحسون النجفي ، قد أتممت استنساخ هذا السفر القيم وتحقيقه ، وأنهيته في النصف من محرم الحرام عام ١٤١٠ هجرية ، سائلا المولى القدير أن يرضى عني وعن والدي ويرحميني ومن يلوذ بي انه سميع عليم .

فهارس الكتاب :

- ١) فهرس الايات القرآنية
- ٢) فهرس الاحاديث الشريفة
- ٣) فهرس الاعلام
- ٤) فهرس الاماكن والبقاع
- ٥) فهرس أسماء الحيوانات
- ٦) مصادر التحقيق
- ٧) فهرس الموضوعات

فهرس الايات القرآنية

الاية	رقعها	السورة	الصفحة
ادخلوها بسلام آمنين	٤٦	الحجر	٥٣
فرهان مقبوضة	٢٨٣	البقرة	٥٢
وسلموا تسليما	٥٦	الأحزاب	٨٨
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	١٢١	الأنعام	٥١
وانه لفسق			

فهرس الاحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٦٥	ان دم الحيض اسود
٦٧	خذي لك ولولذلك
٥٢	عارية مضمونة
٦٦	في الغنم السائمة زكاة
٦٦	في كل أربعين شاة
٦٦	لا تعنفوا رقبة كافرة
٦٧	من احبى ارضاً ميتة فهي له
٦٧	من قتل قتيلاً فله سلبه

فهرس الاغلام

الاسم	الصفحة
ابراهيم عليه السلام	٨٥
ابن ادريس	٩٢
ابن بابويه	٨٦
الحسين عليه السلام	٩٤
السيد المرتضى	٨٧
الشيخ الطوسي	٣٩ - ٦٠ - ٦٧ - ٨٣ - ٨٩
	٩٢ - ١١٤ - ١١٩ - ١٣٢
	١٥٠ - ١٧٤
صاحب الامر حبل الله تعالى فرجه الشريف	٧٢
العلامة الحلي	٩٢
ماعرز (بن مالك الاسلمي)	٦٥
النبي محمد صلى الله عليه وآله	٨٣ - ٨٥ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٣ - ٩٤
النجاشي	٦٥

فهرس الاماكن والبقاع

الصفحة	المكان
٩٣	البيت الحرام
٩٤	بيت المقدس
٦٦	بيت النبي صلى الله عليه وآله
٩٤	حائر الحسين عليه السلام
٧٥	عرفة
١٦٢	الكعبة
٩٤	الكوفة
٩٣	المدينة المنورة
٦٦	المحصب
٤٠	المسجدين
٨٤ ، ٧٥ ، ٦٦	المشعر
٩٣	مكة المكرمة

فهرس أسماء الحيوانات

الاسم	الصفحة
الابل	٧٦
الخنزير	١٤٢
السباع	١٣٢
سمكة	١٠٨
شاة	٧٦
غنم	٧٦
قمل	٨٣
الكلب	٦٦

مصادر التحقيق

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) اسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير ، ت ٦٣٠ هـ ، أفسيت المطبعة الاسلامية طهران .
- (٣) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ت ٤٦٠ هـ ، تحقيق السيد حسن الخراسان ، نشر دار الكتب الاسلامية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٠ هـ .
- (٤) الاصابة في تمييز الصحابة : لشهاب الدين ابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨ هـ ، مطبعة السعادة .
- (٥) تهذيب الأحكام : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ، ت ٤٦٠ هـ ، تحقيق السيد حسن الخراسان ، دار الكتب الاسلامية طهران ١٣٩٠ هـ .
- (٦) تحرير الأحكام : للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي بن المطهرت ٧٢٦ هـ ، مؤسسة طوبى للطباعة والنشر ، مشهد ، افسيت مؤسسة آل البيت (ع) لاهياء التراث .

- (٧) الخصال : للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
ت ٣٨١ ، تعليق علي اكبر الغفاري ، نشر جماعة المدرسين / قم ١٣٠٤ هـ .
- (٨) السرائر : لمحمد بن ادريس الخليلي العجلي ، ت ٥٩٨ هـ منشورات المعارف
الاسلامية / قم ١٣٩٠ هـ .
- (٩) السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ ،
دار الفكر / بيروت .
- (١٠) سنن أبي داود : لأبي داود السجستاني ، ت ٢٧٥ هـ ، دار الفكر العربي /
بيروت .
- (١١) سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن بن أحمد بن شعيب النسائي ، ت ٣٣٠ هـ ،
دار احياء التراث العربي / القاهرة .
- (١٢) الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق احمد عبدالغفور ،
دار العلم للملايين / بيروت ١٤٠٤ هـ .
- (١٣) صحيح البخاري : لمحمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ ، دار احياء
التراث العربي / القاهرة .
- (١٤) صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري ، ت ٢٦١ هـ ، دار احياء
التراث العربي / القاهرة .
- (١٥) عوالي اللآلء العزيزية : لابن أبي جمهور الأحسائي ، من اعلام القرن
التاسع ، تحقيق الشيخ العراقي .
- (١٦) القاموس المحيط : لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ هـ ، دار الفكر
العربي / بيروت .
- (١٧) الكافي : لثقة الاسلام الشيخ الكليني ، ت ٢٢٩ هـ ، المكتبة الاسلامية / طهران
١٣٨٨ هـ .

• لی رقمی و غیره... (بسم الله الرحمن الرحیم) ...

۶۴۳ ت... (بسم الله الرحمن الرحیم) ... (۸)

• ۶۴۱ ت... (بسم الله الرحمن الرحیم) ...

... (بسم الله الرحمن الرحیم) ... (۸)

• ۸۷۸۱ ت... (بسم الله الرحمن الرحیم) ...

... (بسم الله الرحمن الرحیم) ... (۸)

• ۸۷۸۱ ت... (بسم الله الرحمن الرحیم) ...

... (بسم الله الرحمن الرحیم) ... (۸)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	
حياة المصنف : اسمه ونسبه وولادته	٨
: نشأته وحياته وما قبل فيه	١٠
: اطراء العلماء له	١٧
: مؤلفاته	١٨
: اساتذته وشيوخه	٢١
: تلامذته والرايون عنه	٢١
: وفاته	٢٣
النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	٢٣
منهجية التحقيق	٢٤
نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	٢٦ - ٣١
مقدمة المؤلف	٣٣

قطب ١

- ٣٤ تعريف الفقه ، وموضوعه ومسائله ومبادئه
٣٠ تعريف الحكم وبيان اقسامه ومداركه

قطب ٢

- ٣٦ تعريف الواجب وبيان اقسامه

قطب ٣

- ٣٧ ذكر بعض الألفاظ المترادفة
٣٧ بيان اقسام الوضع : السبب ، الشرط ، المانع
٣٨ تقسيم السبب الى : معنوي ووقتي وفعلي وقولي
٣٨ تقديم المسبب على السبب
٣٨ اتحاد السبب والمسبب ، وتعدد احدهما
٣٩ تعدد السبب واختلاف الحكم
٣٩ صحة اعمال السببين
٤٠ حكم تباين الأسباب
٤٠ اتحاد السبب دون مسببه

قطب ٤

- ٤١ في كون الوقت سبباً

٤١	حكم الشك في السبب
٤٢	حكم مالو نذر الحلال في بلدة
٤٢	اقسام الشرط
٤٢	اقسام المانع

قطب ٥

٤٣	بيان متعلق الأحكام
٤٤	اسباب التسلط على ملك الغير

قطب ٦

٤٥	البناء على الأصل
٤٥	تعارض الأصلين
٤٥	تعارض الأصل والظاهر
٤٦	الاكتفاء بالنية في بعض الاعمال

قطب ٧

٤٦	بيان الرخص الشرعية
٤٧	وقوع التحقيق في العقود
٤٧	اقامة الحاجة مقام الضرورة في التيسير

قطب ٨

- ٤٧ نفي الضرر سبب لشرعية الحكم
٤٨ تقابل المصلحة والمفسدة
٤٨ العمل بحكم العادة
٤٨ رجحان العادة على التمييز
٤٩ تغير الأحكام بتغير العادات

قطب ٩

- ٤٩ أقسام اللفظ من حيث الدلالة
٤٩ حمل اللفظ على الحقيقة
٥٠ ما يعتبر فيه اسم الفاعل والمفعول
٥٠ عدم جواز استعمال الصريح في غير بابه بدون قرينة
٥٠ تعليق المقد على ماهو واقع
٥١ عدم جواز حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز
٥١ عدم انعقاد الحلف على فعل فاسد
٥١ تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح
٥١ ورود الصفة للتوضيح والتخصيص
٥٢ حكم اجتماع الاشارة والاضافة

قطب ١٠

- ٥٣ اختلاف السبب والحكم او احدهما في المطلق والمقيد

٥٣	بيان التأويل
٥٣	تعليق اللفظ بما يستحيل تعلقه به
٥٤	احكام الاشارة وتعارضها مع الواقع
٥٤	تعليق الحكم على شيء آخر
٥٤	تردد الوصف بين الحسي والمعنوي
٥٥	تقدير الرخص الثابتة على خلاف الدليل بقدرها
٥٥	عدم جواز العدول من اصل مستعمل الى مهجور
٥٥	تردد الفرع بين اصليين

قطب ١١

٥٧	العمل بالاصليين المتنافيين
٥٧	امثلة على العمل بالاحتياط
٥٨	بعض احكام الشك

قطب ١٢

٥٨	قصر الحكم على مدلول اللفظ
٥٩	الحكم اذا تبع ما يشبه الاصل
٥٩	حكم طريان الرافع للشيء
٥٩	جريان الاحكام قبل العلم بالرافع

قطب ١٣

- ٦٠ تعريف الانشاء والفرق بينه وبين الخبر
٦٠ بيان صيغ الانشاء والعقود
٦٠ دخول الشرط على السبب
٦١ اختلاف تأثير المانع
٦١ حكم المشرف على الزوال
٦١ مصاديق قاعدة وجوب ما لا يتم الواجب الا به
٦٢ عدم تعلق الأحكام بالنائم والغافل

قطب ١٤

- ٦٣ تعلق الأمر والنهي
٦٣ اقتضاء النهي الفساد في العبادة
٦٣ تعلق النهي بوصف خارج
٦٤ ذكر الفاظ العموم
٦٤ ترك الاستفصال في حكاية الحال

قطب ١٥

- ٦٦ حمل المطلق على المقيد اعمال للدليلين
٦٦ الفعل المتردد بين الجبلي والشرعي
٦٦ حكم افعال النبي (ص) التي اتى بها يقصد القرية

٦٧	تعارض افعال النبي (ص) واقواله
٦٧	تقسيم افعال النبي (ص)
٦٧	حجية الاجماع
٦٧	اشتراط العدالة في الحكم والقاضى وأمينه والوصى والشاهد ...
٦٨	عدم اشتراط عدالة الأب والجد والمؤذن ...:

قطب ١٦

٦٨	الخبر المحتف بالقرائن
٦٨	احكام تتعلق بعمد الصبي
٦٩	تعلق الحكم بالماهية الكلية
٦٩	حرمة اذى النفس
٦٩	متعلق حرف اللام
٦٩	اهتبار الموالاة فى العقود والايقاعات
٧٠	أحكام متفرقة

قطب ١٧

٧٠	أحكام النية
----	-------------

قطب ١٨

٧٣	الجزم فى النية
----	----------------

٧٣	نسيان عين الكفارة
٧٣	ذكر امثلة تتعلق بموضوع الجزم في النية
٧٤	حكم نية العبادة التي يمكن وقوعها على وجهين
٧٤	بحث في كون النية جزء أو شرط
٧٥	أحكام قطع النية

قطب ١٩

٧٥	صحة إيقاع نية عبادة في أثناء أخرى
٧٦	جواز اقتران العبادتين بنية واحدة
٧٦	عدم وجوب النفل بالشروع فيه
٧٦	وجوب مقارنة النية لأول العبادة
٧٧	الاكتفاء بالنية الواحدة في الأعمال المتصلة
٧٧	تعريف النية

قطب ٢٠

٧٧	اقسام الرياء ووجوب التحرز منه
٧٨	وجوب النية في بعض الأفعال وعدم وجوبها في أخرى
٧٩	أحكام متفرقة

قطب ٢١

٨٠	بحث في الرخصة والعزيمة
----	------------------------

٨١	نجاسة ما حرم استعماله في الصلاة والأغذية
٨١	أحكام النجاسات
٨٢	حكم النجاسات التي لا يمكن التحرز عنها
٨٢	معنى الحدث
٨٣	أحكام المحدث
٨٣	اشتمال الصلاة على حقوق متعددة
٨٤	ذكر بعض الرخص التي جعلها الشارع

قطب ٢٢

٨٤	انقسام الخطاب الى تكليف ووضع
٨٥	لا بدل للصلوات الخمس الا الظاهر
٨٥	تعين الفاتحة في الصلاة
٨٦	القرآن بين سورتين
٨٦	سقوط الفاتحة في بعض الحالات
٨٧	حكم الواجب الواقع على هيئات
٨٧	استحباب هيئة المستحب
٨٧	عدم دلالة دليل الحكم مع معارضة
٨٨	تعارض الخاص والعام
٨٨	بطلان الصلاة بالأكل والشرب

قطب ٢٣

٨٨	يحتوي هذا القطب على أحكام متفرقة في الصلاة
----	--

قطب ٢٤

٩٢	متعلق الزكاة
٩٢	متعلق الصوم
٩٣	متعلق الحج
٩٣	افضلية مكة على المدينة

قطب ٢٥

٩٤	احكام الكفار
٩٥	ما يوجب الكفر

قطب ٢٦

٩٦	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرائطهما
٩٧	عدم شرطية علم المنهي بالمنكر في الإنكار
٩٧	وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوري
٩٧	استحباب الأمر بالمستحب والنهي عن المكروه
٩٧	اقامة الحلود في زمان الغيبة

قطب ٢٧

٩٨	تعريف المداهنة وحكمها
----	-----------------------

- ٩٨ تعريف التقية وما يتعلق بها من احكام
- ٩٨ تقسيم الذريعة الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ٩٩ تقسيم الاعمال الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ١٠٠ تقسيم التجمل الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ١٠٠ المعجب ، والفرق بينه وبين الرياء

قطب ٢٨

- ١٠٠ تعريف الغيبة واقسامها
- ١٠١ احكام صلة الرحم
- ١٠١ حقوق الوالدين
- ١٠٢ احكام النسب

قطب ٢٩

- ١٠٣ تزامم الحقوق
- ١٠٤ لاترجيح في حقوق المباد المتساوية
- ١٠٤ ترجيح بعض الحقوق على غيرها
- ١٠٥ حكم الحاكم في اهل الذمة
- ١٠٥ حق الله وحق العباد
- ١٠٦ ذكر مصاديق متعددة للحقوق

قطب ٣

١٠٧	النيابة واحكامها
١٠٧	اجتماع الخاص والعام
١٠٨	احكام النذر
١٠٨	احكام اليمين
١٠٩	اسماء الله تعالى الخاصة التي ينقذ بها اليمين
١٠٩	احكام مخالفة اليمين

قطب ٣١

١١٠	الملك وما يجوز تملكه
١١١	الايجاب والقبول
١١١	عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
١١٢	ذكر بعض أحكام الوقف

قطب ٣٢

١١٣	ذكر بعض احكام البيع
١١٤	اجراء العقود مع الشك فيها
١١٥	الشرط في العقد
١١٥	القبض في العقد

قطب ٣٣

- ١١٦ تقسيم العقود الى لازمة وجائزة
١١٧ ذكر بعض الخيارات
١١٧ الجمع بين العقدین
١١٧ توقف الملك على الناقل او الكاشف
١١٨ بعض احكام الطلاق والخلع
١١٨ تبعيه الفوائد لأصلها

قطب ٣٤

- ١١٩ تقسيم البيع الى الاحكام الشرعية الخمسة
١١٩ ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالبيع
١٢٠ احكام الفرر
١٢١ ذكر بعض الخيارات
١٢٢ نزلزل العقد
١٢٣ الفرق بين مطلق البيع والبيع المطلق

قطب ٣٥

- ١٢٤ احكام القرض وتوابعه
١٢٥ معنى الذمة
١٢٥ اجارة الحلي

قطب ٣٦

١٢٦	احكام الأمانة
١٢٧	احكام الوكالة
١٢٨	احكام الضمان
١٢٩	احكام الاقرار
١٣٠	الاستثناء فى الاقرار

قطب ٣٧

١٣١	الاحكام المتعلقة بالغير
١٣١	بناء المقدر شرعاً على التحقيق دون التفريب
١٣٢	احكام متفرقة
١٣٤	احكام تتعلق بالنية
١٣٤	بعض احكام الوقف

قطب ٣٨

١٣٥	تقسيم النكاح الى الاحكام الشرعية الخمسة
١٣٥	اللواتى يحرم نكاحهن اويكره
١٣٥	تقسيم النكاح الى : دوام ومتعة وملك
١٣٦	الأولياء فى النكاح

١٣٧	تقسيم وطء الزوجة الى الأحكام الشرعية الخمسة
١٣٨	حقوق الزوجين
١٣٩	أحكام الجنابة
١٤٠	أحكام متفرقة في النكاح

قطب ٣٩

١٤١	أحكام البكارة
١٤٢	أحكام الوطء
١٤٣	أحكام المهر
١٤٣	أحكام التنازع بين الزوجين
١٤٤	أحكام متفرقة في النكاح

قطب ٤٠

١٤٦	أسباب الفرقة
١٤٦	أقسام الطلاق
١٤٨	تعليق الطلاق على شيء معين

قطب ٤١

١٤٩	أحكام الأثر
١٥٠	طبقات الأثر

١٥١	توريث العصة والعول
١٥١	ذوو الفرض وذوو القرابة
١٥٢	احكام الكلالة والرد
١٥٣	اجتماع النسيب والسيب
١٥٣	موانع الارث
١٥٤	الفروض

قطب ٤٢

١٥٥	حد الوطء المحرم وتناول المسكر ، والقذف بالزنا
١٥٦	التعزير
١٥٦	اقسام القتل
١٥٨	اشترائط المماثلة فى القصاص
١٥٩	الغفو عن القصاص والدية

قطب ٤٣

١٦٠	الغفو عن القصاص الى الدية
١٦٠	احكام متفرقة فى القصاص
١٦١	احكام العاقلة
١٦١	احكام الدية
١٦١	احكام الاجتهاد
١٦٣	الفرق بين الفتوى والحكم

قطب ٤٤

١٦٥	القسامة
١٦٦	احكام اليد
١٦٦	احكام الترافع
١٦٧	معرفة المدعي والمنكر
١٦٧	تقسيم الدعوى الى عدة اقسام

قطب ٤٥

١٦٩	احكام اليمين
١٧١	سماع اليمين فى نفى العبودية دون الاقرار بها
١٧١	احكام متفرقة فى الدعاوى

قطب ٤٦

١٧٢	اليمين الواجبة
١٧٣	احكام متفرقة فى الدعاوى
١٧٤	الفرق بين الشهادة والرواية
١٧٥	القرعة

فهرس الكتاب :

- | | |
|-----|-----------------------|
| ١٨١ | فهرس الايات القرآنية |
| ١٨٢ | فهرس الأحاديث الشريفة |
| ١٨٣ | فهرس الأعلام |
| ١٨٤ | فهرس الأماكن والبقاع |
| ١٨٥ | فهرس أسماء الحيوانات |
| ١٨٦ | مصادر التحقيق |
| ١٨٩ | فهرس الموضوعات |